والشِّكاية . **تُغَالبُه**؛ أي : وأنت[١] تغالبُ ذلك الدَّاعيَ ولا تَلْتفتُ إليه **حتَّى يغلبكَ**، ويحملكَ - من حيثُ لا تدري - على أن تُشافهَ ذلكَ الغير بالسُّوءِ والتَّسفيه؛ فَتَلْتفت من الغَيْبة إلى الخطاب . وكذا فيما تشكرُ حاضرًا ذا نعمٍ عليكَ كثيرةٍ إلى غيره، فإذا أخذتَ في تَعْداد[٢] نعَمه العِظَام؛ أحسستَ من نفسك كأنَّها تطالبُكَ بالإقبال على مُنْعمك، ولا تزال تزايد ــ ما دُمت في تعدادها ــ؛ حتَّى تغلبَكَ؛ فتلْتَفتَ إليه مُثْنيًا عليه، داعيًا له، شاكرًا لصنايعه وعوارفه .

أَوْ تذْكُر له؛ أي : للغير؛ عطفٌ على « تشكر »؛ يريدُ أن يُشيرَ إلى لطفِ الفائدة الخاصَّة في موقعِ الالتفاتِ الَّتي في الفاتحة، **صفات جلال بحضورِ قلبٍ يزدادُ؛ حتَّى كأنَّكَ ماثلٌ بين يديه؛ فَتَقُول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾**[٣] **يا من هذه صِفَاتُه**؛ وهذا ظاهرٌ، لكن ننقلُ كلامَ السَّكَّاكيِّ [فيه][٤]؛ لأنَّ فيه بسطًا؛ قال[٥]: «من حقِّ العبد إذا أخذَ في القراءة أَنْ يكونَ افتتاحُهُ التَّحميدَ عن[٦] قلبٍ حاضرٍ ونفسٍ ذاكرةٍ تعقلُ فِيمَ هو،

---

(١) « وأنت » ساقطة من أ .

(٢) عبارة : « ذا نعم ... في تعداد » ساقطةٌ من ب .

(٣) سورة الفاتحة؛ من الآية : ٤ .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٥) المفتاح : (٢٠٢ ــ ٢٠٣) بتصرّف يسير في أوّله .

(٦) هكذا ــ أيضًا ــ في مصدر القول . وفي أ : « من » .

وعند من هو . فإذا انتقلَ من[١] التَّحميدِ إلى الصِّفاتِ أن يكونَ انتقالُهُ مَحْذوّاً به حذو الافْتتاح؛ فإنَّه متى افتتحَ على الوجهِ الَّذي عرفتَ؛ مُجْرياً على لِسانه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[٢] أفلا يجدُ محرِّكـاً للإقبالِ على من يَحْمَدُ؛ من معبودٍ عظيمِ الشَّأن !، حقيقٍ بالثَّناءِ والشُّكر !، مستحـقٌّ للعبادة !، ثـمَّ إذا انتقل [عـلى][٣] نحو الافتتاحِ إلى قولـه : ﴿رَبِّ الْعَـٰلَمِينَ﴾[٤] واصفـاً له / بكونه ربـّاً مالكـاً للخلْقِ، [٢١/ب] لا يخرجُ شيءٌ من ملكوته وربوبيَّته؛ أَفَتَرَى ذلكَ المحرِّكَ لا يقْوى . ثمَّ إذا قالَ : ﴿الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾[٥] فوصفهُ بما يُنبئُ عن[٦] كَوْنه مُنعمـاً على الخلْقِ بأنواعِ النِّعَم؛ جلائلِهَا ودقائقِها؛ مُصيبـاً إيَّاهُم بكلِّ معروفٍ؛ أَفلا تتضاعفُ قوَّةُ ذلكَ المحرِّكِ عند هـذا ! . ثـمَّ إذا آلَ الأمرُ إلى خاتمةِ هذه الصِّفاتِ؛ وهي: ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٧] المُنادية[٨] على كونه

---

(١) هكذا ــ أيضـاً ــ في مصدر القول . وفي أ : « عن » .

(٢) سورة الفاتحة، من الآية : ٢ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل وبقيّة النّسخ . ومثبت من مصدر القول، وبه يستقيم السِّياق .

(٤) سورة الفاتحة، من الآية : ٢ .

(٥) سورة الفاتحة، الآية : ٣ .

(٦) هكذا ــ أيضـاً ــ في مصدر القول . وفي أ : « من » .

(٧) سورة الفاتحة، الآية : ٤ .

(٨) في الأصل : « المتأدّية » . والصَّواب من : أ، ب، مصدر القول .

مالكـــًا للأمرِ كُلِّه في العاقبةِ يومَ الحَشْرِ للثّوابِ والعقابِ؛ فما ظنُّكَ بذلكَ المحُـــرِّك ؟؛ أيسعُ ذهنُك ألاّ يصير إلى حَدٍّ[1] يوجبُ عليك الإقبالَ على مَوْلًى شأن نفسك معه منذُ افتتحت التّحميدَ مـــا تصـــوّرت، فتستطيع أن لا تقـــول : ﴿إِيَّـــاكَ﴾ يا منْ هذه صفاتُه ﴿نَعْبُدُ﴾ و﴿نَسْتَعِينُ﴾[2] لا غَـــيْرك؛ فلا يَنطبق على المترل على ما هو عليه » .

وفي أبياتِ ابن حُجْرٍ الكِنْديِّ - وهو امْرُؤُ القيسِ[3] - بالحاءِ المُهْملة المضمومَةِ، ثمَّ الجيم -، **وهو المشهودُ له بكمالِ البلاغةِ**[4]؛ المعقودُ[5] بالحُنْصر في شأنِ الفصاحةِ - **ثلاثُ التفاتاتٍ**[6]. والأبيات هي هذه[7]:

---

(١) في الأصل : « حمد ». الصَّواب من : أ ، ب، مصدر القول .

(٢) سورة الفاتحة، من الآية : ٤ .

(٣) تقدّمت ترجمته ص (٣٩٢) قسم التّحقيق .

(٤) قولُ المصنِّف : « وهو المشهود له بكمال البلاغة » جملةٌ معترضةٌ بين المبتدأ والخبر .

(٥) في : أ، ب : « المشار إليه » وتعبير الأصل أدقّ؛ لأنّ الإشارة لا تكون بالحنصر وإنّما بالسَّبّابة .

(٦) في أ زيادة : « في ثلاث أبيات » وليست ضمن كلام الإيجي على اعتبار أنّها منه . ولا تلائم الشَّرح لما يَنْشأ عنها من حشوٍ في الكلام؛ إذ لو كانت منه لما ساغ قوله بعدها : « والأبيات ... » ولا اكتفى بإيراد الضّمير « هي » بعدها مباشرة .

(٧) الأبيات من المتقارب وهي في ديوان الشَّاعر : (١٨٥) برواية : «وأُنبئتُه ».
واستُشهد بها أو ببعضها في المفـــتاح : (٢٠٣)، المصـــباح : (٣٥)، =

تَطَـاوَلَ لَـيْـلُكَ بالأَثْمُـدِ وَنَـامَ الخَـلِيُّ وَلَمْ تَـرْقُدِ
وبـاتَ وبَـاتتْ لَه لَـيْـلَةٌ كَلَيْلَـةِ ذي العَـائِرِ الأَرْمَـدِ
وذلكَ مِنْ نَبَأٍ جَـاءَنِي وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِـي الأَسْـوَدِ

الأَثْمُدُ - بفتحِ الهمزة، وضمِّ الميمِ -: موضعٌ[1]. والخليُّ : الخالي من الهموم . والعائرُ: ذو قَذَى العينِ. والأَرمدُ: ذُو الرَّمَدِ . وأَبو الأَسودِ: كُنْية من نعى هو عنه . وقيلَ : أَبي؛ إضافةٌ إلى ياءِ المتكلِّم، والأسودُ مُشْتَقٌّ من السِّيادة؛ صفةٌ له؛ لأنَّه نعى بخبرِ[2] وفاتِ أبيهِ - واللهُ أعلم .

وأمَّا الالتفاتاتُ[3] الثَّلاثةُ :

فالأوَّلُ : في البيتِ الأوَّلِ؛ من الحكايةِ إلى الخطابِ؛ إذ مُقتضى الظَّاهر أن يقول : « لَيْلِي »؛ وهذا من النَّقل التَّقديريِّ[4].

= الإيضاح : (٨٨/٢)، التّبيان : (٤٢٣) .
وأوردهـا صاحب معاهـد التّنصيص؛ منسوبةً إلى امرئ القيس بن عابس الكنديّ: (١٧٠/١ ــ ١٧١) .

(١) هكذا ــ أيضـاً ــ بدون تحديد في معجم ما استعجم للبكري : (١٠٨/١)، ومعجم البلدان للحمويّ : (٩٢/١)، والأخـير نصّ عليـه بالكَسْرِ ثـمّ السّكون وكسر الميم : « إثْمِد » .

(٢) في أ : « بالخبر » .

(٣) في ب : « الالتفات »، وهو خطأ ظاهر .

(٤) تقدّم ص (٣٩٣) أنّه : التّعبير بأحد الطّرق الثّلاثة فيما كان مقتضى الظّاهر أن يعبر عنه بغيره .

والثّاني : في البيتِ الثّاني؛ من الخطابِ إلى الغيبةِ؛ إذ القياس : « بِتَّ وباتَتْ لكَ » بالخطاب .

والثّالثُ : في الثّالث؛ من الغيبةِ إلى التّكلُّمِ؛ إذ كان القياسُ : « جاءَه ».

وأما « خُبِّرته » فهوَ على طريقة « جاءني »، ولا التفات[1] فيه .

والزّمخشريُّ - أيضًا - قَالَ : إنّ فيه ثلاثَ التفاتات في ثلاثِ أبيات[2]؛ ومنه يظهر ضعفُ قولِ صاحبِ « الإيضاح »[3] من وجهين؛ لأنّ الزّمخشريَّ لَمَّا قال[4]: « في ثلاث أبيات » / عُلِمَ أنّ في كُلِّ [٢٢/أ] بيتٍ التفاتًا، فكيفَ يصحُّ أن يقول : لا التفات عند الجمهور بالنّقل التّقديريِّ، ثمّ يقول[5]: «فتعيَّنَ أن يكون عنده في الثّالث التفاتان ؟!»؛ ولعلّهُ ذَهِلَ عن قوله[6]: « في ثلاثة أبيات » .

---

(١) في ب : «والالتفات »، وهو خطأٌ ظاهرٌ .

(٢) ينظر : الكشّاف : (٥٦/١) .

(٣) تقدّم قوله الّذي نسبه للجمهور ص : (٤٠٤) وفي قول الكرمانيّ : «ومنه يظهر ... » ردٌّ على الخطيب في ادّعائه أنّ الالتفات عند الجمهور بالنّقل التّحقيقيّ فقط .

(٤) الكشّاف : (٥٦/١) .

(٥) أي : صاحب الإيضاح : (٩٠/٢) .

واستوقف توجيهه هذا الشّيخ عبد المتعال الصّعيديّ؛ فعلّق عليه قائلاً (بغية الإيضاح : ١١٧) : « قد ذكروا أنّ مذهبَ السَّكّاكيِّ في الالتفات هو مذهب الزّمخشريّ؛ فلا معنى لتكلّف تحقيق الالتفات الّذي ذكره في البيتين على مذهب الجمهور لأنّ مذهبه يخالف مذهبهم » .

(٦) أي : قول الزّمخشريّ المتقدّم .

كانَ يُمكنُ تَرْكها؛ وذلك بأن يسوقَ الكلامَ على [الحكاية في الأبيات الثّلاثة، **ويُمكن الاكتفاءُ بواحد منها**؛ بأن يُجرى الكلام على][1] الخطاب مثلاً في الكلّ؛ [بأن يقولَ : ليلُك، وبِتَّ، وباتت لكَ، وجاءَك، وخُبِّرتَه][2]، **قال** :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بالأَثْمُدِ[3]

وَباتَ وباتتْ لَهُ لَيْلَةٌ[4]

كأنّه[5]؛ يريدُ أن يُشيرَ إلى لطائف مَواقعِ التفاتاته، فذكرَ في التفاته[6] الأوّل[7] أربعةَ أوجهٍ، وفي الثّاني[8] ثلاثةَ أوجهٍ، وفي الثّالث[9] وجهاً واحداً .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، وظاهره من انتقال النّظر . ومثبت من أ، ب . ولا بدَّ منه لإقامة السِّياق .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من أ . وبه يتّضح المعنى .

(٣) كلمة : «بالأَثْمد »ساقطةٌ من أ .

(٤) كلمتا : «له ليلة » سقطتا من أ .

(٥) أي : ابن حُجر .

(٦) جملة : « فذكر في التفاته »ساقطة من ب .

(٧) وهو الالتفات التّقديريُّ؛ الّذي التفت فيه من التّكلُّمِ إلى الخطاب : «تطاول ليلك » .

(٨) في ب : « الثّالث » وهو تحريف، وأراد بالالتفات الثّاني : الالتفات من الخطاب إلى الغيبة : « وبات وباتت له » .

(٩) أي : الالتفات من الغيبة إلى التّكلّم : « وذلك من نبأ جاءني » .

جعلهُ ثَكْلى[١] **يُسلّيها**[٢] **الملوكُ**؛ هذا هو الوجهُ الأوَّلُ من الالتفات الأوَّل؛ أي : جعل نفسه ثَكلى صاحب عزاءٍ لا تتسلَّى إلاَّ أن يَذْكُر لها مَلِكٌ من الملوكِ موجباتِ التَّسلّي، ويُسَلّي إيَّاها؛ ففعل ذلك لكونه مقتضى الحالِ هنالك[٣].

أوْ لأنّه لَمَّا لم يصبر كالملوكِ ظنَّه[٤] **غيره**؛ هو الثّاني مِنَ الأوَّل؛ أي : لأنَّه لَمَّا لَمْ يصبر عليه وجَزِعَ[٥] وقَلِق، وكان مِنْ حقِّه أن يَتَثَبَّتَ ويَتَصَبَّر - كما هو دَيْدَنُ الملوكِ وعَادتُهم عند طوارق النَّوائبِ وبوارقِ المصائبِ - شَكَكته[٦] في أنَّها نفسُه؛ بَلْ ظنَّه غيره؛ فخاطب له .

ثُمَّ نبَّه أنَّ التَّحزُّنَ[٧] **تحزُّنُ صدقٍ خاطب أَمْ لا**؛هو الأوَّلُ من الثّاني[٨]؛

---

(١) الثّكلى : هي المرأة الّتي فقدت ولدَها، وقيل : الّتي فقدت حبيبها . ينظر : اللّسان : (ثكل) : (٨٨/١١) .

(٢) في أ زيد ضمن كلام المصنِّف : « تسلية »، وليست في ف .

(٣) ويكشف هذا الوجه عن شدة مصاب الشّاعر في أبيه، وعمق أثر وقع النّبأ عليه؛ الأمر الّذي كان معه كالثّكلى؛ قليل الصّبر، كثير الجزع؛ لا يكاد يتسلّى بعض التّسلية إلاّ بتسلية الملوك لها بالتّحزّن لما نابها .

(٤) أي : ظنَّ نفسه غيره .

(٥) في ب : «جزع» بدون العطف .

(٦) أي : نفسه .

(٧) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف، وفي ب : « التَّحزين » .

(٨) كان المنتظر أنْ يؤخّر هذا القسم حتى ينتهي من بيان أوجه القسم الأول « إلاّ أنّه قدّم بعضَ فوائد الأول على فوائد الثّاني، وأخّر بعضها عن بعض لتوقّف تصوّره =

وإنَّما لا[١] يتفاوت الحال؛ لأنَّ التَّحزُّنَ لَمَّا كان تحزَّنَ صدق[٢] لَمْ يَتَسلَّ خاطبه أَمْ لم[٣] يُخاطبه؛ بخلافه إذَا كانَ تحزُّنـًا تَكَلُّفيـًّا، فإنّه إذا خَاطَبه يتسلَّى[٤]؛ فلهذا عدلَ إلى الغَيْبة .

أو لأنَّه[٥] لَمَّا دَهش[٦] - بكسرِ الهاءِ - **عن مُقْتضى الظَّاهرِ غَلَبتهُ العادةُ**؛ هو الثَّالثُ من الأَوَّل؛ أي : لَمَّا أَطارَ ذلك النَّبأُ قلبه، وأباد لُبَّه، وصيَّره مَدْهوشـًا غافلاً عن مقتضى الظَّاهر - غلبته العادةُ ممّا[٧] كان ألِفَه به من الخطابِ الدَّائرِ في مجاري أُمُور الكبارِ؛ أَمْرًا ونهيـًا؛ فعدل[٨] إلى مُقتضى الحال، وخاطب. وفي بعضِ النُّسخِ : «مقتضى الحال» والظَّاهرُ

= عليه، وأخّر فائدة الثّالث لاطراده مع كل فائدة من الفوائد الأُولَيَيْن على ما ستقف عليه » . شرح الفوائد الغياثيّة طاش كبري : (٩٩) .

(١) في أ : « لم » .

(٢) في ب زيادة : « له »، والسِّياق تامّ بدونها .

(٣) في أ، ب : « أو »، والأَوْلى ما جاء في الأصل .

(٤) في ب : «يستهلى » وهو تحريف بالزّيادة .

(٥) أي : ابن حُجر .

(٦) ويقال : « دُهِش » بضم الدَّال وكسر الهاء .
والدُّهشُ : ذهاب العقل من الذهل والوله، وقيل : من الفزع ونحوه . اللّسان : (دهش) : (٣٠٣/٦) .

(٧) في أ، ب : « وما ».

(٨) في أ ، وردت كلمة : «فعدل » ضمن كلام المصنِّف، وليست في ف .

«الظّاهر »؛ كما قرّرنا[١]، **ثمّ ببعضِ الإفاقةِ لم يجدْ نفسَه معه**؛ هذا هوَ الثّاني من الثّاني؛ أيْ : بعد الصّدمةِ الأولى حينَ أفاق بعضَ الإفاقة، و لم يجدْ نفسَه معه بنَى الكلامَ على الغَيْبة .

أو لأنّه غاظَه جَزعُه فوبّخَ مُخاطبـًا؛ الرّابع من الأوّلِ؛ أي : لأنّ[٢] نفسَه حين لم تَتَثَبّتْ و لم تتصبّر غاظه جزعه؛ فأقامها[٣] مقام المستحقِّ للعتابِ؛ مخاطبـًا له على سبيل التّوبيخِ .

ثمّ سكتَ عنه الغضبُ بالعتابِ فأعرضَ يدمدم[٤]؛ هو الثّالثُ من الثّاني؛ أي : لمّا كان الحاملُ للخطابِ والعتابِ هو الغضب، فحين سكت عنه بالعتابِ الأوّل أعرضَ[٥] عنه الوجه مُدَمْدِمـًا[٦] - أيْ: مُتَكلّمـًا مع النّفْسِ . الدّمْدَمَة؛ هي : الكلامُ والحديثُ مع النّفسِ - فعدلَ إلى الغيبة . [٢٢/ب]

وأمّا قولُه : « جاءني » فليُعلم - من الإعلام - **أنّ ذلكَ كلّه**

---

(١) لأنّ الالتفات ـــ في حقيقة أمره ـــ إخراج للكلام لا على مقتضى الظّاهر؛ وهو أخصُّ من مقتضى الحال .

(٢) في أ، ب : « أنّ » .

(٣) في أ : « فأقامه » .

(٤) في أ، زيد ضمن كلام المصنّف : «نفسه »، وليست في ف . وزيد عقبه ضمن كلام الشّارح « ثمّ » والسّياق تامٌّ بدونها .

(٥) في ب : « عرض » وهو تحريف بالنّقص .

(٦) في ب :«مذمومـًا » وفيه تحريف وتصحيف .

ممَّا يَخُصُّه[١] غيرُ متعدٍ إلى من سواه؛ هذه إشارةٌ إلى فائدة الالتفات الثَّالث **هذا**؛ أي : هذا الذي ذُكر إنّما ذُكر **ليُعلمَ أنْ لا يُعترف بالبلاغة لمن لا لطائفَ في افتناناته**[٢].

قوله : « يُعترفُ » بالرَّفْع؛ أي : أنَّه[٣] لا يُعترفُ؛ لأنَّ « أنْ »[٤] المذكورة بعدَ العلم مخفّفةٌ من الثّقيلة، وليست بناصبة؛ أي : ليُعلم[٥] أن الفحولَ البُزْلَ[٦] لا يقيمونَ لكلامٍ وزنًا، ولا يعترفونَ بالبلاغةِ

---

(١) أي : كُلُّ ما ذكر في الالتفاتات المتقدِّمة؛ من جعل نفسه ثكلى لقلّة تصبّره، ومن ظنّه نفسه غيره لجزعه، ومن دهشه عن ما يقتضيه الظّاهر لشدَّة ما أصابه، ومن توبيخه نفسه لغيظه، وما ترتّب على ذلك في الالتفات الثّاني؛ كلّ ما تقدّم ليُعْلِم ابن حجر سامعَه أنّ ما ذكر متعلّق به دون غيره .

وجاء هذا الإعلام في النِّهاية موافقًا للظّاهر؛ بالحكاية عن نفسه؛ لأنّه قد زال موجب العدول عن الظّاهر بالتّسلية والإفاقة والعتاب .

(٢) على أنّ كل ما تقدّم من توجيه الالتفاتات في أبيات ابن حجر لا يخلو من تكلّف ظاهر ــ في نظري ــ؛ بدليل تعدّد التّوجيهات واختلافها ــ بحسب تصوّر الموقف وأبعاده ــ في نظر موجهيها، ومحال أن تتداعى كل تلك الأفكار أو حتّى بعضها في ذهن ابن حجر؛ ليعالجها ــ بتلك البراعة ــ وفق ما ذكر، وبخاصة مع مفاجأته بالنّبأ. هذا إذا سلّمنا بأنه قال أبياته بمجرّد طروقه الخبر؛ كما تنبي عنه التّوجيهات السّابقة . على أن النَّصَّ من حيث كونه نصًّا محتملٌ لكلّ ما ذكر .

(٣) في ب : « لأنّه » وهو تحريف بالزِّيادة . وضمير الشّأن اسم أنّ .

(٤) « أن » ساقطة من ب .

(٥) في ب : « العلم » وهو خطأ ظاهر .

(٦) البُزْل : جمع بازل؛ وهو المسنّ من الإبل . وقد قالوا : رجل بازل على التّشبيه =

لأحـــد؛ ما لم يعثروا من مطاوي افْتناناته على لطائف اعتبارات .

وَالتَّفاضلُ في الكلام قلَّما يكون لغيرها[1]، بلْ لا يكون إلاَّ بهـــا، **وما إعجازُ القرآن**؛ أي: أنَّ[2] كلامَ الله-تعالى-وهو قرآنهُ الكريمُ وفُرقانهُ العَظيمُ لم يكتسِ تلكَ الطُّلاوة[3]؛ ولا استودع تلك الحلاوةَ، ومـــا كانَ بحيثُ يعـــلُو ولا يُعـــلى، ويبلُغ[4]- في الإعجاز - الدَّرَجة العُليـــا[5]؛ **إلاّ لانصبابهِ في تلك القواليب**[6]، ولورُوده على[7] تلكَ الأســـاليبِ.

= بالبعير؛ يعنون به كماله في عقله وتجربته . ينظر : اللّسان : (بزل) : (٥٢/١١) .

(١) هكذا - أيضـــاً - في ف . وفي أ، ب : « بغيرها » .

(٢) « أنّ » ساقطة من أ .

(٣) الطّلاوة ـــ بضم الطّاء المشدَّدة وفتحها ـــ : الحسن والبهجة . اللّسان : (طلى) : (١٤/١٥) .

(٤) في أ : «ولا يبلغ من » .

(٥) عبارة : « وما إعجاز ... العُلْيا » ساقطة من ب . وظاهر تأثّر بعض فقرات العبارة بمقولة الوليد بن المغيرة بعد أن استمع إلى القرآن الكريم وهو يُتْلى (الكشّاف : ٦٥١/٤) : « والله لقـــد ســـمعت من محـــمّد آنفـــاً كلامـــاً ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجنّ؛ إنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّ أعلاه لمثمر، وإنّ أسفله لمغدق، وإنّه يعلو وما يعلى ».

(٦) هكذا - أيضـــاً - في ف، المفتاح .

وكان الأولى بالمصنّف أن يوردها على « قوالب »؛ لأنّها جمع قالب، بخلاف قواليب؛ لكنه ربّما نقل اللّفظة عن السَّكّاكيّ؛ الّذي راعى في إيرادها بالياء المزاوجة لما بعدها « الأساليب » .

أمّا القالب ـــ بكسر اللام وفتحها ـــ فإنه : الشَّيء الّذي تُفرَغُ فيه الجواهر، ليكون مثالاً لما يُصاغ منها . اللّسان : (قلب) : (٦٨٩/١) .

وفي قول المصنِّف : « وما إعجاز ... القواليب » ردٌّ على من زعم أنّ الإعجاز في القرآن قائم على الصرفة .

(٧) في الأصل : « في »، والمثبت من أ، ب، المفتاح . وهو الأولى بالسِّياق .

تذنيبٌ :

ومن هذا القبيلِ[١]:

وضعُ الماضي موضعَ المضارع؛ أي : من قبيلِ ما عُدلَ فيه عن مُقتضى الظّاهر : وضعُ الفعلِ الماضي[٢] موضعَ الفعلِ المضارعِ[٣] **للتّحقيق** والتّوكيدِ؛ **نحو** : ﴿**وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ**﴾[٤]فإنّه كان مُقتضى الظّاهرِ أن يُقال : « ويُنادي »؛ لأنّه في القيامة؛ لكنّهُ عدلَ إلى الماضي بيانًا لتحقّقه وتوكيدًا؛ لأنّ[٥] هذا النّداءَ ضروريُّ الوقوعِ .

---

(١) القبيل : الجماعةُ من النّاس يكونون من الثّلاثة فصاعدًا من قوم شتّى، كالزّنج والرّوم والعرب . اللّسان : (قبل) : (٥٤١/١١) . ويبدو أنّ أول من استعمل هذه اللّفظة في العلوم للإشارة إلى المباحث المتشابهة هم النّحويّون؛ حيث استعملها « سيبويه في الجمع والتّصغير وغيرهما من الأبواب المتشابهة ». المصدر السّابق : (قبل) : (٥٤١/١١) .

وإنّما قال : « ومن هذا القبيل »، ولم يقل : « ومنه »؛ لأنّ ما قبله كان من باب وضع الظّاهر موضع المضمر وعكسه، وهذا من باب وضع الفعل الماضي موضع المضارع وعكسه؛ فاختلفا .

(٢) كلمة : « الماضي » ساقطةٌ في ب .

(٣) في أ : «المستقبل» وظاهر أنّه قابل المستقبل بالماضي .

(٤) سورة الأعراف؛ من الآية : ٤٤ .

(٥) في ب : « لا أن » وهو خطأٌ ظاهرٌ يعكس المراد .

فالحاصلُ : أنَّ ما هو للوقوع أخذه كالواقع لتحقُّقِ وقوعه .

والحاضرُ؛ أي : ومن هذا القبيلِ وضعُ[1] الحاضرِ **موضعَ**[2] **الماضي**؛ **لإيهام المُشاهدة**؛ مشاهدة تلكَ الحالة واستحضارها في ذهن المُخاطَب .

كما قالَ الشَّاعرُ؛ أي: كما فعلَ تأبَّط شرًّا[3] في قوله[4]:

---

(١) في أ، ب؛ زيادة : « الفعل » .

(٢) في ب زيادة : « الفعل » ضمن كلام المصنّف، وليست في ف .

(٣) هو / أبو زهير؛ ثابت بن جابر بن سفيان، ولقّب بـ« تأبّط شراً » لأنّه أخذ سيفاً ووضعه تحت إبطه فلما سُئلت أمُّه عنه؛ قالت : تأبّط شرًّا وخرج . شاعرٌ جاهليّ صعلوك من فتّاك العرب في الجاهلية . سكن تهامة، وقُتل في بلادِ هذيلٍ قبل الهجرة بثمانين سنة تقريباً .

ينظر في ترجمته : المحبّر؛ لابن حبيب : (١٩٦)، والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة؛ لابن جنيّ: (١٧)، وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي؛ للبكريّ : (١٥٨/١ ــ ١٥٩)، وخزانة الأدب : (٦٦/١) .

(٤) البيتان من الوافر، وهما برواية « وإنّي » في شعره : (١٧٣ - ١٧٤)، وإليه نسبا بنفس الرواية في الأغاني : (٨٧/١١)، وبرواية المتن في المثل السّائر؛ لابن الأثير : (١٨٣/٢) . ووردا في الحماسة البصريّة : (٣٩٧/٢ ــ ٣٩٨) ضمن مجموعة أبيات منسوبة إلى أبي البلاد الطّهوي برواية :

لقيتُ الغُولَ تَسْرِي في ظَلامٍ ... بسهبٍ كالصَّحيفةِ صَحْصَان

فَقَد سراتها والبركَ مِنْها ... فَخَرَّتْ للـيدينِ وللجِران

ونسبهما البغدادي في الخزانة : (٤٣٨/٦) لأبي الغول الطهويّ .

وقد استشْهد بهما في المفتاح : (٢٤٧)، والمصباح: (٥٧)، =

بأنِّي قَدْ لَقِيتُ الغُولَ تَهْـوي بسَهْبٍ[1] كالصَّحيفةِ صَحْصَحان

فَأَضْرِبُـها بلاَ دهَشٍ فَخرَّتْ صَرِيعـًا لِلْيَدَيْنِ وللجِـران

وكان مُقتضَى الظّاهرِ : « فَضَرَبْتُها »؛ لكنّه عَدلَ إلى الحاضرِ قَصْدًا أَنْ / يُصوِّرَ لقومه الحالة الّتي تشجَّعَ فيها بضربِ الغُولِ؛ كأنَّه يُبَصِّرُهم [٢٣/أ] إيَّاها - أي : تلكَ الحالة - ويُطْلعُهم على كُنْهِـهَا، ويتـطلَّبُ منهم مُشَاهَدَتَها؛ تعجيبًا من جُرْأته على كلِّ هَوْلٍ، وثباتِه عند كُلِّ شِدَّةٍ .

والسَّهبُ - بالسِّين والصَّاد المهملتين - : الفلاةُ .

والصَّحْصَحَانُ : المُسْتوي[2]؛ أي : بفلاةٍ كالقِرطاسِ مستويةٍ .

للِيدين؛ أي : على اليدين .

والجرانُ : مقدَّمُ عنقِ البعيرِ من مَذْبحه إلى مَنْحَره .

= والإيضـــاح : (١٢٧/٢)، والتّبيان : (٢٦٢ ــ ٢٦٣) .

(١) أغلب المصادر النّاقلة لهذا البيت روته هكذا : « بسهب » ومن المصادر البلاغيّة، المفـــتاح، والمصـــباح، والتّبـــيان، والإيضـــاح (تحقيق خفاجي) وسيأتي - في كلام الشّارح - أنّهما تُنْطقان بالسِّين والصَّاد .

(٢) في ب : « أي : مُستوى » . وبإيراد « أي » ثانية في أوّل الجملة بعدها يضطرب السّياق .

الفَنُّ الثَّالثُ : في وضعِ الطَّرفين(*) كُلّ عند صاحبه .

أي : في(١) وَضْعِ كُلٍّ من المسندِ إليه والمسندِ عند الآخر .

والنَّظر في التَّقديم والتَّأخيرِ وفي الرَّبْطِ و[في](٢) القصر؛ فهو مكسورٌ(٣) على ثلاثةِ أنواعٍ :

النَّوعُ الأَوَّل : في التَّقديم والتَّأخير(٤).

التَّقديمُ(٥): – حيثُ ليسَ واجبـًا ولا أصلاً ــ للاهْتمام .

جعلَ(٦) السَّكَّاكيُّ مطلقَ(٧) التَّقديمِ للاهتمام؛ سواء كان واجبـًا،

(*) أي : طرفيَ الإسناد .

(١) حرف الجرّ « في » ساقط من : أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب، ف .

(٣) أي : مجزّء أو مقسّم .

(٤) قدّم هذا النّوع على غيره لأهميّته وعِظَمِ فوائده، كما قال الإمام عبد القاهر الجرجانيّ (دلائل الإعجاز : ١٠٦) : « هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التّصرّف، بعيد الغاية » .

(٥) لا شكّ أنّ الحديثَ عن التّقديمِ حديثٌ عن التّأخير؛ لأنّ كلا الطّرفين متقابلان، وذكرُ علّة أحدهما استلزام ــ بالضّرورة ــ لذكر علّةِ المُقابل . ومن هنا اكتفى بالتّقديم .

(٦) كلمة « جعل » ساقطة من ب .

(٧) في ب : « المطلق »، وهو تحريف بالزّيادة .

أو أَصلاً[١]، أو غيرهما[٢]. والمصنِّفُ[٣] جعلَ تقديمـًا ليس واجبـًا ولا أصلاً للاهتمام . وهذا أَوْلَى؛ لأنَّ فيهما لا يُحتاج إلى بيانِ العلَّة ولا يُطلبُ لِمَّيته[٤]. نعم العدولُ عن الواجبِ وعن الأصلِ هو المقتضى لنُكْتة .

---

(١) في ب : « وأصلاً » .

(٢) الحقّ : أنّني تتبّعت جميعَ ما يتعلّق بالتّقديم ــ في المفتاح ــ فلم أعثر على ما ذكره الشّارح ــ رحمه الله ــ عنه؛ بل إنّني لم أفهم مما وجدته ما فهمه؛ من جعل مطلق التّقديم للاهتمام . وخلاصة ما فهمته من تصريحاته وإشاراته حول هذه القضيّة : أنّ التّقديم يتحتّم بلاغة متى كان ذكره أهمّ؛ سواءٌ كان الدافع وراء ذلك كونه الأصل ولا مقتضى للعدول، أو العناية بالمقدَّم والاهتمام به .

يقول في باب المسند إليه (ص: ١٩٤) : « وأمّا الحالة الّتي تقتضي تقديمه على المسند فهي : متى كان ذكره أهمّ، ثمّ إنّ كونه أهمّ يقع باعتبارات مختلفة : إمّا لأنّ أصله التّقديم ولا مقتضى للعدول عنه ... وإمّا لأنّه متضمّن للاستفهام، وإمّا لأنّ في تقديمه تشويقـًا » .

كما يقول في مبحث التّقديم والتّأخير مع الفعل متحدّثًا عن النّوع الثّالث (ص ٢٣٦): «والحالة المقتضية للنّوع الثّالث: هي كون العناية بما يقدّم أتمّ،وإيراده في الذّكر أهمّ».

(٣) في ب : « المصنّف » بدون العطف .

(٤) أي : سببه، وقد تقدَّم بيان معنى اللِّمية ص (١٣٨) من هذا البحث بما يغني عن إعادته هنا . ولم يطلب بيان سببه لأنّ الدّافع وراء التّقديم فيهما أصل ثابت لا ينفكُّ عنهما بخلاف غيرهما فإنّ الدّافع إلى التّقديم طارئٌ لسبب .

والتَّقديمُ الواجبُ كما إذا تضمَّنَ المسندُ إليه الاستفهام، وهو أنَّه يعلم من أوَّلِ الأمرِ أنَّه من أيِّ نوعٍ من الكلامِ .

والتَّقديمُ الأصليُّ كتقديمِ المبتدأ على الخبرِ؛ وذلك لأنَّه ما لَمْ يُتصوَّر شيءٌ لم يُحكم عليه .

لوجوهٍ وهو؛ أي : الاهتمام يكونُ لوجوهٍ :

الأوَّل : عقدُ الهِمَّة[1] به منكَ أو من السَّامعِ ولو ادِّعاءً؛ أي: تكونُ همَّةُ المتكلِّمِ أو السَّامع معقودةً به[2]؛ حقيقةً[3] أو ادّعاءً[4]، وعنايتهُ مُتَعلِّقة به لكـــونه ـــ في نفســـه ـــ نُصْبَ العينِ؛ كما يُقدِّم [من المسند والمُسْند إليه، ما كان همّةُ أحدهما؛ من المتكلِّم أو السَّامع معقودًا به؛ كما إذا صارعَ زيدٌ عمرًا، والهِمَّة مصروفةٌ لسقوط عمرو للعنايةِ إلى جانب زيد؛ فنقول : (عمرو سقط)؛ لاهْتمامكِ به، وإذا كان للاهتمام بنفسِ السُّقوطِ فقط؛ أعمّ من أن يكون سقوط زيدٍ أو عمرٍو تقول : (سقطَ

---

(١) الهمّة : الإرادة . اللّسان : (همم) : (٦٢١/١٢) .

(٢) في الأصل، بقيّة النّسخ : « معقوداً به »؛ أي : بالمقدَّم . والصَّواب ما أثبتّه؛ لعدم استقامة السِّياق مع التذّكير، ولكون المعطوف عليه ـــ أيضاً ـــ مؤنثاً؛ وهو قوله بعده : « وعنايته متعلقة » .

(٣) بأن يهتمّوا به في نفس الأمر .

(٤) في الأصل : « دعاء » وهو تحريف بالنّقص، والصَّواب من أ، ب . والمراد به أن يظهروا اهتمامهم به من غير أن يكون الأمرُ كذلك .

فلانٌ) . وهذا كما قدَّمتَ نُصْب العين تُقَدِّم][1] المفعول على الفاعل؛ إذا كان الغرضُ معرفةَ من وقع عليه الفعلُ لا من صدرَ عنه؛ كما إذا خرجَ رجلٌ على السُّلطان، وعاثَ في البلاد، وأظهرَ فيها الفسادَ، وتأذّى منه العبادُ؛ فقُتلَ، ثم أردتَّ أن تُخبرَ بقتله؛ فإنَّكَ لا تُرخص التَّأخير بل تجدك مضطرًّا إلى التَّقديم؛ قائلاً : (قَتَل الخَارجيَّ فُلانٌ)؛ بتقديم الخارجيِّ؛ إذْ ليس الاهتمامُ إلى معرفة قاتله، وإنَّما [الّذي][2] الاهتمامُ به معرفةُ المقتول، لينْجُوا من شرِّه، ويَخْلُصُوا منْ أذاه .

الثّاني : التّشويق؛ أي : يُقدَّم لأنّ في تقديمه تشويقًا للسَّامع إلى الخبر؛ ليتمكّنَ في ذهنه إذا وردَ ذلكَ الخبرُ [عليه][3]، كما إذا قلتَ : (صديقُكَ فلانٌ الفاعلُ الصَّانعُ / رجلٌ صدوقٌ)؛ فإنَّه لَمَّا قدّمَ[4] المبتدأَ [٢٣/ب] الموصوفَ اشتاقتْ نفسُ السَّامع إلى ما يردُ بعدَه .

وهو ــ أي : التَّشويقُ ــ أحدُ خواصِّ الإخبارِ بالّذي[5]، وخواصُّهُ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ . وناسب المقام إثباته لكونه متعلّقاً (بالمسند إليه والمسند)؛ بخلاف المثال بعده؛ فإنّه متعلّق بمتعلّقات الفعل . وفي إيرادهما معًا إيماء إلى أماكن التّقديم بحسب المباحث البلاغيّة .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . ولا يستقيم السِّياق إلاّ به .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وبه تمام المعنى .

(٤) في أ ، ب : « تقدّم ».

(٥) تقدَّم ــ في بيان وجوه اختيار الموصول ــ أنّ من أسباب اختياره (ص : ٣٣٣؛ من هذا البحث) : « توجّه الذِّهن لما سيرد عليه ... منتظرًا لوروده عليه حتّى يأخذ =

الآخر ما مرَّ في الحالةِ الَّتي تقتضي كونَه موصولاً؛ من قصدِ زيادةِ التَّقرير، وبناءِ الخبرِ عليه، وغيرِه . وأمَّا كيفيّةُ الإخبارِ فهو وظيفةُ النَّحو .

الثَّالثُ وهو[1]: **التَّفاؤلُ** والتَّيمُّنُ؛ وذلكَ فيما إذا كان الاسمُ يصلحُ[2] للتَّفاؤُل؛ فيقدِّمه إلى السَّامعِ لتعجيلِ إيصَالِ[3] المسرّةِ إليه؛ نحو : (سعدُ بنُ سعيدٍ في دارك) .

وكذا حكم التَّشاؤمُ والتَّطيُّر - فيما يصلحُ الاسمُ له -؛ فيُقدّمه إليه لتعجيل إيصَال[4] المَسَاءَة إليه؛ نحو : (السَّفَّاحُ في دارِ صديقك).

وإنَّما اكْتَفى بأَحَدِ الضِّدَّين[5] عن الآخر لدلالةِ حُكمِه على حكمِه[6]؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾[7].

= منه مكانه إذا ورد » .

(١) « وهو » ساقطٌ من أ، ب .

(٢) في أ، ب : « صالحـًا » .

(٣) في الأصل، ب : «اتصال » وهو تصحيف، والصَّواب من أ .

(٤) في الأصل، ب : «اتصال » وهو تصحيف، والصَّواب من أ .

(٥) أي : اكتفاؤه بالتَّفاؤُل .

(٦) مراده بقوله : « لدلالة حكمه على حكمه » أي : لدلالة حكم أحد الضِّدَّين؛ المذكور؛ وهو التَّفاؤل، على حكم غير المذكور؛ وهو التَّشاؤم، بالضِّدّيّة .

(٧) سورة النّحل؛ من الآية : ٨١ . واقتصر الاستشهاد في أ، ب على قوله تعالى : ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ .

ووجه الاستشهاد : « أنّه خصَّ الحرَّ و لم يذكر البرد؛ اكتفاء بذكر أحدِ الضِّدَّين عن =

الرَّابعُ: طلبُ إثباتِ الخبرِ لا نفْسه؛ نحو: (الخطيبُ يشربُ ويطْرَبُ) في جواب: كيفَ الخطيبُ ؟؛ أي هو مُتَّسمٌ به؛ أي : يكونُ المطلوبُ إثباتَ الخبر للمسند إليه، واتِّصافَه واتِّسامَه بذلكَ الخبرِ؛ كما يقال : (الخطيبُ يَشربُ)؛ أي : الشُّربُ ثابتٌ له؛ بمعنى : أنَّه من شأنه وصفته وحالٍ من أحواله، وإن لَمْ يكن شاربـًا في حالِ الإخبار[1]؛ بخلافِ : (يشربُ الخطيبُ)؛ فإنَّ المطلوبَ فيه نفسُ الإخبار بحصولِ الفعلِ وصدوره منه[2] لا كونه صفةً وحالاً له[3]؛ ولهذا يلزمُ أن يكونَ فيه شاربـًا في الحال[4].

والأوَّل : يُستعملُ في موضع يكون المقصودُ بيانَ حال الخطيبِ وكيفيَّةِ شأنه بصدقِ ذلك الوصفِ عليه واتِّسامه به؛ لا كونه شاربـًا في الحالِ؛ ولهذا يُقال في جوابِ : (كيفَ الخطيبُ ؟) .

والثَّاني : يُستعمل في موضعٍ يكونُ المقصودُ إخبارَ السَّامعِ بذلكَ الفعل لا بَيَانَ حاله وصفته؛ ولهذا يُقالُ في جواب : (ما يفعلُ الخطيبُ ؟) .

وهذا قريبٌ ممَّا قالَ متأخِّرو المنطقيِّين؛ كأُسْتَاذنا في بحث جهةِ السّور وجهةِ الحمل: إنَّ الجهةَ قد تكونُ - أيضـًا - للصِّدق؛ كما يُقال

= ذكر الآخر ». فتح القدير : (١٨٥/٣) .

(١) في الأصل : « وإن لم يكن حال شأن باقي الأخبار »، والصَّواب من : أ، ب .

(٢) في أ : « عنه » .

(٣) « له » ساقطةٌ من ب .

(٤) في الأصل : « شأن باقي الأحوال » ولا يستقيم به المعنى . والصَّواب من أ، ب . ويصدّقه السِّياق بعدَه .

في زمان خُلُوِّه عن الشُّرب يجبُ أن يصدُقَ في الحال: (الخطيبُ يشربُ)، وكما يجبُ أن يَصْدُقَ عندَ الزَّوالِ: (الشَّمسُ تطلُع)؛ ولتحقيقِه مواضع أُخَر .

[٢٤/أ] **الخامسُ : كونُه / مَحَزَّ التَّعجُّبِ أو الاسْتِبعاد**؛ أي : يُقدَّمُ ليُعْلَمَ أنَّه محلُّ التَّعجُّبِ أو الاسْتِبعاد .

المَحَزُّ : موضع الحَزِّ؛ وهو القَطْعُ .

فتأمَّلْ في مثل هذا المثل[١]: (**أَنْخدَعُ**[٢] **بالزَّبيبِ بَعْدَ المَشيبِ**)، **وأخَويه**؛ أي: مثل: (أبالزَّبيبِ[٣] نُخدَعُ بَعْدَ الْمَشيبِ)، و(أَبَعْدَ الْمَشيب نُخدعُ بالزَّبيبِ)؛ قال: فإنَّ في[٤] الأَوَّل التَّعجّبُ في الخدع، وفي الثَّاني: [في][٥] المخدوعِ به، وفي الثَّالثِ في المخدوع فيه، كما[٦] قال الشَّاعر[٧]:

---

(١) لم أهتدِ إليه ــ فيما وقفت عليه من كتب الأمثال ــ .

(٢) هكذا ــ أيضــاً ــ بالنّون في ف . وفي أ : « أتخدع ». ولم ينقّط في ب .

(٣) في الأصل : « بالزّبيب »، والمثبت من : أ؛ وهو الأَوْلَى؛ لاطّراد ثبوت الهمزة في بقيّة الأمثلة . وفي ب : « أو بالزّبيب » .

(٤) «في » ساقطةٌ من ب .

(٥) ما بين المعقوفين مثبت من : أ، ب . وهو الموافق لما قبلَه وما بعدَه .

(٦) « كما » ساقطةٌ من : أ .

(٧) البيت من الطّويل، وقائله البحتريّ؛ قاله يمدح المعتزّ بالله . وروايته في الدّيوان (١٠٨/١) : (..... ∴ أطاول لُطْفَ الوُدّ عند الكواعب) .

أبعدَ الْمَشِيبِ الْمُنْتَضَى[١] في الذَّوائبِ
تُحَــاولُ وصْلَ الغَانياتِ الكَواعبِ[٢]

وقدْ يُقدّمُ متعلّقُ الفعل[٣] فاعلاً مَعْنى، أَوْ مفعولاً، أو غيرَهُما؛ للتَّخصيصِ؛ وذلك شاملٌ لأَربعةِ أنواعٍ من التَّقديم؛ كَتَقديم الفاعلِ المعنويِّ على الفعل؛ نحو : (أنا عَرَفْتُ)، وكتقديمِ المفعولِ على الفعل؛ نحو : (زيدًا عَرفتُ)، وكتقديمِ غير الفاعلِ والمفعولِ؛ كالحالِ والتَّمييز على الفعل؛ نحو : (راكبــًا جئتُ)، و (نفســًا طِبْتُ)، وكتقديم

---

(١) في أ : « المستضئ » .

(٢) الكواعب : جمع كاعب، وهي المرأة حين ينهد ثديها . ينظر : الصّحاح : (١٨٩/١)، اللّسان : (٧١٩/١) (نهد) .

هذا؛ ويلحظ أنّ المصنّف ــ رحمه الله ــ لم يذكر جميع الأوجه الّتي أوردها السَّكّاكيُّ في مفتاحه . ويبدو أنّ الدّافع وراءَ ذلك ما أخذ به المصنّف نفسَه من الاختصارِ المتضمّن مقاصد المفتاح ــ كما ذكر في مقدّمته ص : (٢٠٩) ــ .

ومن تلك الأوجُه الّتي أوردَها السَّكّاكيّ ما يلي :

١ ــ كون المقدَّم لا يزول عن الخاطر .

٢ ــ كون المقدَّم مما يُستلذّ؛ فهو أقرب إلى الذِّكر .

٣ ــ كون المقدَّم ممّا ينبئ عن التّعظيم؛ والمقام يقتضي ذلك .

٤ ــ كون المقدَّم يفيد زيادة تخصيص .

ينظر : مفتاح العلوم : (١٩٥) .

(٣) المراد بمتعلّق الفعل : معموله .

مُتعلّق الفعلِ على مُتَعلّقٍ آخر له؛ كالمفعولِ على الفاعلِ؛ نحو : (ضربَ زيدًا عَمْرٌو)؛ هذا[١] إن قلنا : التَّقديم الّذي بين المُتعلّقات بعضِها مع بعضٍ يُفيدُ التَّخصيصَ . وقوله: « قدْ يُقدَّمُ » يكونُ عامـًّا[٢] لتقديمه إمَّا على الفعل، وإمَّا على المتعلّق[٣]، وإن قُلنا لا يُفيد[٤] فيكونُ خاصـًّا[٥] لتقديمه على الفعل، ولا يشمل إلاّ الأنواع الثّلاثةَ الأُوَل، ومُساعدةُ الأمثلة عليه[٦].

وإنّما قال : « فاعلاً معنى »؛ لأنّ ما هو فاعلٌ لفظـًا يستحيلُ تَقْديمُه على الفعلِ بالاتّفاق[٧].

---

(١) في أ : « وهذا » .

(٢) في ب : «عالمـًا »؛ وهو تحريف بالزّيادة .

(٣) في أ : « متعلّق الفعل »؛ وهما بمعنى .

(٤) في الأصل : « بالقيد »؛ وهو خطأ . والصّواب من أ، ب .

(٥) في الأصل : «خاصّة ». والمثبت من : أ، ب .

(٦) مراده بـ: «ومساعدة الأمثلة عليه » أنّ أمثلة المصنّف الّتي أتى بها لإيضاح المسألة لا تشمل إلاّ الأنواع الثّلاثة، وليس فيها مثال لتقديم متعلّق على آخر؛ الأمر الّذي يوحي بأنّ تقديم المتعلّقات بعضِها على بعضٍ لا يفيد التّخصيص .

(٧) قوله : « لأنّ ما هو ... بالاتّفاق » ليس على إطلاقِه؛ بل حكى بعض النّحويّين الخلافَ بين البصريّين والكوفيّين حول ذلك .

فالبصريّون يمنعون تقديم الفاعل على رافعه؛ سواء كان فعل أو شبهه؛ فلا تقول : « الزّيدان قام »و« زيد غلاماه قائم » ولا « زيد قام » على أن يكون «الزّيدان » أوْ « زيد » فاعلاً مقدَّمـًا؛ بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعدَه رافع =

نحو[١]: (**أنا ضربت**)؛ مثالٌ لتقديمِ الفاعلِ المعنويِّ[٢] على الفعل، **لمن ينفي الضَّرب عنك ويثبته لغيرك، أو يجعل لك فيه شريكـــًا**؛ أي : لمن يعتقدُ وجودَ الضَّرب، لكنَّه مُخْطئٌ في فاعله؛ بأن ينفي عنك ويثبت لغيرك، أو يُخْطئُ[٣] في أنَّ لك فيه شريكـــًا[٤]، وأنت تقصدُ أن تردَّه إلى الصَّوابِ؛ بأن تثبته لنفسك وتنفي عن غيرك في الأَوَّلِ[٥]، وبأن تبيِّن الإنفرادَ والاستبدادَ في الثَّاني[٦].

فتقولُ في تأكيده في الأَوَّل : « لا غيري »، وفي الثَّاني : «وحدي»؛ أي : ولأنَّ الخطأَ في الأَوَّل كان في الفاعل وأنّه غيرُك تقولُ في تأكيده : «لا غيري»، وفي الثَّاني في التَّعميم وأنَّ لك فيه شريكـــًا تقول في تأكيده : «وحدي» .

فإنْ قلتَ : « أنا فعلته وحدي » في قوّة «أنا فعلته لا غيري»، وبالعكس؛

= لضمير مستتر والتَّقدير : « زيد قام هو » .

أمّا الكوفيّون فقد أجازوا التَّقديم في ذلك كلّه » . شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : (٤٢٢/٢ ــ ٤٢٣) بتصرّف يسير .

(١) في أ ، وردت كلمة : « نحو » ضمن كلام الشَّارح؛ وليست منه .

(٢) في ب : « المعنى » .

(٣) في أ، ب : « مخطي » وكلاهما بمعنى .

(٤) في أ، ب : « لك شريكـــًا فيه » بتأخير « فيه » .

(٥) وهذا يُسمّى : قصر القلب . وسيأتي .

(٦) وهذا يسمّى : قصر الإفراد . وسيأتي .

[٢٤/ب] فَلِمَ اختصّ الأَوَّل بنحو « لا غيري » / . والثّاني : بـ«وحدي[١] » ؟! .

قلتُ : لأنّ فائدةَ التّأكيد[٢] إماطةُ الشُّبهة، وهي في الأَوَّل : أنّ الفعلَ صدر عن غيرك؛ فأزلتها بـ« لا غيري »، وفي الثّاني : أَنّ الفعل صدر منك[٣] بشركة الغير فأمطتّها بـ«وحدي»، ولو عكست - وإن أفاد ذلك -[٤] لم يكن الكلام مُورَدًا على وجهه[٥]؛ لأنّ التّأكيد إنّما يَحسُن بما يدلّ على المقصودِ بالمطابقة لا بالالتزام[٦].

وكذا[٧] زيدًا ضربتُ؛ مثالٌ لتقديمِ المفعول المتعدَّى إليه بلا واسطة[٨].

---

(١) في ب : « وحدي »؛ بدون الباء .

(٢) في أ : « التّوكيد » .

(٣) في أ : «عنك ».

(٤) في ب زيادة : « لكن » والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٥) في ب : « جهته » .

(٦) مراده بالمطابقة دلالة اللّفظ بالوضع على تمام ما وضع له، ويمثّله في المثال المتقدّم: « لا غيري » فإنّها تصدق بالوضع على كل ما عدا المتكلّم .
أمّا دلالة الالتزام؛ فهي دلالة اللّفظ على ما يلازم معناه في الذّهن ويمثّله في المثال المتقدّم « وحدي » . فإنّ ما يلازمها في الذّهن يصدق كلّ ما عدا المتكلّم .

(٧) في ب : «وكذلك ».

(٨) في ب : «لا بالواسطة »؛ وهما بمعنى .

وبه مررتُ مثالٌ لتقديم المفعولِ[١] المتعدَّى إليه بالواسطة .

وراكبـًا جئتُ؛ مثالٌ لتقديم الحال .

ونفسـًا طبتُ؛ مثالٌ لتقديم[٢] التَّمييز .

فلا تقل[٣] **في (ما زيدًا ضربت) : (ولا غيره)**[٤]**؛ إلاّ لمن يراك تظنّه ضرب عمرًا؛ فقال : (زيدًا ضربتُ)**؛ أي : فلا تقل في مثـل[٥] : (ما[٦] زيـدًا ضـربتَ) ـــ بفتح التّاء ـــ لفظـة : « ولا غيرَه »؛ لأنَّ منطوقَ «لا غيره» يُنافي مفهومَ تقديمِ (زيدًا)؛ لأنَّ مفهومه[٧] أن يكون غيرُ زيدٍ مضروبـًا لك ـــ إلاّ لمن يراك أنَّك تظنّه ضرب عَمْرًا؛ فقال لك مدَّعيـًا خطأ ظنِّك، وقاصدًا ردَّك إلى الصَّواب : «زيـدًا ضـربتُ» ـــ بضمِّ التَّاءِ ـــ؛ فإنّه يصحُّ منك أن تقولَ مثله؛ فإنَّك لا تقصد فيه بالتَّقديمِ إلاّ مُطابقة الجوابِ؛ فقلتَ : « ما زيدًا ضربتَ » ردًّا لقوله : «زيدًا ضربتُ»،

---

(١) كلمة : «المفعول» ساقطةٌ من أ .

(٢) كلمة : « لتقديم » تكرّرت في الأصل .

(٣) هكذا ـــ أيضاً ـــ في ف ، وفي ب : « فلا يُقَال »، والفاء هي الفصيحة؛ جزاء لشرط محذوف، تقديره : إذا ثبت أنّ تقديم متعلّق الفعل للتّخصيص فلا تقل .

(٤) قوله : «ولا غيره» مقول القول المتقدّم .

(٥) في أ، ب : « نحو » .

(٦) « ما » النّافية ساقطة من أ . ولا بدّ منها لتمام السِّياق .

(٧) أي : التّقديم .

وقلتَ : « ولا غَيْرَه »، ردًّا لحُسْبانه في حقِّك[١].

ولا تَقُلْ فيه[٢]؛ أي : في « ما زيدًا ضربتَ » كلمة[٣]: «**ولكن أكرمتَه** »؛ فتعقب الفعل المنفي بإثباتِ فعل [هو] ضدُّه[٤]؛ **لأنَّك إنَّما تُخَطِّئه في المفعول**؛ لأنّ مبنى[٥] الكلامِ ليسَ على أنَّ الخطأ وقعَ في الضّرب؛ فتردّه[٦] إلى الصَّوابِ في الإكرام، وإنَّما مبناه على أنَّ الخطأ وقعَ في المضروب[٧] حين اعتقد زيدًا فتردّه[٨] إلى الصَّوابِ أن تقولَ : «ولكن عَمْرًا» .

ولا تقلْ : ما أنا قُلْتُ شعرًا إذا أنت تريدُ العمومَ؛ كما يفهم من

---

(١) في الأصل : « جعل ذلك » بدلاً من « حقّك » ولا يتّضح به المعنى . والصَّواب من أ، ب. ولا يلزم من ذلك التّناقض؛ لأنّ تقديم زيد ليس لتخصيص عدم الضرب به؛ بل لنفي التّخصيص الّذي بناه المخاطب باعتقاده الخاطئ أنّك تظنّه ضرب عمرًا لا زيدًا .

(٢) « فيه » ساقطٌ من ب .

(٣) في أ، ب : «لفظة » .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، ب . وهو الموافق لما في المفتاح .

(٥) في الأصل : « معنى » وهو تحريفٌ، والصَّواب من أ، ب . وهو الموافق للفظ المفتاح، والملائم لقوله فيما بعد : « وإنّما مبناه ».

(٦) في ب : « فيرد » .

(٧) في الأصل : « الضّرب »، والصَّواب من أ، ب، المفتاح .

(٨) هكذا في الأصل، المفتاح . وفي أ : « فرده ». وفي ب : «فيرده » .

قول الشّيخ عبد القاهر[١]، **إذ لا يُعتقدُ أنّك قلتَ كلَّ شعْر**؛ أي: لاسْتلزامه أن يكونَ قد اعتقد فيك[٢] مُعْتقدٌ : أنّك قُلتَ كلَّ شعرٍ في الدُّنيا فنفيت أن يكون إيّاه . ووجهُ الاستلزامِ أنّه في قُوَّة : قال غيري كلَّ شعرٍ، وهو في جواب : ما قالَ غيرُك كلَّ شعرٍ، وفيه اعتقادٌ أنّك قلتَ كلَّ شعرٍ . وأمّا لو أردتَ التّخصيص؛ كما تُريد شعرًا معيّنـًا فلا مَنْع منه .

ولا في « ما أنا ضربتُ »؛ أي : لا تقلْ في [نحو][٣]«ما أنا ضربتُ» كلمة : « **إلاّ زيدًا** » حتّى يصير هكذا: «ما أنا ضربتُ إلاّ زيدًا»؛ **لأنّه يُفيد أنّك ضَربته ولم تضربه**؛ لأنّ نقضَ النّفي بـ« إلاّ » يقتضي أن

---

(١) أورد الإمام عبد القاهر الجرجانيّ ــ رحمه الله ــ صورتي التّأخير والتّقديم . ومثّل لهما بأكثر من مثال . من ذلك قوله في الصورة الأولى ــ التّأخير ــ (دلائل الإعجاز ١٢٤) : « أنّك إذا قلتَ : (ما قلتُ هذا)، كنتَ نفيت أن تكون قد قلت ذاك، وكنت نوظرت في شيء لم يثبت أنّه مَقُول » .

وقوله في الصُّورة الثّانية ــ التّقديم ــ : « وإذا قُلت : (ما أنا قلتُ هذا) كنتَ نفيتَ أن تكون القائلَ له، وكانت المناظرة في شيء ثَبَت أنّه مقُولٌ » .

ثمّ أردفَ ذلك بتقرير المسألة الّتي نحن بصددها؛ فصرَّح بالعموم في الصّورة الأولى واستلزامه العطف عليها في الصُّورة الثّانية . يقول (ص: ١٢٤): « ومن أجل ذلك صَلَحَ في الوجه الأوّل أن يكون المنفيُّ عامـًّا؛ كقولك : (ما قلتُ شعرًا قطُّ) ... ولم يصلح في الوجه الثّاني؛ فكان خَلْفـًا أن تقول : (ما أنا قلت شعرًا قطّ) ... وذلك أنّه يقتضي المُحالَ، وهو أن يكون ــ ههنا ــ إنسان قد قال كلَّ شعرٍ في الدُّنيا ... فنَفيتَ أن تكونَه » .

(٢) في الأصل : «قبل»، وهو تصحيف لحق أحرف الكلمة كلّها، والصّواب من أ، ب .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب . وهو الأولى لتعميم النّهي .

[٢٥/أ] تكون/ ضربت زيدًا، وتقديمُك ضميرك وإيلاؤُه حرفَ النَّفي يقتضي نفيَ أن تكونَ ضربته؛ هكذا في « المفتاح »[١]، وفي «دلائل الإعجاز »[٢]. وقال صاحبُ « الإيضاح »[٣]: « وفيه نظرٌ؛ لأنّا لا نُسلِّم أنَّ تقديمَ الضَّميرِ وإيلاءَ حرفِ النّفي يقتضي ذلك »؛ بل [عليه][٤] أنّه يقتضي أن يكون ههنا إنسانٌ غيرُ المتكلِّم قد ضرب من عدا زيدًا منهم؛ وهو مُحالٌ .

وقالَ[٥] المصنِّفُ : إنَّا[٦] ندَّعي ذلك في مادَّةٍ خاصّة؛ كما أنَّ التّخصيصَ بالتَّعميم مرادٌ في قولك : (ما أنا قلتُ شعرًا)، وهي [في][٧]

---

(١) ص : (٢٣٢ ــ ٢٣٣) .

(٢) ص : (١٢٦) .

(٣) الإيضاح : (٢/٥٤ ــ ٥٥) بزيادة كلمتي « تقديم الخبر » وحرف العطف « الواو » بعدهما .

وقد علّق الصّعيديّ على تعليل الخطيب القزوينيّ دافعـًا له بقوله : « لا يخفى أنّ المنفيَّ ليس الضّرب الواقع على كلّ واحد منهم سوى زيد؛ وإلاّ كان من سلب العموم لا من عموم السَّلب . وإنّما المنفيّ ضرب أيّ واحد سوى زيد؛ وعلى هذا يكون مفهوم المثال أنّ إنسانـًا غير المتكلّم ضرب أيّ واحد سوى زيد، وهو صحيح لا شيءَ فيه . وإنّما الّذي يؤدِّي إلى ما ذكره الخطيب أن يقال : ما أنا ضربت كلّ رجل إلاّ زيدًا » بغية الإيضاح : (٩٢) بتصرّف .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٥) في أ، ب : « قال »؛ بدون الواو .

(٦) في أ، ب : « إنّما » .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ؛ وهو المجانس لقوله فيما بعد : « ويكون النِّزاع في فاعل ».

صورةٍ يكون الضَّربُ الواقعُ منحصرًا على زيد، ويكون النِّزاعُ في فاعلِ ذلك الضَّرب المعيَّن؛ وحينئذٍ لزوم التّناقض ظاهرٌ؛ لأنَّ النَّقضَ يقتضي أن تكون ضربته، والتَّقديمَ والإيلاءَ يقتضي صرفَ الضَّربِ عنك إلى غيرك، بلى[١] لو لم يحصر[٢] لم يتناقض؛ لأنَّ النَّقضَ يقتضي ضربَك إيَّاه، والتّقديمَ يقتضي صرف ضرب عنك[٣] لا[٤] ضربَ زيد؛ فلا يتناقض .

وقد يُقدَّمُ الفاعلُ؛ أي : بحسبِ التَّلفّظ لا على نيَّةِ التّقديم والتَّأخير؛ كما في التَّقديم التَّخصيصي، **معنىً**؛ أي : ما هو فاعلٌ معنىً لا لفظـــاً[٥]، **خاصَّة عليه** . إنّما قال : « خاصةً »؛ لأنَّ سائرَ متعلّقاتِ الفعل لا تتقدم عليه للتَّقوية؛ بل للتَّخصيص؛ كما مرَّ؛ **نحو : (أنا عرفتُ) لتقوية الحكمِ؛ لأنَّ المبتدأ لاستدعائه[٦] حكمـــاً يَصْرف ما يصلحُ له[٧]؛ إلى نفسه[٨] . ولو بلا ضميرٍ؛ نحو : (زيدٌ غلامٌ)، فإذا وجدَ الضّميرُ**

---

(١) في ب : «نعم».

(٢) في أ ، ب : « ينحصر » والمعنى واحد .

(٣) أي : ضرب مخصوص .

(٤) في ب : « إلاّ »؛ وهو تحريف بالزِّيادة .

(٥) في الأصل : « ولفظـــاً » وهو خطأ ظاهر . والصَّواب من ب . والكلمة ساقطةٌ من أ.

(٦) في الأصل : « للاستدعاء به » . والصَّواب من أ، ب، ف .

(٧) المرادُ بالضّمير هنا : ضميرُ الفاعل المعنويّ، وهو الضّمير الّذي هو فاعل لفظيّ للفعل لا مطلق الضَّمير .

(٨) هكذا ـــ أيضاً ـــ ورد قوله : « إلى نفسه » ضمن ف . ولم يرد في بقيّة النُّسخ .

صرفَه[١] إليه ثانيـــاً .

اعلمْ[٢] : أنّك إذا قُلت : (عرفتُ أنا)؛ « فأنا » فاعلٌ معنى؛ لأنّه تأكيدٌ للفاعل، فإذا قُلت : (أنا عرفتُ) يحتمل أن يقـــال : أصلُ النَّظمِ: (عرفتُ أنا)، ثُمّ قدّمَ (أنا)، ويحتمل أن يُجرى الكلامُ على الظَّاهرِ؛ ويقال : (أنا) مُبتدأٌ و(عرفتُ) خبرُه؛ ولا يُقدّر تقديمٌ وتأخيرٌ . فنظمُ الكلامِ بالاعتبارِ الأَوَّل يفيدُ التَّخصيصَ، وبالاعتبارِ الثَّاني يكونُ مُفيداً لتقويةِ الحكمِ، وسببُ تقوِّيه[٣]؛ هو أنَّ المبتدأَ لكونه مُبتدأ واســـتدعائه[٤] به حكمـــاً، وأن يُسندَ إليه شيء ـــ يصرف إلى نفسه ما يصلح له وللإسنادِ إليه إذا وردَ بعدَه؛ ولو كانَ ذلك الصَّالحُ الواردُ بلا ضميرٍ يرجعُ إلى المبتدأ؛ نحو : (زيدٌ غلامٌ[٥])؛ فإذا وُجد الضَّميرُ ـــ بأن كانَ الخبرُ متضمِّنـــاً له[٦] ـــ صرفَ ذلكَ الضّميرَ إلى المبتدأ ثانيـــاً؛ فيكتسي الحكمُ قُوّةً لتكريرِ[٧] الإسنادِ؛ فإذا قلت : (أنا عرفتُ) كان المرادُ تحقيق / حُكمِ المعرفةِ، وتقويته عند السَّامعِ؛ لا تخصيصه به . [٢٥/ب]

---

(١) في الأصل : « صرف »وهو تحريف بالنّقص . والصَّواب من : أ، ب، ف .

(٢) في ب : « واعلم ».

(٣) في أ، ب : « تقويته »، وكلاهما جائز .

(٤) في الأصل : « واستدعاء به »، والصَّواب من : أ، ب .

(٥) في أ : « غلامك ».

(٦) نحو : « أنا عرفت » .

(٧) في ب : « تكرر » .

وأمّا : (**عرفتُ أنا**) بتأخير لفظة : (أنا) **فتأكيدٌ للفاعل** لا للإسناد؛ **وهو غيره**، [أي : غير « أنا عرفت »؛ لأنَّ المفهومَ من « أنا عرفت» تكريرُ[١] المعرفة، ومن (عرفت أنا) تكرير[٢] العارف دونَ المعرفةِ واحدُهما غيرُ الآخر][٣].

تذنيباتٌ

الأوَّل: (**أنا عارفٌ**)[٤] **دون**[٥] (**أنا عرفتُ**) **في التَّقوية لعدمِ تغيُّر الضَّميرِ في الحكايةِ والخطابِ والغيبة**؛ تقول: (أنا عارفٌ)، (وهو عارفٌ)، (وأنت عارفٌ)؛ بخلاف ما تقول : (أنا عرفتُ)، (وهو عرفَ)، (وأنت عرفتَ)[٦] **فكأنه لا ضمير** .

---

(١) في ب : « تكرر » .

(٢) في ب «تكرر».

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٤) مراده بـ« عارف » اسم الفاعل . ويندرج معه في الحكم ما في حكمه من المشتقات؛ كاسم المفعول، والصّفة المشبّهة، وأفعل التّفضيل .

(٥) « دون » : أي : أضعف . ينظر : اللّسان : (دون) : (١٦٤/١٣) .

(٦) في أ، ب : تقدّمت جملة : « أنت عرفت » وجاءت في موضع :«أنا عرفت » قبلها . والأصل أَوْلَى؛ لمجانسة سياق الجمل المتقدّمة؛ حيث تقدّمت جملة : « أنا عارف» على « أنت عارف » .

والسِّرُّ في عدمِ تفاوت الضَّميرِ : أنَّ معنى (عارف) ذاتٌ[1] ثبتَ له المعرفة؛ فكأنَّ[2] ضميرَه راجعٌ إلى الذّاتِ؛ والذاتُ لا تختلفُ باختلافِ الاعتباراتِ؛ ولأنَّ ضميرَه لما لمْ[3] يرجع إلى المبتدأ لم يُفد[4] التَّأكيد؛ كما أفاد (أنا عرفت)[5]، ولأنَّ الذّاتَ بالحقيقة هو نفسُ المبتدأ؛ فكأنَّه راجعٌ إليه، وأفادَ[6] شيئـــاً من التَّأكيدِ[7].

---

(١) في الأصل : « وان » . وفي ب : « وأنت »، وكلاهما جمع بين التّحريف والتّصحيف، والصَّواب من : أ .

(٢) في الأصل : « فكأنّه » . والصَّواب من : أ، ب .

(٣) في أ : « لا » بدلاً من : « لما لم » .

(٤) في أ : « لا يفيد » .

(٥) في ب زيادة : «التّاكيد»، والمعنى تامٌّ بدونها .

(٦) في أ، ب : « أفاد »؛ بحذف الواو .

(٧) في أ، ب : «التّوكيد».

وقول الشّارح ــ رحمه الله ــ : « ولأنَّ ضميره ... من التّأكيد » تفسير لضعف التّقوية في (أنا عارف)، وهو مبنيّ على ما نصّ عليه السَّكّاكيّ؛ من عدم تفاوت الضّمير في الحكاية والخطابة والغَيبة؛ غير أنّ تفسير السَّكّاكيّ يختلف عن تفسير الشّارح : فهو يرى أنّ (عارف) « أشبه الخالي عن الضّمير، ولذلك لم يحكم النُّحاة عليه بأنه جملة، ولا عُومل معاملتها في البناء؛ حيث أعرب في نحو : (رجلٌ عارفٌ)، (رجلاً عارفـــاً)، (رجلٍ عارفٍ) وكذا اتّباعه في حكم الإفراد؛ نحو : (زيد عارف أبوه) .

وقد نقل أحد شرّاح الفوائد الغياثيّة عن الإيجيّ تفسيرًا ثالثـــاً؛ هو قوله (شرح =

الثّاني : قال[١] : (**زيدٌ عرف**) **للتّوكيد** والتّقوية؛ **لأنّه إذا أُخِّر كان فاعلاً إلاّ نادرًا؛ نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾**[٢]؛ فإنّه يجوزُ على المذهبِ النّادرِ[٣] أن يكون (زيد)[٤] مؤخّرًا، ولا يكون فاعلاً؛ بلْ يكون فيه ضميرُ فاعله، و(زيد) تأكيدٌ، أو بدلٌ منه[٥]؛ كما يُقالُ في الآيةِ : إنّ الفاعلَ مُضمرٌ، و(الّذين) بدلٌ[٦]؛ **فلا يقدّم** [أي][٧] لكونهِ

= الفوائد الغياثيّة مخطوط ل ٨٥/أ) : « إنّما كان دونه في التّقوية؛ لأنّ الهيئة التّركيبيّة العارضة للصّفة مع فاعلها ليست موضوعة لإيقاع النّسبة؛ بل لاتّصاف ذات الصّفة بنسبة معقولة؛ كالهيئة التّركيبيّة بين الموصوف والصّفة والمضاف والمضاف إليه . فلا يتكرّر الإسناد في نحو : (أنا عارف) لكن فيه دلالة على نسبة إسناديّة أوقعت فيكون دون (أنا عرفت) في التّقوية ... هكذا إفادة الأستاذ رحمه الله » .

(١) كلمة « قال » ساقطةٌ من ب . والمعنيُّ : السَّكّاكيّ .

(٢) سورة الأنبياء، من الآية : ٣ .

(٣) مراده بالمذهب النّادر ما يسمّى في عرف النّحاة بلغة : « أكلوني البراغيث »، وقد صرّح سيبويه بورودها عن العرب ووصفها بأنّهـا قليلـة (الكتاب : ٤٠/٢) . وعلى هذه اللّغة بنو الحارث بن كعب . وحُكيت عن طيء وأزد شنوءة .
ينظر : شواهد التّوضيح؛ لابن مالك : (١٩١)، شرح ابن عقيل : (٤٢٩/١)، إعراب القرآن؛ للنّحّاس : (٢٩٥/١)، وخزانة الأدب : (١٣/١) .

(٤) في أ : « زيدًا » ولا وجه لنصبه .

(٥) « منه » ساقطةٌ من أ .

(٦) ينظر : الكتاب : (٤١/٢) .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب . وعلى مثله درج الشّارح .

فاعلاً لو تأخَّر لا يُقدَّم؛ لأنَّ الفاعلَ لا يتقدَّم على الفعل؛ فلا يجوز كونُه للتَّخصيصِ .

وإن تقدّم(١) **فيُحمل على النَّادرِ عند عدمِ جوازِ المبتدئيّة**(٢)؛ **نحو : (رجلٌ جاءَ)**؛ أي : لفقدانِ شرطِ الابتداءِ(٣)، وتعذُّرِ حَمْله على الأصل؛ يُحْمل على النَّادرِ ويُحكم بالتَّقديم **فيُفيد التَّخصيصَ؛ أي : لا امرأة ولا رجلان**(٤)؛ أي : يُفيد [إمّا](٥) تخصيص الجنس؛ نحو : رجلٌ [جاءَ](٦) لا امرأة، وإمّا تخصيص الأفراد؛ نحو : رجل [جاءَ](٧) لا رجلان أو رجال .

وقولهم(٨): « **شَرٌّ أَهَرَّ**(٩)

---

(١) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ : «قدم».

(٢) في الأصل : « المبتدأ »، وفي أ : « المبتدأ به » . والمثبت من ب، ف .

(٣) لكونه نكرة غير مختصّة؛ والمبتدأ يشترط فيه أن يكون معرفة .

(٤) هكذا ــ أيضاً ــ في ف بالعطف بالواو . وفي أ، ب : « أو لا رجلان ».

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . ولا بدّ منه لإقامة السِّياق .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٧) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٨) هذا مثلٌ من أمثال العرب، يضرب في ظهور أمارات الشَّرِّ ومخايله . وهو في مجمع الأمثال : (١٧٢/٢)، والمستقصى : (١٣٠/٢)، وأورده سيبويه في الكتاب : (٣٢٩/١) مبيّناً وجهَ حسن الابتداء به؛ وأنّه ــ قياساً على المثال الّذي ذكره ــ : (ما أهرّ ذا ناب إلاّ شرّ) كما أورده ابن منظور في اللّسان : (٢٦١/٥) .

(٩) أهرَّه : حمله على الهرير؛ وهو صوت النُّباح . وقيل : صوت دون النُّباح . ينظر : =

ذا ناب[١] » **بأباهما**[٢] **موضعُ استعمالِه**؛ لأنّه لا يُستعمل[٣] في موضع يكونُ المراد : شرٌّ أهرَّ لا خير، وشرٌّ أهرّ لا شرّان .

والسَّكّاكيُّ خصّصَ إباءَ الموضعِ بالوجهِ الأخيرِ؛ حيثُ قالَ : لامتناع أنْ يُقال : المهرُّ شرٌّ لا خير؛ إذ التّخصيص يَسْتدعي اشتراكَ الخيرِ والشرِّ في الإهْرَار؛ لكنَّ الخيرَ لا يكونُ مُهِرًّا[٤]، وامتناع أن يكونَ التّقديرُ: شرٌّ لا شرّان؛ لأنّه بهذا الوجه يكونُ[٥] نابيًا عن مظانّ استعماله[٦].

وإذا نَصُّوا بأنَّ معناه: (ما أهرَّ ذا ناب إلا شَرٌّ)؛ فالوجهُ: أنَّ التّنكير للتّعظيمِ؛ أي : وإذا[٧] نصَّ الأئمةُ[٨] بأنّ فيه تخصيصًا؛ حيثُ

= اللّسان : (هرر) : (٢٦١/٥) .

(١) ذو النّاب : السّبع . والمراد به هنا الكلب .

(٢) أي : تخصيص الجنس، وتخصيص الأفراد .

(٣) في ب : « يستعمل » بدون النّفي، وهو خطأ ظاهر يناقض السِّياق .

(٤) ويلحظ أنّ هذا الوجهَ لا يمتنعُ عند الإمام عبد القاهر؛ بل حمل المراد عليه يقول (دلائل الإعجاز : ١٤٣) : « إنّما قُدِّم فيه (شرٌّ) لأنّ المراد أن يعلم أن الّذي أهرَّ ذا النّاب هو من جنس الشّرّ لا جنس الخير » .

(٥) كلمة : «يكون » ساقط من ب .

(٦) ينظر : المفتاح : (٢٢٤) .

(٧) في أ : «وإذ» .

(٨) أي : علماء النّحو؛ حيث تعرّضوا لهذا المثال وغيره في ثنايا حديثهم عن مسوّغات الابتداء بالنّكرة . ينظر ــ على سبيل المثال ــ : الأصول في النّحو : (٥٨/١ ــ ٥٩)، المفصّل : (٤٣)، شرح ابن عقيل : (٢٠٧/١) .

قالوا : معناه : (ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ)؛ فالوجهُ : أن يقالَ : إنَّ[1] التَّنكيرَ للتَّعظيمِ، وأنَّ المرادَ تفظيعُ شأنِ الشَّرِّ؛ أي : ما أهرَّ ذا نابٍ إلاَّ شرٌّ عظيمٌ فظيعٌ[2]؛ فيُفيد تخصيصَ النَّوعِ .

والحاصلُ: / أنَّ (أنا عرفتُ) يحتملُ تقويةَ الحكمِ وتحقيقه؛ بأن يكونَ [٢٦/أ] (أنا) مُبتدأً و(عرفتُ) خبرَه - كما هو الظَّاهرُ -، ويحتملُ التَّخصيصَ؛ بأن يكون التّقديرُ: (عرفتُ أنا)؛ فُقُدِّم (أنا) .

و(زيدٌ عرفَ) لا يصلح للتَّخصيص؛ إذ لو قدِّرت (عرفَ زيدٌ) كان (زيدٌ) فاعلاً، فلا يتقدَّمُ إلاّ على طريقةِ : ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[3]، وهو بعيد .

و(رجل عرف) لا يحتملُ التَّحقيقَ؛ لأنَّ النَّكرةَ غير المخصَّصةِ لا تصلحُ مبتدأ؛ فهو للتَّخصيصِ لتقديرِ تقديمه . فعُلم أنَّ مأخذ التَّخصيصِ والتَّقويةِ تقديرُ التَّقديمِ والتَّأخيرِ ولا تقديرُهما ! .

---

(١) « إن » ساقطة في أ .

(٢) فتكون النّكرة مخصوصة بالوصف، ولسنا في حاجة إلى تخصيصها بالجنس أو بالفرد .

(٣) سورة الأنبياء؛ من الآية : ٣ .

ولّما كانَ هذا[١] عند المصنِّف غيرَ مرضيّ؛ لإفضائه إلى جواز تقديم تأكيدِ الفاعل عليه في : (أنا عرفتُ)، وكذا[٢] في : (رجلٌ عرفَ) مع التزامِ الوجهِ البعيد، وإلى عدمِ جوازِ (زيدٌ عرفَ) للتّخصيصِ مع اسْتعمالِ الفصحاءِ له، كما إذا تُصوّر أنّ المخاطبَ يعرفُ عارفـًا؛ لكنّه مُتردّدٌ بين[٣] أنّه زيدٌ أو عمرو؛ فيقول : (زيدٌ عرف لا عمرٌو)؛ ــ قال (قال)[٤].

والمرضيُّ عندَه هو مذهبُ الشَّيخِ عبدِ القاهر، وهو : أنّ مأخذَ التّخصيصِ والتّقويةِ مُقتضى المُقام، فإنْ كان[٥] شكُّ السَّامعُ في النِّسبةِ فهو للتّقوية، وإنْ كانَ في المنسوبِ إليه فهو للتّخصيص[٦]؛ فـ(زيدٌ عرفَ) عند الشَّيخِ يحتملُ[٧] لهما؛ إذ قد يشكُّ في النِّسبة فيتصوّره يسأل[٨]: (زيدٌ ماذا

---

١١) كلمة : « هذا » ساقطة من ب . والمشار إليه قول السَّكّاكيّ الّذي حكاة المصنِّف بقوله ــ فيما تقدّم ــ : « قال : (زيد عرف) للتّوكيد؛ لأنّه إذا أخّر كان فاعلاً إلاّ نادراً .. » .

(٢) في ب تكررت كلمة : « كذا » .

(٣) في أ : « في » ولا اختلاف في المعنى .

(٤) في الأصل : « قال المصنّف » والمعنى فيه لا يتمّ إلاّ بزيادة : (قال) بعد : (المصنّف) . والصّواب من أ، ب . ولا حاجة إلى إثبات كلمة : « المصنّف » لورودها في أوّل العبارة . ومرادُ الشّارح بـ« قال » قولُ المصنِّف في أوّل التّنبيه الثّاني : ؛(قال : زيد عرف) حكاية لقول السَّكّاكيّ ــ كما سبق وأن أشرت ــ .

(٥) كلمة : « كان » ساقط من ب .

(٦) ينظر : دلائل الإعجاز : (١٤٢) .

(٧) في أ، ب : « محتمل » .

(٨) في الأصل : « فيتصوّر فيسال » ويظهر أنّ النّاسخ وهم فأدخل آخر الكلمة =

فعلَ ؟)، وقد يعلمُ النِّسبةَ ويجهلُ نفسَ المنسوبِ إليه فيسأل : (من ذا عرف؛ أزيدٌ أم عمرو ؟) .

وأمَّا (رجلٌ جاء)[1] فإنّه مُتعيّن للتَّخصيصِ عندَه ــ أيضاً ــ؛ لأنَّه لكونه نكرةً مجهولةً لا يُتصوّر أَنْ يشكَّ في نسبةِ فعلٍ إليه؛ بل في مثلِ هذه الصُّورة لا يكون الشَكُّ إلاَّ في تعيين[2]المنسوبِ إليه[3].

ثمَّ إنَّ (شرٌّ أهرّ ذا نابٍ) لا يُحتاج فيه إلى التَّخصيصِ النَّوعيِّ[4]؛ بل التَّقدير فيه : شرٌّ أهرَّ لا غيره؛ من بَرْدٍ، أو جُوعٍ، أو فَقْدِ إِلْفٍ؛ لأنَّ استعمالَهم ذلك عند تطيُّرهم بنحوِ مُصيبةٍ ومثلها من الدَّواهي .

الثَّالثُ : وكذا : (زيدٌ عرفتُ) أو (عرفتُهُ) للتَّأكيد؛ أي : وكذا قال : (زيدٌ عرفتُ) أو : (عرفتُه) ــ أعمّ من أن يُحذف ضمير المفعول، أو يُذكر ــ للتَّأكيدِ والتَّقوية؛ لأنَّه لا[5] يحتمل إلاَّ الابتداء؛ وفيه

= الأولى «الهاء»، وجعله ضمن أوّل الكلمة الثّانية بعد أن حرّفه فاءً. والصَّواب من أ، ب.

(١) في الأصل : « عرف » والمثبت من : أ، ب . وهو الأَولى؛ لمجيء التّمثيل عليه في كلام المصنّف المتقدّم .

(٢) في ب : « التّعيين » .

(٣) ينظر : دلائل الإعجاز : (١٤٤) .

(٤) هذا ردٌّ على ما حكاه المصنِّفُ عن الأئمّة؛ إذ نصّوا بأنَّ التَّنكير في المثل للتَّعظيم، وأنَّ المرادَ تفظيع شأن الشَّرِّ؛ فيفيد تخصيص النَّوع .

(٥) « لا » ساقطةٌ في ب . ولا بدّ منها لتمام السِّياق .

تكريرُ النِّسبة[١]؛ فيُفيد تَقْوِيةَ أنَّك عرفت زَيدًا . و : (**زيدًا عرفتُ**) **للتّخصيص**؛ لأنَّه لا يحتمل إلاَّ التَّقديم، و(**أنا عرفتُ**) **يحتملهما**؛ أي : التَّأكيد والتَّخصيص ـــ كما مرَّ ـــ؛ وهذا فيه نوع تكرار؛ وقد / ضرب القلم عليه[٢] في بعض النّسخ، لكن المصنّف ما غيّره عند الدّرس . [٢٦/ب]

وكذا (**زيداً عرفتُه**) يحتملُهما[٣]؛ إذ يُتصوّرُ فيه التَّقديم وعدم التَّقديم؛ **فبتقدير**[٤] **الأصل**[٥]: (**عرفت زيداً عرفتُه**)[٦] للتّقوية؛ لتكرّر[٧] الإسناد، أو بتقدير[٨]: (**زيدًا عرفتُ عرفتُه**)[٩] للتّخصيص؛ لوجودِ التَّقديمِ المُستلزمِ للتّخصيص؛ فلا يرد أنَّ في الوجه الأوّل[١٠] منافاة لما مرّ[١١]: أنَّ التَّقويةَ تختصُّ بتقديمِ الفاعـــلِ المعنويِّ؛ لأنَّ هذه التَّقوية

---

(١) باعتبار عود الضَّمير أو المقدّر إلى المسند إليه .

(٢) ضرب القلم عليه؛ أي : طمسه .

(٣) أي : التَّقوية والتَّخصيص .

(٤) في أ : « بتقدير ».

(٥) أي : جريان الكلام على أصله بدون تقديم .

(٦) حيث قُدِّر المفسر المحذوف قبل المنصوب، وجرى هذا التَّقدير على الأصل؛ لأنّ الأصل في العامل أن يتقدّم المعمول .

(٧) في أ : « لتكرار » .

(٨) في الأصل : «بتقديره» والصَّواب من : أ، ب .

(٩) حيث قُدِّر المفسّر المحذوف بعد المنصوب . وبذا خرج عن الأصل لداعٍ بلاغيّ استلزم التَّقديم .

(١٠) أي : ما كان بتقدير الأصل : « عرفت زيدًا عرفته ».

(١١) في الأصل زيادة : « حيث قال : وقد يقدّم الفاعل خاصّة » وهي زيادة دخيلة على =

لا تستفاد من تقديم، لأنّه لا تقديم فيه؛ [لأنّ الفعلَ إذا قُدِّر مقدّماً لا يكون فيه تقديم بل التّقوية إنّما تحصل بتكرار الجملة][1] **إلاّ في نحو** : ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾[2]؛ أي : المضمر على شريطة التفسير يحتملهما؛ إلاّ إذا كان بعد أمّا؛ نحو : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾، فإنّه متعيّنٌ للتّخصيص لا يحتمل التّأكيد؛ **إذ لا يَصحُّ** : **(وأمَّا فهدينا**[3] ثمودَ فهديناهم[4])؛ وذلك بسبب استلزامه دخولَ فعلٍ؛ وهو (يكن)؛ لأنّ تقديره: (مهما يكن)، على فعلٍ؛ وهو : (فهدينا)؛ وهو مُحالٌ[5] - كما قالَ النُّحاةُ[6] -، وعُوّضَ[7] بينها وبين فائها جزءٌ ممّا في

= النّصَّ ينقطع بها السِّياق . والأقرب ــ والله أعلم ــ أنّها إيضاح للنّصّ وبيان لقوله: « كما مرّ » فهي عين كلام المصنّف المتقدّم ص : (٤٢٩) . ويبدو أنّ النّاسخ تلقّفها خطأً وأدخلها ضمن كلام الشّارح، كما أنّ اضطراب النّاسخ في إثباتها ظاهر؛ حيث وردت كلمة « مرّ » قبلها، وثانية بعدَها .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من : أ؛ وفيه إيضاح للمعنى .

(٢) سورة فصّلت؛ من الآية : ١٧ .

(٣) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ : « هدينا ».

(٤) عبارة : « نحو ... فهديناهم » ساقطةٌ من ب .

(٥) في أ وردت العبارة هكذا : « (مهما يكن)؛ فعلى هذا لو دخل على الفعل؛ وهو ﴿ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ لصار التّقدير : (مهما يكن فهديناهم)، وهو محال » .

(٦) ينظر : شرح التّسهيل لابن مالك : (١٢/١)، التّذييل والتّكميل لابن حيان : (٥٨/١)، نتائج التّحصيل في شرح كتاب التّسهيل لمحمّد المرابط الدّلائي: (٢٠٤/١).

(٧) في الأصل : « وعرض »، والصّواب من أ، ب .

حـــيِّـــزها[١]. هذا إذا قُرِئ : (ثمودَ) - بالنَّصْب -[٢]، وأمَّا إذا قُرئ بالـــرَّفـــع[٣] فليس من المبحث[٤].

---

(١) في الأصل : «جزؤُها»، والصَّواب من أ، ب .

(٢) وهي قراءة شاذّة؛ تجمع إلى جانب النّصب المنع من الصّرف؛ قرأ بها الحسن وابن هرمز وابن إسحاق وابن أبي عبلة وعاصم في رواية . ينظر : معاني القرآن للفرّاء : (١٤/٣)، تفسير الطّبريّ : (٦٧/٢٤) . ومختصر ابن خالويه : (١٣٣/١)، إعراب القراءات الشّواذ للعكبريّ : (٤٢٧/٢ ــ ٤٢٨)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبريّ : (٥١٧)، فتح القدير : (٥١١/٤) .

(٣) هي قراءة الجمهور، وتجمع إلى جانب الرّفع المنع من الصّرف . وهناك قرآتان أخريان بالرّفع والنّصب مع الصّرف : (ثمودٌ، ثمودًا) .
أمّا الرّفع ــ في جميع ما تقدّم ــ فعلى الابتداء والجملة بعده خبر .
وأمّا النّصب فعلى الاشتغال .
وأمّا الصّرف فعلى تفسير الاسم بالأب أو الحيّ .
أمّا المنع فعلى تأويله بالقبيلة .
ينظر : المصادر السّابقة، الكشّاف : (١٩٩/٤)، تفسير الفخر الرّازيّ: (٥٥٣/٩)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر؛ للبنّا : (٤٤٣/٢)، التّبيان في إعراب القرآن؛ للعكبريّ : (٥١٧) .
ويَرِدُ على هذه القراءة؛ أنّ الآية إن كانت من باب التّخصيص كان المراد أنّ الهداية مختصّة بثمود دون غيرهم، « والتّحقيق أنّ مثل هذا ليس للتّخصيص؛ لظهور أنّ ليس الغرض إنّا هدينا ثمود دون غيرهم؛ ردًّا على من زعم الاشتراك؛ أو انفراد الغير بالهداية؛ بل الغرض إثبات أصل الهداية ثمّ الإخبار عن سوء صنيعهم؛ ألا ترى أنه إذا جاءك زيد وعمر ثمّ سألك سائل ما فعلت بهما؛ تقول : أمّا زيدٌ فأكرمته، وأمّا عمرًا فأهنته، وليس في هذا حصر ولا تخصيص؛ لأنّه لم يكن عارفـــًا بثبوت أصل الإكرام والإهانة » . ينظر : المطوّل : (١٩٩ ــ ٢٠٠) .

(٤) لأنّه ليس فيه تقديم للمفعول على الفعل أصلاً .

الرَّابعُ : (مثْلُكَ لا يَبْخل)، و (غيرُك يبخلُ)؛ التُزم فيهما التَّقديم للتَّقوية؛ لأنَّ بناءَ[1] الفعلِ على المبتدأ أقوى للحكم، والمقام لكونه مقامَ مدحٍ يقْتضي التَّأكيد والمبالغةَ؛ وذلك إذا استعملوا لفظ (المثل) أو لفظ (الغير)؛ نحو : (مِثْلُك لا يَبْخل)؛ بمعنى : أنت لا تبخل؛ وكان لفظُ المثلِ مُقحَماً، وكذا : (غيرُك لا يجُود)؛ بمعنى : أنت تجودُ .

إذَا لَمْ يعرض[2] به لإنسانين؛ أي : من غيرِ إرادةِ التَّعريضِ[3] بلفظِ: (المثلِ)، و(الغيرِ) إلى إنسانين غيرِ المخاطَبِ يقصدُ إليهما؛ فإنَّه حينئذٍ يكونُ للتَّخْصيص .

فإنْ قيل : إنَّه[4] مثل : (زيدٌ عرفَ) وقد مرَّ أنَّه ليس للتَّخصيص .

قلنا : إنَّ هذا التَّخصيصَ مدلولٌ عليه بحسبِ المقامِ، وهو غيرُ التَّخصيصِ الَّذي يُستفادُ من التَّقديمِ[5].

---

(١) في ب : « البناء » . وزيادة (أل) خطأ ظاهر .

(٢) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ : « يتعرض » وهو تحريف بالزِّيادة .

(٣) لا يُراد بالتَّعريض ــ هنا ــ حقيقة التَّعريض الاصطلاحيّ؛ لأنّ التَّعريض الاصطلاحيّ يوجّه فيه الكلام إلى شخص والمراد إسماع غيره . بخلاف الواقع هنا ــ فإنّ الخطاب موجّه إلى شخص واحد . وإنّما جاز إطلاق لفظة التَّعريض عليه؛ لأنَّه في حكم التَّعريض .

(٤) في ب : « إن » وهو تحريف بالنّقص .

(٥) في أ : زيادة : « وهذا إن سلّمنا أنّ مثل يتصرّف بالإضافة » .

النَّوعُ الثَّاني في الرَّبطِ والتَّعلُّق[١]، وهو لا يَخْلو إمَّا أن يكونَ بين الجملتين، [أولا يكون بين الجملتين][٢]؛ وحينئذٍ إمّا بين المفردين[٣] أو بين مفردٍ وجملة[٤].

أَمَّا الثَّاني ــ وهــو : أن لا يكون بين الجملتين ــ[٥]؛ فالتعلُّقُ[٦] والرَّبطُ بينهما لا يكون إلاَّ بالحَمْل[٧] والإسناد، ثمَّ[٨] الحملُ قد يكونُ وحده؛ أي: مُجرّدًا؛ كما قال: **إمَّا بين المفردين[٩] أو مفردٍ وجملة؛ فبالحملِ وحدَه.**

أو مؤكَّداً؛ أي : وقد لا يكون مُجرَّدًا؛ وذلك إمَّا أن يكونَ مؤكَّدًا **بالفصل** ــ أي : بضمير الفَصل ــ؛ **نحو : (زيدٌ هو القائمُ[١٠]) أو (هو قامَ)؛ أو (هو أحسنُ من بكرٍ) أو (خيرٌ منه) /** . [أ/٢٧]

---

(١) في أ : « التّعليق » . والمراد بالرّبط والتَّعلُّق: اتّصال أحد طرفي الكلام من المحكوم عليه والمحكوم به بالآخر .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ؛ ولا بدّ منه لإقامة السِّياق .

(٣) نحو : « زيد منطلق » .

(٤) نحو : « زيد أبوه منطلق » .

(٥) عبارة : «وحينئذٍ ... بين الجملتين » ساقطةٌ من ب .

(٦) في أ : « فالتّعليق » .

(٧) الحمل هو الحكم بحصول أحد الطّرفين للآخر .

(٨) في ب « و » بالعطف بالواو .

(٩) هكذا ــ أيضــاً ــ في أ، ف . وفي ب : « مفردين » .

(١٠) في الأصل : «العالم » . والصَّواب من أ، ب، ف . ويدلّ عليه ما بعده .

ويُفيد : أن مَا دخلَ عليه خبرٌ لا صفةٌ؛ ولهذا سُمِّي ضمير الفصل؛ لأنَّه يفصلُ بين كونِه خبرًا وصفةً؛ إذ لا يجوزُ الفصلُ بين الصِّفةِ والموصوفِ .

والحاصلُ : أنَّ ضميرَ الفصلِ ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مطابقٌ للمبتدأ يتوسَّطُ بينه وبين الخبرِ إذا كان معرفةً؛ نحو : (زيدٌ هو القائم)؛ إذ لا يلتبس بأنَّه صفةٌ إذا كان نكرةً؛ نحو : (زيدٌ قائمٌ) . أو كانَ فعلاً؛ نحو: (زيدٌ هو قامَ) أو (يقومُ)، أو كان للتَّفضيل؛ إمَّا بصيغةِ أفعل؛ نحو: (زيدٌ هو أحسنُ من بكرٍ)، وإمَّا بغيرها؛ نحو: (زيدٌ هو خيرٌ منه).

أمَّا في الفعلِ فلأنَّه يُشبه المعرفةَ من حيثُ اللَّفظُ؛ لامتناع دُخولِ اللاَّم عليه . ولا يَرِدُ[1]: (غلام رجل)؛ لأنَّ الامتناع في الفعل ذاتيٌّ[2]، وفيه عرضيٌّ[3]؛ فلا اعتداد به[4]. وأما في صيغة التَّفضيل[5]؛ فلأنَّها تُشبَّه بالمعرفةِ من حيثُ المعنى؛ لأنَّ معنى قولك : (أفضلُ من كذا) : الأفضلُ؛ باعتبار أفضليّةٍ[6] معهودةٍ؛ فالتَّعريفُ يمسُّه مَسًّا قويًّا[7].

---

(١) في ب : « ويرد » وهو خطأ ظاهر .

(٢) أي : امتناع دخول اللام على الفعل غير متحقّق أصلاً؛ إذ لا يجوز دخولها مطلقاً .

(٣) لأنّ امتناع دخول اللام على (غلام) عارض للإضافة؛ إذ لا يجوز الجمع بينهما .

(٤) في ب : « فيه » .

(٥) في الأصل : « التَّفضيليّ ». والصَّواب من أ، ب .

(٦) في الأصل : « أفضليّته » وهو تحريف بالزِّيادة . والصَّواب من أ، ب .

(٧) في الأصل : « قربا » وفيه تصحيف وتحريف . والصَّواب من أ، ب .

وقد[١] **يُقصدُ به**[٢] **الحَصْرُ في المبتدأ** وتخصيصِه به؛ وفيه نوعُ مخالفةٍ لما[٣] في « المفتاح »؛ لأنَّه قالَ[٤]: « وأمَّا الحالةُ الّتي تقتضي الفصلَ فهي : إذا كان المرادُ تخصيصَه للمسندِ بالمسند إليه »؛ وهو يدلُّ على أنَّه كُلَّما أورد ضميرَ الفصل قصد به الحصرَ والتَّخصيصَ . وعبارةُ الأستاذِ أسدُّ[٥]؛ لعدم وُجوبِ[٦] كونِه للحصرِ[٧].

---

(١) « قد » ــ هنا ــ للتّقليل .

(٢) « به » ساقطة من ب، والضّمير في « به » عائدٌ إلى ضمير الفصل .

(٣) في أ زيادة : « قال »، والسِّياق لا يستدعيها وبخاصَّة مع ورودها فيما بعد .

(٤) « المفتاح » : (١٩١) .

(٥) أي : أَصْوب . ينظر : اللِّسان : (سدد) : (٣/٢٠٧، ٢٠٨) .

(٦) في الأصل : « وجود » وهو تحريف . والصَّواب من : أ، ب .

(٧) ردَّ طاش كبرى زاده قولَ الكرمانيّ : « وفيه نوع مخالفة لما في المفتاح ... » وقال (شرح الفوائد / ١١٥) : « وأقول لا دلالة في المفتاح على هذا الوجوب؛ بل فيه ما يدلّ على خلافه؛ حيث قال : (وأمّا الحالة الّتي تقتضي الفصل إذا كان المراد التّخصيص) إذ لا يلزم من إيراد الضّمير عند إرادة الحصر أن لا ينفكّ عن الحصر؛ كما لا يلزم من تقديم المسند إليه عند إرادة الحصر أن لا يفيد التّقديم غير ذلك .

وإنّما لم يذكر السَّكّاكيّ إفادة الضّمير الفصل بين الخبر والنعت لكونه مذكورًا في علم النّحو، وإن أمكن البحث عنه في المعاني على قياس ما مرّ في أسماء الإشارة أو لكون اسمه منبئـًا عن إفادة الفصل فلا حاجة لذكره » .

وفي نظري أنّ هذا الرأي هو الأرجح؛ إذ لا ينتظر من السَّكّاكيّ ــ مع موفور علمه ودقّة فهمه ــ أن يقصر ضمير الفصل على الحصر؛ وبخاصّة أنّ الحصر بالضّمير لا يرد =

أو داخلاً عليه فعلٌ؛ عطفٌ على قوله : « مؤكّدًا »[١]؛ أي: أو لا يكون[٢] مؤكّدًا . وحينئذ إمَّا أن يكونَ داخلاً عليه فعلٌ؛ وهو إمَّا أن[٣] **يفيد حالاً للحكم؛ من دوام، أو حدوث**[٤]، **أو انتقالٍ إليه عن غيره، أو نفيٍ؛ نحو** : « **لا زالَ** »[٥]؛ مثال للدَّوامِ، و« **كان** » للحدُوثِ . و« **صارَ** » للانتقال، و« **ليس** » للنَّفي، **أو قُربٍ**؛ عطفٌ على دوامٍ؛ وذلك القُربُ والدُّنوُّ للخبر [إمَّا][٦]رجاءً؛ **نحو** : (**عسى**)، أو حُصُولاً؛ نحو[٧] (**كاد**) .

أو لاعتقادك[٨]؛ عطفٌ على قوله : « للحكم »؛ أي : أو يفيدُ

= إلاّ نادرًا وفي النَّزر اليسير من الأحوال . ثمّ كيف لنا أن نجمع بين ما أورده في قسم النّحو ص : (١١٥) ممّا يدلّ على أنّ ضمير الفصل يؤتى به للفصل بين الخبر والنّعت وبين ما أورده هنا من إفادة الحصر؛ إن قصر عليه ؟! . وكلا القولين في كتاب واحد ! .

(١) فيكون المعنى : الرّبط بين المفردين أو بين المفرد والجملة، إمّا أن يكون بالحمل مجرّدًا، أولا؛ فإن لم يكن مجرّدًا ؛ فإمّا بالحمل مؤكّدًا بضمير الفصل، أو بالحمل داخلاً عليه فعل .

(٢) في الأصل : « يكون » . والصّواب من أ، ب .

(٣) « أن » ساقطة من : أ .

(٤) في الأصل : « حَدَث » . والمثبت من أ، ب، ف .

(٥) في أ : « ما زال » .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٧) في أ، ب وردت كلمة : « نحو » ضمن كلام المصنِّف، وليست في ف .

(٨) ويلحظ أنّه أعاد حرف الجرّ مع صحّة العطف بدون إعادته؛ لئلاّ يتوهّم كونه =

حالاً؛ لاعتقادك له [أي للحكم][1]؛ **من قُوَّةٍ أَوْ ضعفٍ**[2]؛ **نحو (علمتُ)**؛ مثالٌ للقوّة، و(**ظننتُ**) للضَّعف .

أو حرفٌ؛ عطفٌ على « فعـــل »؛ أي : أو أن يكونَ داخلاً عليه حرفٌ **يُفيدُ حالاً للحكم**، وهـــو لا يفيد حالاً للاعتقاد بالاستقراء **من كونه**؛ أي : الحكم **محقّقـــاً**؛ **كـــ(إنّ)** ـــ بالكسر، **أو مُشارًا إليه كـــ(أَن)** ـــ بالفتح، **أو مُشبَّهـــاً كـــ(كأنّ)**، **أو مرجوًّا كـــ(لعلّ)**، **أو متمـــنًّى**[3] **كـــ(ليت)**؛ وهذا[4] في بعض النُّسخِ . **أو منفيـــاً [بلا عموم]**[5] **كـــ(ما)**، **ولا المشبَّهتين** بليس **أو مع عمومٍ**؛ أي : منفيـــاً مع عموم **كـــ(لا) الجنسيّة**؛ أي: كـــ(لا) الّتي لنفي الجنسِ؛ فإنّها تُفيدُ النَّفيَ والتَّعميمَ كليهما[6] / . [٢٧/ب]

= معطوفـــاً على « دوام » .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، وعليه درج الشَّارح .

(٢) جملة : « من قوّة أو ضعف » وردت ضمن كلام الشَّارح في الأصل .

(٣) هكذا ـــ أيضـــاً ـــ في ف . وفي ب : « متمنيـــاً » .

(٤) في ب : « وهذه » . والمشار إليه باسم الإشارة هو ما وردَ في آخر عبارة المصنّف؛ من كون الحكم متمنًّى . وإنَّما أُهمل ذكره في بعض النُّسخ لأنّ بحث المصنّف الآن في الخبر، وما دخله التَّمنّي ليس بخبر بل إنشاء .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ف، ومثبت من أ، ب . ويدلّ عليه قوله بعدَه : « أو مع عموم » .

(٦) في أ : « كلاهما »؛ خلافـــاً للمشهور عند العرب؛ حيث جعل المثنّى وما ألحق به بالألف مطلقـــاً : رفعـــاً، ونصباً، وجرًّا، وهي لغة كنانة، وبني الحارث، وبني العنبر، وبني هجيم، وبطون من ربيعة، وزبيد، وخثعم، وهمدان، وعذرة .

وهذه المباحثُ ممَّا زادها[١] على « المفتاح »، ولا بُدَّ منها .

وإمّا[٢] **بَـينَ غيرِهما**؛ أي : وإمّا الأوَّل ــ وهو[٣] ما يكونُ بين غيرِ القسمين ــ؛ أي : المفردين أو المفرد والجُملة؛ **كجُملتين أُخرِجتا بإدخالِ حرف**[٤] **الشّرطِ أو التّرديد**؛ أي : حرف التّرديد عليهما . **عن الحمَليَّة**[٥]؛ **فبالشَّرطِ**؛ أي : فالرَّبطُ بينهما بالشَّرْطِ أو بالتَّرديد[٦] ــ كمَا سيأتي ــ؛ لأنَّ الرَّبطَ الحمليَّ لا يُمكن بينَ[٧] النِّسْبتين؛ فهو إمَّا بالاتّصالِ أو بالانفصال .

مثالُ حرفِ الشّرطِ : (إن كانت الشّمسُ طالعة فالنّهارُ موجودٌ).

---

(١) في أ، ب : «زاد». والزّائد هو المصنِّف المدلول عليه بالسِّياق .

(٢) أي : الرّبط .

(٣) في أ : « فهو » .

(٤) كان الأولى بالمصنِّف ــ رحمه الله ــ أن يقول : « أداة » لتعمّ الأسماء المتضمّنة معنى الشّرط؛ نحو : (إذا)، و (ما) . واعتذر أحد الشّرّاح عن المصنّف ــ رحمه الله ــ بأنّ مرادَه بالحرف الكلمة بقرينة قوله بعد هذا : « فالشّرط أدواته » .

وقال : « كثيرًا ما يجيء الحرف بمعناها (أي : الكلمة) يقولون : حروف التّهجّي للأسماء الّتي يعبّر بها عن الحروف المبسوطة » .

ينظر : شرح الفوائد الغياثية . مجهول المؤلّف : (ل : ٩٤) .

(٥) هكذا ــ بالحاء المهملة ــ في الأصل، ب . وفي ف : بالجيم . وفي أ : أشار النّاسخ إلى كليهما بوضع رأس حاء صغيرة تحت الجيم . وسيأتي التّصريح بوردهما عن المصنّف، وتوجيه كلّ منهما .

(٦) في ب : « التّرديد » بحذف الباء .

(٧) في ب : « في ».

ومثالُ حرفِ التَّرديد : (العددُ إمّا أن يكونَ زوجـًا أو فردًا)، وأنّهما[١] أُخرجتا بهما[٢] عن الحَمْليّة؛ ولهذا لا يحتملان الصِّدْقَ والكذبَ .

والحملـيّةُ ــ بالحـاءِ المهملة ــ؛ وهي المناسبُ لقوله: «فبالحملِ»، وبالجيم؛ وهو الملائمُ[٣] لاصطلاحاتِ الفنِّ [- كما سـيأتي - و][٤]كلٌّ منهما قرئ على الأستاذِ[٥].

وأدواتُه - أي : الشّرط - : (**إنْ**) **للاستقبال مع عدمِ الجزمِ** بوقوعِ الشَّرطِ ولا وقوعِه؛ كما يقولُ القائـلُ: (إنْ تكرمني أُكرمك)؛ وهو لا يَعلم أتكرمه أم[٦]لا .

وقد يكون؛ أي : عدم[٧] الجزمِ **لجهل المخاطبِ**؛ أي : استعمال «إنْ»

---

(١) في أ : « فانهما » . والمراد الجملتين .

(٢) أي : بالشّرط والتّرديد .

(٣) في ب : « يلائم »

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٥) أي : الحملية والجملية؛ أمّا الأُولى فقد تقدّم توجيه الكلام عليها ضمن كلام الشّارح . وأمّا الثّانية (الجمليّة)؛ فلأنّ الرّبط بالشّرط أو التّرديد يخرج الجملتين عن الجمليّة؛ إذ الشّرط يحكم بسببيّة الأُولى للثّانية، والتّرديد يحكم بمنافاة الأُولى للثّانية . وبالتّالي يخرجان عن ما تستلزمه الجملة من احتمال الصّدق والكذب . ويصيران في حكم المفردين وتصير الجملة مجموعهما .

(٦) في أ،ب : « أو ».

(٧) في الأصل : « عند » والمثبت من أ، ب . وهو الأَولى؛ لأنّ مرادَ المصنِّفِ إخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهره؛ ليجيء للدلالة على عدم جزم المخاطب به . أمّا لفظة «عند » فوجه قبولها ضعيف؛ يتحقّق بصرف الجزم إلى المتكلّم؛ والسِّياق فيما بعد بخلافه .

في مقامِ الجزمِ يكونُ لنكتة، وهي إمّا :

لجهلِ المخاطبِ به[١] وعدم جزمه [به][٢]؛ كما تقولُ لمن يكذِّبُك فيما أنت تُخْبره : (إن صدقتُ فقل لي ماذا تَعمل ؟)[٣].

أو تجهيله؛ أي : تَنْزيلِ المخاطبِ العالمِ منزلةَ الجاهلِ؛ لعدم جريه على مُوجبِ العلم؛ كما تقولُ لابنٍ لا يُراعي حقّ أبيه : (إنْ كانَ أباك فلا تؤذه)؛ فإنّ الابنَ لَمّا لم يراعِ حقَّ أبيه فكأنّه جاهلٌ به .

أو للتَّجاهلِ[٤]، كتجاهلِ الغُلامِ في جواب من يَسْأَلُه[٥] عن سيّده : أهو في الدّار ؟؛ وهو يعلمُ أنّه فيها : (إنْ كان فيها أخبره بأنك على البابِ)[٦].

فيُغلّب المسْتقبلُ لفظـًا إلاّ لنكتة؛ أي : لعدمِ الجزمِ بتحقُّقِ الجزاءِ؛ الّذي عُلّق بالشَّـرط؛ الّذي عُـدم الجـزم - أيضـًا - فيه[٧] يُغلّب

---

(١) أي : بوقوع الشَّرط ولا وقوعه .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٣) وعليه؛ فإنّ المتكلّم لا يبنى كلامه على اعتقاده الّذي يجزم به، وإنّما على اعتقاد المخاطب .

(٤) في أ : « التَّجاهل » . والمرادُ به : إظهار المتكلّم الجهل بالشَّيء مع أنّه عالم به لاستدعاء المقام إيّاه .

(٥) في أ : « يسال » .

(٦) وبهذا سَتر على سيّده فلم يكشف عنه بقوله : « نعم »، ونجا من الكذب فلم يقع فيه بقوله : « لا ».

(٧) في الأصل : « فيه ـــ أيضـًا » . والمثبت من : أ، ب . وهو الأولى .

المستقبلُ لفظـًا[١]. وقلّما يُتركُ في بليغِ الكلامِ إلى الماضي المؤذن بالتّحقّق[٢] نظرًا إلى لفظه ــ من غير نكتة؛ نحو : ﴿**إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ**﴾[٣] **إشارةٌ إلى تحقُّقِ المودّة بدون الشّرط**؛ إذ القياس أن يقُولَ[٤]: «ويودّوا» .

قالَ في « المفتاح »[٥]: « تركَ (يودّوا) إلى لفظ[٦] الماضي؛ إذ لم تكنْ تحتمل ودادتهم ــ لكفرهم ــ / من الشُّبهةِ ما كان يحتملها كونهم : إن يثقفوهم أعداءً لهم وباسطي الأيدي والألسنِ إليهم للقتل والشّتْم » . [٢٨/أ]

وقال في « الكشّاف »[٧]: « فإن قُلتَ : كيفَ أوردَ جوابَ الشّرطِ مُضارعـًا مثله، ثم قال : ﴿وَوَدُّواْ﴾[٨] بلفظِ الماضي ؟، قلتُ : الماضي

---

(١) لأنّ المستقبل لم يقع بعد؛ فلم يُؤذن بالتّحقق بخلاف الماضي . وإنّما قال «لفظـًا»؛ لأنّ (إن) تجعل الفعل بعدها مستقبليّ المعنى دائمـًا، وإن ورد بصيغة الماضي؛ لما تقدّم من أنّ (إن) للاستقبال .

(٢) في الأصل : « بالتّحقيق » . والمثبت من : أ، ب .

(٣) سورة الممتحنة، الآية : ٢ .

(٤) في أ : « يقال ».

(٥) ص : (٢٤٠) .

(٦) هكذا ــ أيضـًا ــ في المفتاح . وفي أ : «لفظة ».

(٧) (٥١٢/٤) .

(٨) في ب : « ودّوا » وهو تحريف بالنّقص .

وإنْ كانَ يجري في بابِ الشّرط مجرى المضارعِ في علم الإعرابِ فإنّ فيه نكتةً؛ كأنّه قيل : ودُّوا قبلَ كلِّ شيء كفرَكُم وارتدادَكُم؛ يعني[1]: أنهم يُريدونَ أن يلحقوا بكم مضارَّ الدُّنيا والدِّين جميعـًا؛ من قتلِ الأَنْفس، وتمزيق الأعراضِ، وردِّكم كفّارًا . وردُّكم كفّاراً أسبقُ المضارِّ عندهم، وأوَّلُها؛ لعلمهم : أنّ الدِّين أعزُّ عليكم من أرواحِكُم؛ لأنّكم بذّالُون لها دونه . والعدوُّ أهمُّ[2] شيءٍ عنده أن يقصدَ أعزَّ شيءٍ عندَ صاحبه » .

وقال في « الإيضاح » : وفي كونِه من هذا البابِ « نظرٌ؛ لأنّ ودادَتَهم أن يرتدّوا كفّارًا حَاصِلةٌ وإن لم يظفروا بهم؛ فلا يكونُ في تقييدها بالشّرطِ فائدةٌ »[3].

و(**إذا**) **له**؛ أي : للاستقبال، **مع الجزم** والقطع بوقوع الشَّرطِ، **ولو ادّعاء**؛ أي : الجزم به إمَّا تحقيقـًا؛ كما [إذا][4]قلتَ : (إذا طلعتِ الشّمسُ فإنّي أفعلُ كذا)، أو ادّعاءً؛ كما إذا قُلتَ : (إذا جاء محبِّي فإني أفعلُ كذا)؛ فإنّ مجيءَ المحبِّ ليس قطعيـًّا تحقيقيـًّا؛ بل ظَنِّيـًّا وادّعاءً؛ فإنّ المحبّ لمن يهواه زوّار . **فيغلّب الماضي لفظـًا** لكونِ الماضي أقربُ إلى القطعِ من المستقبلِ - في الجملةِ - نظرًا إلى اللّفظِ .

---

(١) هكذا ـــ أيضـًا ـــ في الكشّاف . وفي أ، ب : « بمعنى » .

(٢) في ب : « أتمّ » وهو تحريف .

(٣) ينظر : الإيضاح : (١٢٤/٢) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وبه يستقيم السِّياق، كما هو الحال في القسم المقابل القادم .

ونحو : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾[١] بلفظ : «إنْ» مع المرتابين دُون « إذا » مع أنّه القياسُ؛ **إشارةً إلى أنّه**[٢] **ليس من شأنه أن يتحقّق**[٣]؛ لاشتمالِ المقام على ما يقلعُ الرِّيبة عن أصلها؛ وهو قدرةُ الله والدَّلائلُ الدّالةُ على البَعْثِ والتَّنزيل . **أو للتَّغليب**[٤]؛ عطفٌ على قوله: «إشارةً»؛ أي : أو لفظ : (إنْ) مع المُرتابين[٥] يكونُ لتغليبِ غير المرتابين - ممّن خُوطبوا - على مُرتابيهم[٦].

---

(١) سورة البقرة، من الآية : ٢٣ .

(٢) أي : الإرتياب .

(٣) في أ زيادة : « الارتياب »، وبها يخرج الكلام عن الفصاحة لعود الضّمير قبلها عليها وهي متأخّرة لفظـاً ورتبة . اللّهمّ إلاّ إذا قدّم قبلها (أي) التّفسيريّة . وعلى مثلها درج الشّارح ــ رحمه الله ــ .

(٤) والتّغليب : ترجيحُ أحدِ المعلومين على الآخر وإطلاقُ لفظهِ عليهما . التّبيان في البيان : (٤٢٨) .

(٥) قوله : « يكون ... المرتابين » ساقطٌ من ب .

(٦) وهنا يرد إشكال؛ وهو أنّ التّغليب جمع بين مرتاب يقينـاً وغير مرتاب يقينـاً . وعلى كلا التّغليبين لا يصحّ استعمال (إن)؛ لأنّ الشّرط لا يخلو إمّا قطعيّ الوقوع، أو قطعيّ عدم الوقوع .

فإن قيل : إنّ التّغليب يترلهما بمترلة بين المترلتين؛ بحيث لا يقطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم .

قلنا : إنّ سلوك ذلك ليس من التّغليب في شيء .

فإن قيل : الشّرط إنّما هو وقوع الارتياب في المستقبل؛ وهو محتمل الوجود والعدم .

قلنا : المعنى ظاهر في أن الارتياب ليس حاصلاً مستقبلاً؛ ولهذا زعم الكوفيّون وكثيرٌ من النّحاة أن (إن) هنا بمعنى (إذا)، واستدلّوا على ذلك بأنّه متى أريد إبقاء معنى =

كـ﴿ إِلآ إِبْلِيسَ ﴾؛ أي: كالتّغليب الّذي في قوله – تعالى-: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلآ إِبْلِيسَ ﴾[(١)]؛ فإنّ إبليس[(٢)] عُدّ من الملائكة؛ مع أنّه كان من الجنّ تغليباً؛ لأنّ حملَ الاستثناء على المتّصلِ[(٣)] هو الأصل . و(**للذُّكور**)؛ أي : وكالتّغليب الّذي يكونُ للذّكور على الإناث؛ كقوله – تعالى – : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَـٰنِتِينَ ﴾[(٤)].

[٢٨/ب] و(**العُقلاء**)؛ أي: وكالتّغليب / الّذي [يكون][(٥)] للعقلاء على غيرهم؛ كقوله – تعالى – : ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ الأَنْعَـٰمِ

= الماضي مع (إن) جعل الشّرط لفظ (كان) نحو قوله تعالى : ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾ .

فلم يبق إلاّ أن يجعل من تغليب من يشك في ارتيابه كالمنافقين على غيرهم . أو أن يجعل من تغليب غير المرتابين على المرتابين . فصار الشّرط ـــ بعد التّغليب ـــ قطعيّ الانتفاء فاستعمل (إن) فيه على سبيل الفرض والتّبكيت . وفي الوجه الأخير ما فيه من التّكلّف .

ينظر : المطوّل : (١٥٨)، شرح الإيضاح للدكتور/ عبد المنعم خفاجي : (١٢٠/٢)، بغية الإيضاح للشيخ الصّعيدي : (١٤٤) .

(١) سورة الحجر، الآية : ٣٠ وبعض الآية ٣١ . وسورة ص من الآية ٧٣ وبعض الآية ٧٤ .

(٢) قوله : « فإنّ إبليس » ساقطٌ من ب .

(٣) في ب : « على التّفصيل » وهو خطأ ظاهر .

(٤) سورة التّحريم، من الآية: ١٢ . وكان القياس أن يقال: (من القانتات)؛ لأنّه الخاصّ بالإناث؛ ولكنّه أجرى الخطاب على صيغة الذكور؛ تغليباً للذكر على الأنثى .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبتٌ من أ . وناسب السّياق إثباته؛ كما هو الحال في التّغليب السّابق .

أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ[١] فِيهِ ﴾[٢] خطاباً شاملاً للعقلاءِ والأنعام، فغُلِّب المخاطبون[٣] على الغُيَّب[٤]؛ ولهذا جيءَ بالكافِ لا بالهاء[٥]، وغُلِّبَ العقلاءُ[٦] على غيرهم[٧]؛ ولهذا جيءَ بالميمِ دون النّون[٨]. **وكـ(الأبوين)**؛ للأبِ والأمِّ . [و(**القمرين**)؛ للشّمس والقمرِ][٩]، و(**العمرين**)؛ لأبي بكرٍ وعمر [رضي الله عنهما][١٠] تغليباً [لأخفِّ اللّفظين][١١].

ولو لم يكنُ الواو في[١٢] قوله : « كالأبوين » يكونُ هو والقمرين

---

(١) ﴿ يَذْرَؤُكُمْ ﴾ : يخلقكم . غريب القرآن وتفسيره : (٣٣٠) .

(٢) سورة الشّورى، من الآية : ١١ .

(٣) أي : المدلول عليهم بقوله : ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ .

(٤) أي : المدلول عليهم بقوله : ﴿ وَمِنَ الأَنْعَامِ ﴾ .

(٥) فقال : ﴿ يَذْرَؤُكُمْ ﴾ ولم يقل : (يذرؤها) .

(٦) أي : المدلول عليهم بقوله : ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ .

(٧) أي : المدلول عليهم بقوله : ﴿ وَمِنَ الأَنْعَامِ ﴾ .

(٨) فقال : ﴿ يَذْرَؤُكُمْ ﴾ ولم يقل : (يذرؤهن) .

(٩) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبتٌ من أ، ب، وسيرد ما يدلّ على وجوده . وهو ــ أيضاً ــ في المفتاح . كما أنّ لفظة « القمرين » واردة في ف .

(١٠) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(١١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب، ومثبتٌ من : أ . وناسب المقام إثباته لما فيه من إيضاحٍ مطلوب .

(١٢) في ب : « وفي » وهو تحريف بالزّيادة .

مثالين لتغليبِ الذُّكورِ . وينبغي أن لا يكون حينئذٍ لفظة[١] العُمرين فيه[٢]؛ كما ليس في المفتاح؛ وهكذا في بعض النُّسخ .

اعلمْ : أنَّ في هذه الصَّفحةِ اختلفت[٣] النُّسخُ بحسبِ تقديمِ بعضٍ وتأخيره، لكنَّ النُّسخة الصّحيحةَ والموافقة للمفتاح كما شرحناه .

و **(إذا ما) للتَّعميم في الأزمنة**؛ فإنَّ (إذا) بمعنى : وقت، و(إذا ما) بمعنى : كلّ وقت؛ قال في « المفتاح »[٤] : « لا فرق بين (إذا) و(إذا ما) في باب الشّرطِ من حيثُ المعنى إلاّ في الإبهامِ في الاستقبال »[٥]؛ وليس فيه[٦] ذكرُ التَّعميم، كما ليسَ في « المختصر »[٧] ذكرُ الاستقبالِ؛ اللهمَّ إلاّ أن يُقال : لفظة قوله : « في الاستقبال » في بحث (متى ما)[٨] يتعلّقُ به -

---

(١) في ب : « لفظ ».

(٢) لأنه لا يصدق عليه حينئذٍ أن يكون مثالاً لتغليب الذّكور .

(٣) في أ، ب « اختلف » وكلاهما جائز .

(٤) ص : (٢٤٣) .

(٥) مراده أنّ في (إذا ما) إبهامـاً في الوقت المستقبليّ، بخلاف (إذا) فمتى قلت لشخص ما : (آتيك إذا طلعت الشّمس) و لم تأته في أوّل الطّلوع؛ فأنت مخلف للوعد؛ وإن جئت فيما بعد من وقت الطّلوع . أمّا إذا قلت له : (آتيك إذا ما طلعت الشّمس) و لم تأته في أوّل الطّلوع فأنت لا تعدّ مخلفـاً للوعد وإن تأخّرت فيما بعد من وقت الطّلوع .

(٦) أي : في المفتاح .

(٧) أي : مختصر الإيجيّ « الفوائد الغياثيّة » الّذي نحنُ بصدد تحقيق شرحه .

(٨) سيرد مباشرة بعد بحث (إذا ما) وهذا ما جعل الشّارح ـــ رحمه الله ـــ يربط في الاستقبال بينهما .

أيضـــاً، أو يكونُ المراد بالأزمنةِ : الأزمنةَ[١] الّتي تدلُّ (إذا) عليها وهي الاستقباليّةُ .

و«**متى ما» لتعميمِ الأوقاتِ في الاسْـــتقبال**؛ قالَ في «المفـــتاح»[٢]: و(متى)[٣] لتعميم الأوقات في الاستقبال؛ أي[٤]: وقت من الأوقات الاستقباليّة، و(متى ما) أعمُّ منه[٥]»؛ أي : كلّ وقت منها[٦]؛ فالأوّل : التّعميمُ على سبيل البدلِ، والثّاني: على سبيلِ الاستغراق؛ ولهذا قالَ الفقهاء : لا[٧] يتكرّرُ الطّلاقُ المعلّقُ على (متى)، ويتكرّرُ في (متى ما)[٨].

---

(١) كلمة (الأزمنة) ساقطةٌ من أ .

(٢) ص : (٢٤٣) .

(٣) « ومتى » ساقطة من ب . وفي أ، سقط منها الواو .

(٤) في أ : « إلى »، وهو تحريف بالزّيادة .

(٥) في ب : « عنه »، وهو تحريف .

(٦) في الأصل : « منهما »، والصّواب من أ، ب .

(٧) في الأصل : « لم »، والصّواب من أ، ب، مصادر القول .

(٨) يوحي قـــول الشّـــارح ـــ رحمه الله ـــ : « ولهذا قال الفقهاء ...متى ما » أنّ الفقهاء مجمعون على الحكم الّذي نصّ عليه، أو على أقل تقدير اتفاق غالبيّتهم عليه، وليس الأمر كذلك؛ إذ إنّ من تعرّض لـــ« متى ما » من الفقهاء أدار الحكم معها كما أداره مع «متى» كسائر أدوات الشّرط الأخرى . ولم يتحقق تكرار الطلاق عن فقهاء المذاهب الأربعة بشيء من تلك الأدوات إلاّ مع « كلّما » فقد نصّ الجميع على تكـــرار الطـــلاق معها، ولـــم يشـــذّ عن ذلك إلاّ أبو بكـــر الحنبليّ؛ حـــيث قال: « في (متى) ما يقتضي تكرارها »، وقوله مرجوح ردّه أهل المذهب قبل غيرهم. ينظر المسألة في : حاشية ابن عابدين : (٣٥٢/٣)، وتبيين الحقائق شرح كتر الدّقائق للزيلعي : (٢٣٣/٢ ، ٢٣٤)، الخرشي على خليل : (٣٧/٤)، المجموع =

و« **حيثُما** » و« **أينما** » **في الأمكنة**؛ أي : للتّعميمِ في الأمكنة، قالَ في «المفتاح»[(١)]: و(أين) لتعميمِ الأمكنة، والأحياز[(٢)]؛ أي[(٣)]: مكان من الأمكنة؛ و(أينما) أعمّ؛ أي : كلّ مكان [كان][(٤)]، و(حيثـــما) نظيرُ (أينما) [(٥)].

= شرح المهذّب للنوويّ : (٢٩٨/١٨)، شرح جلال الدّين المحلى على منهاج الطالبين : (٣٥٢/٣)، الكافي لموفّق الدّين قدامة المقدسيّ : (٤٧٢/٤) .

هذا؛ وقد عوّل الشّارح في قوله المتقدّم على الشّيرازيّ الّذي نقل ما قاله صاحب العزيز في شرح الوجيز حكاية عن أبي الحناطيّ قائلاً: « وحكى أبو عبد الله الحناطيّ وجهاً غريباً وهو أنّ (متى ما) تقتضي التّكرار مثل (كلّما) دون (متى)». ينظر: المفتاح للشّيرازيّ: (٤٧٩).

وقد ساق هذا الوجه النّوويّ عن الحناطيّ - أيضاً -، ووجهاً آخر عنه هو أنّ (متى) مثل (متى ما) تقتضي التّكرار. ثم وصف هذين الوجهين بأنهما شاذّين ضعيفين. ينظر : روضة الطالبين : (١٢٨/٨) .

ورحم الله الكرمانيّ كيف نسب هذا الوجه - مع غرابته ومناهضته أقوال الفقهاء - إلى الفقهاء ؟! .

(١) ص : (٢٤٣)؛ بتصرّف بالزّيادة والنّقص .

(٢) الأحياز : جمع حيِّز؛ وهو النّاحية، وجمعه على أحياز نادرٌ على غير قياس . ينظر : اللّسان : (حوز) : (٣٤٢/٥) .

(٣) في أ : « إلى »؛ وهو تحريف بالزّيادة .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٥) كلمتا : « نظير أينما » سقطتا من ب .

و« **مَن** » **في العقلاءِ**؛ أي : للتَّعميمِ فيهم؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿ وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللهِ يَجِدْ فِي الأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا ﴾[١].

و«**ما**» **أعمُّ منه**؛ أي: للتَّعميم في العقلاءِ وغيرهم؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ ﴾[٢].

قال في « المفتاح »[٣]: « (من) لتعميمِ أولي العلم »؛ وهو أعمُّ من العقلِ؛ لأن العلمَ يُطلقُ على الله؛ بخلافِ العقلِ؛ فإنّه لا يُطلق عليه .

و«**مهما**» **أعمُّ** [**منه**][٤]؛ أي: من كلمة (ما)؛ نحو قوله - تعالى -: ﴿ مَهْمَا تَأْتَنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا ﴾[٥]؛ **وإذا قلنا : أصلُه / (ما ما)**؛ أي: هي[٦] مركّبةٌ من (ما) الشّرطيّة، و(ما) الزّائدة لتأكيدِ معنى الشّرطيّة، وقلبت الألفُ[٧] هاءً تخفيفًا؛ لاجتماع [٢٩/

---

(١) سورة النّساء؛ من الآية : ١٠٠ . وفي أ؛ أُستشهد بالآية إلى نهاية قوله تعالى : ﴿ وَسَعَةً ﴾ .

(٢) سورة البقرة، من الآية : ١٩٧، ومن ٢١٥ . وسورة النّساء، من الآية ١٢٧ . وجزء الآية المستشهد به، وقول الشّارح قبله : « نحو قوله » ساقط من أ .

(٣) ص : (٢٤٣) بتصرّف بالزّيادة والنّقص .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ف .

(٥) سورة الأعراف؛ من الآية : ١٣٢ .

(٦) « هي » ساقطة من أ .

(٧) في أ : « ألفها »، والمثبت هو الأولى؛ دفعًا لما قد يتوهّم أنّ الضّمير عائد إلى (ما) الزّائدة المؤكّدة .

المثلين[١]، **فظاهرٌ**[٢]، وإن قُلنا : إنَّه اسمٌ مفردٌ موضوعٌ للعمومِ؛ فكونه أعمّ أظهر؛ نظراً إلى أنّ زيادةَ اللّفظ تدلُّ على زيادةِ المعنى؛ كالشُّقُنْدُف والشُّقُنْدَاف[٣].

و« **أيّ** » **فيما تُضاف إليه**؛ أي : « أيّ »[٤] لتعميمِ ما تُضاف إليه من أُولِي العِلْم؛ نحو : (أيُّ رجلٍ)، وغيرهم؛ نحو (أيُّ شَجرٍ) .

و« **أنَّى** » **في الأحوالِ**؛ أي : للتَّعميمِ[٥] في الأحوالِ الرّاجعةِ إلى الشَّرطِ؛ كما تقول: (أنَّى تقرأ أقرأ[٦])؛ أي: على أيِّ حالٍ توجدُ القراءة[٧] – من جهرِها وهمسِها، أو غيرِ ذلك – أوجدُها أنا .

وكلُّه؛ أي : كلّ واحد من هذه المعمّمات **لتركِ تفصيلٍ ممتنعٍ**؛

---

(١) في الأصل : « مثلين » والمثبت من أ، ب، على اعتبار أنّ المثلين معلومان .

(٢) أي : وجه العموم ظاهر؛ من حيث إنّ زيادة الثّانية زيادة في العموم ـــ كما سبق أن بيّنه الشّارح في أثناء حديثه عن (إذا ما)، والفرق بينهما وبين (إذا) .

(٣) قال الزّمخشريّ موضّحاً ذلك (الكشّاف : ١/ ٥٠) : « وممّا طنّ على أذني من ملح العرب أنّهم يسمّون مركباً من مراكبهم بالشّقدف؛ وهو مركب خفيف ليس في ثقل معامل العراق؛ فقلت عن طريق الطائف لرجل منهم : ما اسم هذا المحمل ؟ أردت المحمل العراقيّ . فقال : أليس ذلك اسمه الشّقدف ؟ قلت : بلي، فقال : هذا اسمه الشّقنداف . فزاد في بناء الاسم لزيادة المسمّى ».

(٤) كلمة « أي » الثّانية ساقطة من أ .

(٥) في ب : « لتعميم » .

(٦) كلمة : « أقرأ » ساقطة من ب . ولا بدّ منها لتمام السّياق .

(٧) في ب وردت الجملة هكذا : « على حال القراءة » والمعنى واحد .

لكونه غيرِ وافٍ بالحصرِ، **أو مملٌّ**[١]؛ إلى الإجمالِ؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَـٰئِكَ هُمُ الْفَآئِزُونَ﴾[٢].

ثمَّ الطّرفان[٣] **لا ثبوتَ لهما؛ فلا يكونان اسمين ولا ماضيين .**

لمّا كان الشّرطُ والجزاءُ تعليقَ حصولِ أمرٍ بحصولِ ما ليسَ بحاصلٍ - استلزَم ذلك في جُملتيهما امتناعَ الثّبوتِ؛ فامتنعَ أن يكونا اسمين أو أحدَهما[٤]، وكذا امتناعَ المُضيّ؛ فامتنعَ أن يكونا ماضيين أو أحدهما[٥].

قوله : (لا ثبوتَ لهما)؛ معناه : لا ثبوتَ لكلٍّ واحدٍ[٦] منهما؛ فلا يكونان؛ أي : لا يكون كلُّ واحدٍ منهما اسمين؛ فيشمل امتناعَ كونهما اسمين . وامتناعَ كونِ[٧] أحدهما كذلك، وكذا في الفعلِ .

فإن وقعَ في كلامِ البليغِ أن يكونا [اسمين أو ماضيين][٨] أوْ يكون

---

(١) في الأصل : «مهمل» وهو خطأ ظاهر . والصّواب من : أ، ب، ف.

(٢) سورة النّور؛ الآية : ٥٢ .

(٣) أي : الشّرط والجـزاء في الجملة الشّرطيّة . والكلام عطف على قول المصنّف : «فالشّروط وأدواته».

(٤) لدلالة الاسم على الثّبوت والدّوام .

(٥) لدلالة الماضي على الحصول والانتهاء .

(٦) في أ : «لا ثبوت لشيء أو لكلّ واحد».

(٧) كلمة : « كون » ساقطة من ب .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ ؛ وبه يتّضح المعنى .

أحدُهما اســـمًا أو ماضيًا؛ **فللادِّعاء**؛ أي : فعلى سبيلِ الادّعاءِ، ولا يُصارُ إليه إلاّ لنكتة؛ مثل : إرادةِ إبرازِ غيرِ الحاصلِ في معرض الحاصل **لتأخُّذ الأسباب، أو لأنَّ المتوقَّع كالواقعِ**؛ أي : إمّا لقوةِ الأسباب المتآخذةِ المتظاهرةِ في وُقوعِه؛ نحو: (إن اشترينا كذا) حال انعقادِ الأسبابِ في ذلك الشِّرَى، وإمّا لأنَّ ما هو للوقوعِ ومتوقّعٌ[1] كالواقع؛ نحو: (إنْ[2] متّ) .

والفرقُ بين الصّورتين : أنَّ الأُوْلى[3] بنفسها ليستْ معلومةَ الوقوعِ بل بالأسبابِ، والثّانيةَ بنفسها معلومة؛ **نحو: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَـٰبُ الْجَنَّةِ﴾**[4] فإنّه - أيضًا - ورد على فرض ما هو للوقوع واقعـًا؛ لكون هذا النّداءُ ضروريَّ الوقوعِ كالموتِ، / وإلاّ يجبُ أنَ يقال : (يُنادي)؛ [٢٩/ب] لأنّه في يومِ القيامةِ .

أوْ للتَّعـريضِ؛ عطفٌ على قولـه : « لـتـآخُـذ » لا عـلى قوله[5]: « للادّعاء »؛ لأنّه من أقسامه . وهو أن يكونَ الخطابُ

---

(١) في الأصل : « والتّوقّع » . وفي ب : « متوقّع»والصّواب من أ .

(٢) في الأصل : « أفأن مّتّ » بالاستفهام؛ وبه خرج المثال عن الاستشهاد . والصّواب من : أ، ب، وعليه لفظ المفتاح .

(٣) في الأصل : « الأوّل » والصّواب من : أ، ب .

(٤) سورة الأعراف، من الآية : ٤٤ . والاستشهاد بالآية الكريمة في غير المبحث؛ حيث وقع الـماضي فيه موقع المستقبل في غير الشّرط؛ لتحقُّق وقوع الخبر لصدوره عمّن لا خلاف في إخباره .

(٥) قوله : « على قوله » ساقط من ب .

لواحدٍ والمرادُ غيرُه؛ مثلُ قوله تعالى : ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُمْ﴾[١]؛ تعريضـــاً بأنّ قومَه اتّبعوا أهواءهم فيما مضى من الزّمانِ؛ لأنّ الرّسولَ لم يتّبع، فأبرز غيرَ الحاصل في معرض الحاصل ادّعاءً .

والتّعريضُ يكونُ **لدواعٍ منها** :

أن لا يصرّوا؛ أي: أن لا يصرَّ المعرَّضُون به على ما هم عليه، ولا يزيد غَضَبُهم عند إسْمَاعه[٢] الحقَّ؛ بخلاف ما لو صُرِّح بنسبتِهم إلى ارتكاب الباطل . **وعليه**؛ أي : وعلى التّعـــريض للأمرِ المذكورِ . ورد ﴿**قُلْ لاَ تُسْئَلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلاَ نُسْئَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ**﴾[٣]، وإلاّ فحقُّ النّسقِ من حيثُ الظّاهر : « لا تُسألون عمَّا عملنا، ولا نُسألُ عما تُجرمون»، **وما قبلَه**؛ أي : وكذا وردَ عليه ما قبله؛ أي : ما قبل قوله: ﴿قُلْ لاَ تُسْئَلُونَ ...﴾ الآية، وهو قوله : ﴿**وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُّبِينٍ**﴾[٤]؛ حيثُ ردَّدَ الضَّلالَ[٥] بينهم وبين نفسِه . والمرادُ: إنّا على هدىً وأنتم في ضلالٍ، و لم يُصرِّح به لئلاّ يُصِرّوا .

---

(١) سورة البقرة؛ بعض الآية : ١٢٠، وبعض الآية : ١٤٥، سورة الرّعد؛ بعض الآية ٣٧ .

(٢) كلمة « اسماعه » ساقطةٌ من ب .

(٣) سورة سبأ؛ الآية : ٢٥ . والاستشهاد بالآية ليس من قبيل الشّرط المسوق فيه الكلام .

(٤) سورة سبأ؛ من الآية : ٢٤ . والاستشهاد بجزء الآية في غير الشّرط ــ أيضـــاً ــ .

(٥) في ب « الضّلالة » .

قال شارحُ « المفتاح » [١]: « خولفَ بين (على) و(في) في[٢] الدّخولِ على الحقِّ والباطلِ؛ لأنّ صاحبَ الحقِّ كأنّه على فرسٍ جوادٍ يرتكضُ به حيث أرادَ، وصاحبَ الباطل كأنّه مُنغَمسٌ في ظلامٍ لا يَدري أين يتوجّه » .

ويُسمَّى مثلُه؛ أي : مثلُ هذا الكلام وهو إسماعُ الحقِّ على الوجه المذكورِ؛ **كلام**[٣] **المنصف**؛ لأنّه يُوجبُ أن يُنصفَ المخاطبُ إذا رجعَ إلى نفسه، [أو لإنصافِ المتكلّم من نفسه حيث حطّ مرتبته عن مرتبة المخاطب، ويُسمّى][٤]- أيضًا - استدراجًا؛ لاستدراجه الخصمَ إلى الإذعانِ والتّسليم، وهو شبيهٌ بالجدلِ؛ لأنّه[٥] تصرُّفٌ في المغالطاتِ البرهانيّةِ[٦]؛ وهذا في المغالطاتِ الخطابيّةِ[٧].

---

(١) مفتاح المفتاح للشّيرازيّ : (٤٩١) وفيه «يركص» مكان «يرتكص» .

(٢) حرف الجرّ « في » ساقطٌ من ب . ولا بدّ منه لتمام السِّياق .

(٣) في الأصل : « وكلام » بالعطف بالواو . ولا وجه له، والصّواب من أ، ب، ف .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب، وبه يستقيم السِّياق ويتّضح المعنى . على أنّ قوله : « عن مرتبة » ساقطة من ب .

(٥) أي : الجدل .

(٦) أي : التّعريض لعدم الإصرار .

(٧) سار المصنّف والشّارح ــ رحمهما الله ــ على مسلك المفتاح فلم يذكرا من دواعي التّعريض شيئًا غير ما ذكر السّكّاكيّ ــ رحمه الله ــ وزاد أحد شرّاح الفوائد الغياثيّة (مخطوط ل : ١٠٢/ب) ما يلي :

«التّفخيم كما في قوله تعالى : ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾[البقرة؛ من الآية : ٢٥٣]؛ أراد به محمّدًا (عليه السلام)، أي : هو العَلَم في ذلك لا يشتبه ولا يلتبس . =

أو للتّفاؤلِ[١]؛ نحو : « إن وصلتُ إلى حبيبي » .

أو لإظهارِ الرّغبةِ بوقوعِه؛ نحو : « إن ظفِرتُ بحسنِ العاقبةِ »؛ فإنّ الطّالبَ إذا عظُمت رغبتُه في حُصولِ أمرٍ، ويبالغ حرصُه فيما يطلب؛ ربَّما انتقشت في الخيَالِ صُورتهُ لكثرةِ ما يُناجي به نفسَه؛ فيخيّلُ إليه غيرُ الحاصلِ حاصلا، وبينهما[٢] عُمومٌ وخُصُوصٌ من وجهٍ .

وأمَّا نحو: (إنْ أكرمتني اليومَ فقد أكرمتك أمس) بدخول (إن) على الفعل[٣] الماضِي لا على سبيل الادّعاءِ لا بدَّ له مِن تأويل؛ **فمؤوّلٌ** بأنّ / المرادَ به : إن تعتدَّ أو تُخبر بإكرامك إيّاي اليومَ فاعتدَّ أو أخبر[٣٠/أ] بإكرامي إيّاك أمس؛ لأنّ المقدَّرَ في معرضِ الملفوظِ به حين انصبابِ الكلامِ إلى معناه .

= ومنها الاستحياء؛ كقول عائشة ــ رضي الله عنها ــ : (كان يقبِّل بعض نسائه وهو صائم) . ومنها : الاستعطاف؛ كما يقول المحتــاج : (جئــتك لأسلّم عليك ولأنظر إلى وجهك الكريم) . ومنها : الاحتراز عن المخاشنة، كقــولك في عُرض من يؤذي مسلمــاً : (المسلم لا يؤذي أخاه) .

هذا، ويلحظ على جميع ما تقدّم من أمثلة : أنّها واردة في غير الشّرط .

(١) عطف على قوله : « لتآخُذِ » فيكون من الأُمور المقتضية لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل .

(٢) في أ : « أو بينهما » ولا وجه للعطف بأو . وضمير التّثنية في « بينهما » عائد إلى : التّفاول، وإظهار الرّغبة .

(٣) كلمة «الفعل» ساقطة من : أ .

و« **لَوْ** » **لامتناع الشّيءِ لامتناعِ غيره**؛ أي : لامتناعِ الجزاءِ لامتناعِ الشَّرطِ[1]؛ كما تقولُ : (لو جئتني أكرمتك) معلّقـًا امتناعَ إكرامِك بما امتنعَ من امتناع[2] مجيءِ مخاطبكَ؛ ولهذا امتنعت جُملتاها عن الثّبوتِ، **فيغلّب الفعل**[3] **الماضي**؛ أي : فلزمَ أن يكونا فعليتين[4] ليخلوا عن الثّبوتِ، والفعلُ يكونُ ماضيـًا غالبـًا لتناسب معنى لو[5]؛ **اللّهمَّ إلاّ لنكتة**؛ فإنّه

---

(١) هذا هو الرَّأيُ المشهور بين الجمهور؛ بمعنى : أنّ الجزاء منتف بسبب انتفاء الشَّرط (ينظر : الأصول في النّحو : ٢/٢١١)، شرح ابن عقيل (٢/٣٥٣) .
ويرى ابن الحاجب أنّها على العكس من ذلك؛ أي:أنّها لامتناع الأوَّل لامتناع الثّاني؛ بمعنى أنّ الشّرط منتفٍ بسبب انتفاء الجزاء (الإيضاح في شرح المفصّل:٢/٢٤١).
ورأيُه هذا ــ وإن استحسنه المتأخّرون ــ لا يثبت على أساس سليم للمتأمّل البصير وليس هذا مقام تفنيده ودفعه، ولمزيد إيضاح ينظر : المطوّل : (١٦٧)، و شرح الإيضاح لعبد المنعم خفاجي : (٢/١٢٥ ــ ١٢٦)، والمنهاج الواضح للشّيخ حامد عوني : (٤/٢٨٢ ــ ٢٨٤) .
وخروجـًا من الخلاف كان الأولى أن يؤخذ بتعريف سيبويه إذ عرّف (لو) بأنها (الكتاب :٤/٢٢٤) : « حرف لما كان سيقع لوقوع غيره » وهو ما رجّحه شيخي أ.د عبد العزيز فاخر في كتابه توضيح النحو : (م ٢ : ج ٤/٢٩٣) .

(٢) كلمة : « امتناع » ساقطة من ب .

(٣) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . والكلمة ساقطة من : أ .

(٤) في الأصل، ب :«فعلين » والصَّواب من : أ .

(٥) في الأصل : « له » والصَّواب من أ، ب . وناسب المضي معنى (لو) لما سبق تقريره من أن (لو) لتعليق شيء في الزّمن الماضي .

حينئذٍ يجوزُ أن يُصارَ إلى المضارع؛ **نحو قوله ــ تعالى ــ** : ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾[1] إدخالاً له في سلكِ المقطوعِ به؛ **لصدُوره عمَّن لا يكذبُ** ولا خلافَ[2] في إخباره، وتنزيلاً له منزلة الماضي المعلوم، و﴿**لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ**﴾[3] **أي : يستمرّ امتناعُه**؛ أي: إنَّما قال: ﴿يُطِيعُكُمْ﴾ ولم يقل: (أطاعكم)؛ لتصويرِ أنَّ إطاعتَه مستمرُّ الامتناعِ فيما يمضي وقتاً فوقتاً؛ إذ المعنى : لو استمرّ إطاعته وقتاً بعد وقت لعنتّم؛ لكن يمتنعُ عنتكُم لاستمرارِ امتناعه عن إطاعتكم؛ لا لامتناع استمراره عن إطاعتكم؛ كما ظنَّ بعضٌ[4]؛ فإنّه بعضُ الظّنّ[5].

---

(١) سورة السّجدة؛ من الآية : ١٢ .

(٢) في أ : « أي : لا خلاف » .

(٣) سورة الحجرات؛ من الآية : ٧ .

(٤) يعني بقوله : « كما ظنّ بعض » ما يشعر به قول الزّمخشريّ في كشّافه؛ (٣٦٤/٤) : « فإن قلت : فلم قيل ﴿ يُطِيعُكُمْ ﴾ دون (أطاعكم) ؟ قلت : للدّلالة على أنّه كان في إرادتهم استمرار عمله على ما يستصوبونَه . وأنّه كلّما عنّ لهم رأي في أمر كان معمولاً عليه، بدليل قوله : ﴿ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ ﴾» من أنّ المراد به امتناع الاستمرار عن الإطاعة.

(٥) يعني بقوله : « فإنّه بعض الظّنّ » موقفه من القول المظنون وهو أنّ المراد : امتناع العنت لامتناع الاستمرار عن الطاعة؛ بأنّ له وجهاً من الصّواب وموقعاً من القبول . لا الصّواب المطلق، والقبول التّام .

ورأيُ الكرمانيّ هذا امتدادٌ لرأي السّكّاكيّ وعليه سار بعض البلاغيّين من أمثال بدر الدين بن مالك في المصباح : (٥٧)، والطّيبيّ في التّبيان : (٢٧٤) . =

أو هما[١]؛ أي : الآيتانِ الشَّريفتانِ، يجوزُ أن تكونَا **لاستحضار الصُّورةِ**؛ أي : صُورةِ رؤيةِ المجرمين ناكسي الرُّؤوس قائلين لما[٢] يقولون في الأولى[٣]، وصورةِ إطاعتِه لهم في كلِّ ما عنَّ لهم في الثَّانية؛ **نحو** : ﴿**وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا**﴾[٤]؛ إذْ لم يقل: «فأثارتْ» كـ« أرسل »[٥]، استحضارًا لتلكَ الصّورةِ البديعةِ الدَّالَّةِ على القدرة الباهرة؛ من إثارةِ السَّحابِ مُسخّرًا بينَ السّماء والأرض . **ونحو**

= أمّا البلاغيّون المحدثون من أمثال الشّيخ حامد عوني والشّيخ عبد المتعال الصعيدي فيميلون إلى رأي الزّمخشريّ ويرجّحونه من وجهين :

«الأوّل : أنّ القياس أن يعتبر الامتناع واردًا على الاستمرار؛ لأن الفعل يوجد أولاً ثمّ يرد النّفي عليه، واستفادة المعاني من الألفاظ إنّما تكون على وفق ترتيبها .

الثّاني : أنّ العلّة في نفي عنتهم إنّما هي نفي استمراره -عليه الصّلاة والسّلام- على طاعتهم، لا استمرار نفي الإطاعة الّذي أفاده الوجه الثّاني؛ ذلك أنّ استمرار نفي الإطاعة يقتضي نفي الإطاعة أصلاً بخلاف نفي الاستمرار على الإطاعة؛ فإنه يفيد ثبوتها، ومعلوم أنّ أصل الإطاعة لا يترتّب عليه عنت؛ بل يبني عليه مصلحة هي استجلابهم، واستمالة قلوبهم» . المنهاج الواضح : (٢٨٦/٤) .

(١) هكذا ـــ أيضـــاً ـــ في ف . وفي ب : « وهما » والسِّياق يأباه .

(٢) هكذا في الأصل، المفتاح . وفي أ، ب : « بما » .

(٣) في الأصل : « الأوَّل ». والصَّواب من : أ، ب .

(٤) سورة فاطر، من الآية : ٩ . والواو في بداية الآية ساقط من النّسخ كلّها .

(٥) في ب : « كما أرسل » وهو تحريف بالزِّيادة .

قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُون﴾[١] دون « كن فكان »؛ استحضارًا لصورةِ تكوّنه[٢]. قال في « المفتاح » بعدَ ذكر الآيتين وبعدَ ذكرِ قوله - تعالى -: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٣]، وقوله: (لو تُحسن إليّ لشكرت)[٤]: «ولك أنَ تردّ الغرضَ، من لفظ[٥]: (ترى) و(يودّ)، و(تحسن) إلى استحضار الصّورة»؛ فبتعداده[٦] الألفاظ دون لفظِ (يطيعكم) موهمٌ[٧] بأنّه ليسَ للاستحضارِ .

وقد وقعَ في بعضِ النُّسخِ مسألة: (إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس) ههنا، لكنّ ذلك[٨] الموقعَ الّذي وقع هو الموقعُ، / والموافقُ للمفتاحِ . [٣٠/ب]

(١) سورة آل عمران؛ الآية : ٥٩ .

(٢) في أ، ب : « بكونه » وهو تصحيف .

(٣) سورة الحجر، من الآية : ٢ .

(٤) ص : (٢٤٧)؛ باختلاف يسير في اللّفظة الأخيرة .

(٥) هكذا ــ أيضًا ــ في المفتاح . وفي أ، ب : « لفظة » .

(٦) في أ : « فتعداده » .

(٧) في أ، ب : «يوهم » .

(٨) كلمة : « ذلك » ساقطة من ب .

تنبيهاتٌ

وهي فوائدُ زائدةٌ على الأصل[١]؛ بل بعضُها ردٌّ عليه .

الأوَّل : (إن) لا تدلُّ على الجزمِ[٢] لا أنَّها تدلُّ على عدمِ الجزم.

قال السَّكّاكيّ : الأصلُ فيها عدمُ الجزم[٣] [أي : تدل على عدم الجزم][٤] بحسب الأصل، وقال الأستاذ : ليسَ كذلك؛ بل الأصل أنّها لا تدلُّ على الجزم . والفرقُ بين الدّلالةِ على عدم[٥] الجزمِ وعدمِ الدّلالةِ على الجزمِ ظاهرٌ[٦]؛ **بدليل قوله – تعالى –: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾**[٧]؛ حيث استعملَ « إن » في مقامِ الجزمِ بالعدمِ لتعقيبه بـ«لن

---

(١) مراده بالأصل : « مفتاح العلوم » للسّكّاكيّ .

(٢) أي : بوقوع الشّرط .

(٣) ينظر : مفتاح العلوم : (٢٤٠) ويلحظ أنّ لفظ السَّكّاكيّ في المفتاح لا يصدق تمامًا على ما ذكر الكرمانيّ عنه . بل إنّ الكرمانيّ ــ رحمه الله ــ حمّله ما لا يحتمل عندما فهم منه أنّ (إن) للدّلالة على عدم الجزم . ويبدو الأمر ــ في نظري ــ على العكس مما ذكره الكرمانيّ؛ حيث إنّ ما صرّح به السَّكّاكيّ قريب جدًّا من أنّها لا تدلّ على الجزم؛ ولك أن تمعن النّظر في قوله لتستبين ذلك؛ يقول (المفتاح : ٢٤٠) : « أمّا (إن) فهي للشّرط في الاستقبال، والأصل فيها الخلوّ عن الجزم بوقوع الشّرط » . (المفتاح : ٢٤٠) .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٥) كلمة : « عدم » ساقطة من ب، ولا بدّ منها لتمام المعنى .

(٦) حيث إنّ الأولى أعمُّ من الثّانية .

(٧) سورة البقرة؛ من الآية : ٢٤ .

تفعلوا» الدّالِ على الجزمِ بالعدمِ؛ فصحَّ أنّه لا يقتضي عدم الجزمِ بأحد الطّرفين .

والحقّ : أنّه بحثٌ لغويّ، والتّعويلُ على النّقل، فالتّخصيصُ بدونه تحكّمٌ .

الثّاني : قد تُربطُ النّسبةُ بالنّسبة أو صدقُها بصدقها؛ ربطُ النِّسبةِ بالنِّسبة[١]؛ بأن يكون ثُبوتُ[٢] نسبةٍ على تقديرِ ثبوتِ نسبةٍ أخرى؛ فيتقارنان في الوجود؛ نحو: (كلّما طلعت الشّمسُ أشرقَ[٣] وجهُ الأرض)، وربطُ صدقها بصدقها؛ بأن يكون صدقُ النّسبةِ على تقديرِ صدقِ نسبةٍ أخرى؛ **نحو : (كلّما طلعت الشّمسُ بلغت نصفَ النّهار)**؛ فإنّه إذا صدقَ المقدّم صدقَ التّالي بالإطلاق؛ وليسَ إذا ثبتتْ[٤] هذه النِّسبةُ ثبت تلك النِّسبة . وهذا قريبٌ ممّا قيل في المنطقِ في تعريف المتّصلة : أنّها ما حُكِمَ فيها [بصدقِ قضيّةٍ أو صدقها على تقديرِ صدق أخرى، أو ما حُكِمَ فيها][٥] بثبوتِ قضيّةٍ على تقديرِ[٦] أُخرى .

---

(١) كلمة : « بالنِّسبة » ساقطةٌ من ب .

(٢) كلمة : « ثبوت » ساقطة من ب .

(٣) في الأصل : « أشرقت »، وفي ب :« أبرقت »؛ والمثبت من : أ .

(٤) في أ، ب : « ثبت » .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب . ولعلّه سقط من انتقال النّظر .

(٦) في أ زيد : « قضية »، والمعنى تامٌّ بدونها .

وحيثُ يضعفُ الارتباطُ المعنويُّ؛ نحو: (إن تكرمني فأنا أخوك)، أو (فقد أكرمتكَ) - يحتاجُ إلى الفاءِ رابطةً لفظيّةً؛ لمّا كان الجزاءُ مربوطـًا بالشّرط فحيث يقوى[1] الارتباطُ المعنويُّ بحيث يحكمُ العقلُ أو العادةُ بمجرّدِ سماعِ اللّفظِ لا يُحتاجُ إلى الارتباطِ اللّفظي؛ نحو : (إن تكرمني أكرمك[2])، وحيث يضعف الارتباطُ المعنويُّ اُحتيج إلى رابطة لفظيّة؛ وهي : « الفاءُ المعقّبة »؛ نحو : (إن تكرمني فأنا أخوك)؛ في الجملةِ الاسميّةِ، و[3] (إنْ تكرمني فقد أكرمتُك أمس)؛ في الجملةِ الفعليّة .

الثّالثُ : «لو» لعدمِ الشّرطِ جزمـًا، ولعدمِ الجزاءِ غالبـًا؛ لأنّ عدمَ الشّرطِ لا يثبتُ باعتبارِ اللّزومِ إلاّ به؛ فيُصارُ إليه إلاّ إذا امتنعَ الجزاءُ لترتُّبه[4] على النّقيضين؛ أي : « لو » تدلُّ على عدمِ الشّرطِ جزمـًا ووضعـًا أعمُّ من أن يكون ذلكَ العدمُ[5] لعدم الجزاء أو لا . وتدلُّ على عدمِ الجزاءِ ــ أيضـًا ــ لا وضعـًا وجزماً؛ بل عقلاً وغالبـًا[6]؛ [١/٣١]

(١) في الأصل : « يقول » وهو تحريف . والصّواب من أ، ب .

(٢) في ب : « أكرمتك » وهو تحريف بالزّيادة، وبه يضعف الارتباط .

(٣) في الأصل : « أو » والمثبت من أ، ب . وهو الأولى .

(٤) في الأصل : « لترتيبه » . وفي ب : « كترتبه ». والصّواب من : أ، ف .

(٥) كلمة : « العدم » ساقطة من ب .

(٦) في الأصل : « غالبـًا وعقلاً » والمثبت من أ، ب . وهو الملائم ــ ترتيبـًا ــ لقوله قبله : « لا وضعـًا وجزمـًا » .

لأنَّ عدمَ الشَّرط في الملازماتِ لا يثبتُ ولا يعلمُ إلاّ بعدمِ[١] الجزاءِ؛ كما تقول في قولنا : (لو كانَ إنسانـًا لكانَ حيوانـًا . لكنّه[٢] ليس بإنسان لأنّه ليس بحيوانٍ)؛ استدلالاً بانتفاءِ اللاّزمِ على انتفاء الملزومِ؛ ولمّا لم يتعيَّن انتفاءُ الشّرطِ بهذا الطّريق؛ كما في غير اعتبار اللُّزومِ لم يكن لانتفاءِ الجزاءِ جزمـًا وقطعـًا بلْ غالبـًا؛ فيُصارُ إلى ما هو الغالب، ويقال : إنّه لعدمِ الجزاءِ المستلزمِ لعدم الشَّرط، وهو معنى مايقال: إنه لامتناعِ الشّيء ــ أي : الشَّرط ــ لامتناعِ غيرِه؛ أي : الجزاء[٣]. هذا إذا لم يمتنع نفي الجزاءِ وعدمه، وأمَّا إذا امتنع نفيُ الجزاء؛ كما لو كان الجزاءُ لازمـًا للنَّقيضين ــ أي : الشّرط وعدمه ــ ومترتّبـًا عليهما، ولم يلزمْ من عدم الشّرطِ عدم الجزاءِ؛ فلا يكونُ لعدمِ الجزاءِ، ولامتناع الشيء لامتناع غيره .

وحينئذٍ؛ أي : حين إذ كان الجزاءُ مُترتّبـًا على النّقيضين[٤]، **يذكرُ الشّرطُ بالواوِ ليدلَّ على ما لم يُذكر** وهو نقيضُه؛ وذلك فيما لَمْ يكن المتروك أَوْلَى بترتّب الجزاء عليه؛ **نحو : (أحبّكَ ولو كنتَ قاتلي)** أي : أُحِبُّك لو لم تكن قاتلي ولو كنت قاتلي[٥].

---

(١) في الأصل، ب : « لعدم ». والمثبت من أ .

(٢) كلمة : « لكنّه » ساقطة من أ، ب .

(٣) وهو قول ابن الحاجب وقد تقدّم في هامش (١) ص : (٤٦٦) قسم التّحقيق .

(٤) عبارة : «أي : حين ... النّقيضين» ساقطة من ب .

(٥) فقد دلّ المعطوف على معطوف عليه، وبهما عرف أنّ المحبّة دائمة الثّبوت لترتّبها =

أو بدونها لكون[١] **المتروك أَوْلَى**؛ أي : وقد يذكر بدون الواو، وذلك فيما كان المتروك أَوْلَى بترتّب الجزاء عليه لدلالة العقل حينئذ عليه؛ **نحو: (نعمَ العبدُ صُهَيْبٌ**[٢] **لو لم يخف الله لم يَعْصه)**[٣]؛ إذ يلزم منه بالطَّريقِ الأَوْلَى أنّه لو خافه لم يعصه - أيضًا .

= على النّقيضين؛ وجيء بالواو لأنّ المتروك منهما «لو لم تكن قاتلي» لم يكن أولى بترتب الجزاء عليه .

(١) هكذا ــ أيضًا ــ في ف . وفي ب : «لو كان» وهو خطأ ظاهر .

(٢) هو/ أبو يحيى؛ صهيب بن سنان النّمريّ الرّوميّ، صحابيّ جليل، أحد السّابقين إلى الإسلام . سبي وهو صغير ثمّ أعتق؛ فاحترف التّجارة فأدرّ الله عليه مالاً وفيرًا؛ تركه كلّه عندما همّ بالهجرة، شهد المشاهد كلّها. توفّي بالمدينة في شوّال سنة ٣٨هـ.
ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد : (٢٢٦/٣ ــ ٢٣٠)، الجرح والتّعديل؛ لعبد الرّحمن الرّازي : (٤٤٤/٤)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب؛ لابن عبد البرّ : (٧٢٦/٢ ــ ٧٣٣)، أسد الغابة في معرفة الصّحابة؛ لابن الأثير: (٣٨/٣ ــ ٤١)، سير أعلام النّبلاء : (١٧/٢ ــ ٢٦) .

(٣) أُسندَ هذا القول إلى عمر ــ رضي الله عنه ــ في النّهاية في غريب الحديث : (٨٨/٢) برواية : « نعم المرء »، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن؛ لكمال الدّين الزملكاني: (١٩١ ــ ١٩٢) .
وأوردَه ملاّ علي قارئ في الموضوعات الكبرى (٢٧٤) ذاكرًا أنّه اشتهر في كلام الأصوليّين وأصحاب المعاني وأهل العربيّة . ولم يوقف له على إسناد قط في كتب الحديث .

اعلمْ : أنَّ المشهورَ [أنَّ][(١)] « لو » لامتناعِ الشَّيءِ لامتناعِ غيره، وقد وقعَ في بعض العباراتِ : أنَّه لامتناعِ الثَّاني لامتناعِ الأوّل[(٢)]؛ كما يُقال في نحو : (لو جئتني أكرمتك) : أن انتفاءَ إكرامك لانتفاءِ مجيءِ مخاطبك، وفي بعضها: أنّه لامتناعِ الأوَّل لامتناعِ الثَّاني؛ كما قال ابن الحاجـــب في قوله - تعالى- : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[(٣)]: إنّه نفى التعدُّد لانتفاء الفسادِ[(٤)].

والتَّحقيقُ فيه : أنَّه يُستعملُ[(٥)] في كلا المعنيين؛ لكن بالاعتبارين : باعتبار الوجودِ والتَّعليلِ، وباعتبارِ العلمِ والاستدلالِ؛ فيقول : لَمَّا كان المجيءُ عِلّةً للإكرامِ بحسب الوجودِ فانتفاءُ الإكرامِ لانتفاءِ المجيءِ[(٦)] انتفاءٌ

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . ولا بدّ منه لتمام السِّياق .

(٢) وعلى هذا القول درج جمهور النّحاة . كما سبق أن أشرت ص : (٤٦٦) .

(٣) سورة الأنبياء؛ من الآية : ٢٢ .

(٤) وبيانه : أنّ الآية سيقت ليستدلّ بامتناع الفساد على امتناع تعدّد الآلهة دون العكس؛ إذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز وقوعه بإرادة الواحد الأحد لحكمة تقتضيه، ولأنّ المعلوم هو انتفاء الفساد لكونه مشاهدًا، والمجهول هو انتفاء التّعدّد لكونه غير مشاهد، وإنّما يستدلّ بالمعلوم على المجهول دون العكس .
وعليه فإنّ امتناع الأوَّل؛ وهو (التّعدّد) حاصل بسبب امتناع الثّاني؛ وهو (الفساد) .
فـــ(لو) حينئذ تفيد : امتناع الأوَّل لامتناع الثّاني .
ينظر : الإيضاح في شرح المفصّل : (٢٤٢/٢) .

(٥) في ب : « ليستعمل » .

(٦) في ب زيادة : « ظاهر ».

للمعلولِ لانتفـــاءَ علّته[١]. و - أيضـــًا - : لَمَّا يُعلم انـــتـــفاءُ الإكرامِ فقد يُستدلُّ منه على انتفاءِ المجيءِ؛ استدلالاً من انتفاءِ اللاّزمِ على انتفاءِ الملزومِ . وهكذا في الآيةِ الكريمة[٢]؛ تقولُ في مقامِ التّعليلِ : انتفاءُ الفسادِ لانتفاءِ علّته - أي : التّعدُّد -، وفي مقامِ الاستدلالِ : يُعلم انتفاءِ التّعدّد لانتفاءِ الفسادِ؛ فمن قالَ بالأوّلِ[٣] نظرَ إلى الاعتبارِ الأوّلِ، ومن قالَ بالثّاني[٤] نظرَ إلى الإعتبار[٥] الثّاني؛ هذا إذا لم يمتنعْ نَفيُ الجزاء، أمَّا إذا امتنع فليس لامتناعِ / الشّيءِ لامتناعِ غيره؛ بلْ لبيان الملازمةِ وإثباتِ الجزاءِ مطلَقـــًا؛ أمّا عند وجودِ الواو فلاقتضائه معطوفـــًا عليه؛ كأنّه في حكمِ شرطين؛ أي : أحبّك لو لم تكن قاتلي ولو كنت قاتلي، وأمّا عند عدمِ الواوِ فلأنّه إذا كان المتروك أولى يَدلُّ عليه بمفهومِ الموافقة[٦]؛ كما [٣١/ب]

---

(١) في أ وردت العبارة هكذا : « فانتفاء الإكرام لانتفاء المجيء ظاهر لانتفاء المعلول لانتفاء العلة » وهما بمعنى .

(٢) أي : المتقدّمة؛ وهي قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ .

(٣) وهم الجمهور .

(٤) وهو ابن الحاجب .

(٥) في الأصل : « اعتبار » والمثبت من أ، ب . وهو الملائم لما قبله .

(٦) مفهوم الموافقة هو : « فهم الحكم في المسكوت من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده، ومعرفة وجود المعنى في المسكوت بطريق الأَوْلَى؛ كفهم تحريم الشّتم والضّرب من قوله : ﴿ فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء، من الآية : ٢٣] » روضة النّـــاظـــــر وجـــنّـــة المناظر لابن قدامة (طبعة مكتبة الرّشد) : (٢/٧٧٢)، =

في: (لو لم يخف الله لـــمْ يعصه)؛ فإنَّ فحوى الخطاب : أنّه إذا خافَ لم يعصه - أيضـــاً؛ وذلك بالطّريق الأَوْلَى، ويدلُّ بمفهومِ المخالفة[1]: أنّه إذا خافَ عصى؛ لكنّه غير معتبر[2]؛ لأنَّ شرطَ اعتبارِ مفهومِ المخالفة - كما علم في علم[3] الأصول - عدم مفهوم الموافقة[4]؛ وهذا تحقيقٌ لم يُنقّح إلى السّاعة .

الرّابعُ : الظّرفُ؛ نحو : (أين) في المكانِ، و(إذا) في الزّمانِ . **والكيفُ**؛ كـــ « أنّى » . **وغيرُهما من الأحوالِ**؛ أي : ممّا يُفيدُ حالاً للحكم؛ كـــ« ما » و« أي » وكسائر الأسماءِ المُعمّمةِ في الزّمانِ أو المكانِ

= ويسمّى ـــ أيضاً ـــ : التّنبيه، وفحوى اللّفظ، ولحن الخطاب . والتّسمية التي أوردها الشّارح هي تسمية الشّافعيّة وكثير من المتكلّمين .
ينظر تعريفات الأصوليّين له وأسماؤه في : العدّة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى: (١٥٢/١)،والإحكام للآمديّ:(٦٦/٣)، وإرشاد الفحول للشّوكاني:(٣٧/٢).

(١) مفهوم المخالفة هو : « الاستدلال بتخصيص الشّيء بالذّكر على نفي الحكم، ومثاله : قوله تعالى : ﴿ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا ﴾ ... يدل على انتفاء الحكم في المخطئ ...» . روضة النّاظر : (٧٧٥/٢)، ويسمّى ـــ أيضاً ـــ : دليل الخطاب .
ينظر تعريفات الأصوليين له في : العدّة : (١٥٤/١)، الإحكام : (٦٩/٣)، إرشاد الفحول : (٣٨/٢) .

(٢) في الأصل : « معين » وهو خطأ ظاهر . والصّواب من أ، ب .

(٣) « في علم » ساقطة من ب .

(٤) ينظر : الإحكام : (٦٩/٣)، روضة النّاظر : (٧٧٥/٢) .

أو غيرِهما وكغيره[١]. **قدْ تجمعُ نسبتين** في جُمْلتين[٢]؛ **فإذا لُحظ فيه جهةُ ارتباط**؛ إحداهما بالأخرى وتعلّقها بها[٣]؛ كما يُلاحظ في مثل : (ما تصنعُ أصنع)؛ فتجعلَ صنعكَ مربوطـًا بصُنع مخاطبك؛ بل مُسبّبًا له؛ **صارَ** المجموعُ **شرطًا وجزاءً؛ فيُقال : يتضمَّنُ معنى الشّرط**؛ وهذه قاعدةٌ كليّةٌ فاحفظها.

الخامسُ : الاستفهامُ، إذا بُني عليه أمرٌ قبلَ الجواب؛ أي : قبلَ ذكرِ الجواب، **فهم ترتُّبه**؛ أي : ذلك الأمرُ **على جوابه أيـًّا**[٤] **كانَ**؛ أي : أيّ جوابٍ كان؛ لأنَّ سَبْقَه[٥] على الجواب مشعرٌ بأنَّ ذلك حالٌ من يُذكرُ في الجواب؛ لئلاّ[٦] يكون إيراده قَبلَه عبثـًا . **فأفادَ تعميمـًا**؛ أي : حينئذ يفيدُ تعميمـًا؛ **نحو : منْ جاءك ؟ فأُكرمَه**[٧] بالنَّصب، فإنّه لَمّا قالَ قبلَ ذكرِ جوابِ الاستفهام[٨]: أكرمه؛ عُلمَ أنّه يكرم من يقولُ المجيبُ : أنّه جاء؛ أي جاءٍ كان[٩]. **وكذا** حُكمُ : **من ذا جاءك ؟ أكرمْه** بالجزم.

---

(١) كلمة « وغيره » ساقطة من أ .

(٢) في أ، ب : « في الجملتين » .

(٣) أي : على جهة المجازاة - كما هو الحال في الشَّرط - .

(٤) هكذا ـــ أيضـًا ـــ في ف . وفي ب : « أيما » وهو تحريف بالزِّيادة .

(٥) أي : ذلك الأمر .

(٦) في أ، ب : « لكيلا » والمعنى واحد .

(٧) في أ تكرَّرت : « فأُكرمه » لكنَّ الثّانية ضمن كلام الشَّارح .

(٨) بأنه زيدٌ أو عمرو ـــ مثلاً ـــ .

(٩) فيكون قوله عندئذ في حكم : « كلّ إنسان جاءك أكرمه » .

وإنّما جاءَ بمثالين تنبيهـــاً على عدمِ الفرْقِ بين مجيئه بالفاءِ السَّببيّة وعدمِه، وبين نصبِه وجزمه . وجاء بلفظِ (ذا) بَعْدَ (من) تحقيقـــاً لعدمِ شرطيَّتها .

ثُمَّ قدْ يُجرّد المتضمِّنُ لمعنى الاستفهام **عن الاستفهام؛ كما جُرِّدَ** حرفُ الاستفهامِ[١] **في قوله ــ تعالى ــ**[٢]: ﴿**سَوَآءٌ عَلَيْهِم ءَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم لاَ يُؤْمِنُونَ**﴾[٣] عن الاستفهامِ؛ حيثُ صارَ لمجرّدِ التّسوية؛ مضمحلاًّ[٤] عنه بالكُلّيّةِ معنى الاستفهام .

ومعنى الاستواءِ فيه استواؤُهما في علم المستفهمِ عنهما؛ لأ[نه][٥] قدْ عُلمَ أنَّ أحدَ الأَمرين كائنٌ؛ إمَّا الإنذار وإمّا عدَمُه؛ ولكن لا بعَيْنه؛ / فكلاهما[٦]معلومٌ بعلمٍ غيرِ مُعيَّنٍ. [أ/٣٢]

فإن قيلَ : الاستواءُ يُعلمُ[٧] من لفظة (سواءٌ) لا منه؛ أي : من

---

(١) أي : الهمزة .

(٢) هكـــذا ــ أيضـــاً ــ وردت كلمتا : « قوله تعالى » ضمن ف، وفي أ، ب وردتا ضمن كلام الشّارح .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ٦ .

(٤) مضْمَحِلاً : أي؛ ذاهبـــاً . اضمَحلّ الشَّيءُ : إذا ذهـــب . ينظر : اللّسان : (ضحل): (٣٩٠/١١) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب . ولا بدّ منه .

(٦) في أ، ب : « وكلاهما » وهما بمعنى .

(٧) كلمة : « يعلم » ساقطة من ب .

حرفِ الاستفهامِ[١]، مع[٢] أنّه لو عُلم منه - أيضـًا - لزِمَ التّكرَار .

قُلْنا : هذا الاستواءُ[٣] غيرُ ذلك الاستواءِ المستفادِ من لفظةِ السَّواء.

وحاصله: أنّه[٤] كانَ للاستفهامِ عن مُستويين؛ فجُرِّدَ عن الاستفهامِ فبقي[٥] أنّه لمستويين[٦]؛ ولا تكرّر[٧] في إدخالِ (سواء) عليه لتغايرهما؛ لأنَّ المعنى: إنَّ المستويين في العلم مستويان في عدمِ الإيمانِ .

وهذا النَّوعُ؛ أي: حذفُ قيدٍ واستعمالُه فيما بقي كثيرٌ في كلامِ العربِ؛ كما في النّداء؛ فإنّه لتخصيص المنادى وطلب إقباله؛ فيُحذفُ قيدُ الطّلب، ويُستعملُ لمطلقِ الاختصاص؛ نحو: (اللّهمَّ اغفِر لنا أيتها العصابة)؛ فإنّهُ منسلخٌ عن معنى الطّلبِ؛ لأنّ معناه: مخصوصين من بين العصائبِ. وكالمرسنِ؛ فإنّه لأنفِ البعيرِ ويُستعملُ في مطلقِ الأنف؛ [كقوله:][٨]

---

(١) قوله : « من حرف الاستفهام » ساقط من أ .

(٢) في أ : « ومع ».

(٣) أي : المنسلخ من الاستفهام .

(٤) أي : حرف الاستفهام .

(٥) في الأصل، ب : «بقي » . والمثبت من أ . وهو الأولى .

(٦) في الأصل : « أية المستويين »، والصَّواب من أ، ب .

(٧) في ب : «ولا يكون » وهو تحريف ظاهر .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وبه يستقيم السِّياق .

..... وفَاحِمًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجَا[1].

وكم مثلها ! .

فيصيرُ؛ أي : بعدَ التَّجريدِ عن الاستفهامِ يصيرُ **للشّرطِ المحض**، وحكمُه[2] حينئذ حُكمُه بلا تفاوتٍ .

وهو السِّرُّ؛ أي : ما ذكرنا من جوازِ تجريده، وصيرورته للشّرطِ المحضِ - هو السِّرُّ **في اشْتراكهما**؛ أي : في[3] اشتراكِ الاستفهامِ والشّرطِ في كثيرٍ من الأَسماءِ؛ كما في[4]: «مَا» و«مَن» و«متى» وغيرها .

---

(١) عجز بيتٍ من الرّجز . قاله : رؤبة بن العجّاج ضمن أرجوزة طويلة له؛ منها :

أيّام أَبْدتْ واضِحًا مفلّجا أَغَرَّ برَّاقًا وطَرْفًا أبْرجا

ومُقْلةً وحَاجِبًا مُزجّجا .....

والبيتُ في ديوان الشّاعر : (١٣/٢)، واستُشهد به في أسرار البلاغة : (٣١)، والمفتاح : (٣٦٤)، والمصباح : (١٢٣)، والإيضاح : (٢٤/١)، وهو في معاهد التّنصيص : (١٤/١) .

والفاحم : الأَسود . اللّسان : (فحم) : (٤٤٩/١٢) . وأراد : شَعْرًا أسودًا فحذف الموصوف وأقام الصِّفة مقامَه .

ومسرَّجًا مختلَفٌ فيه؛ فقيل : من سرّجه تسرجه؛ أي : حسَّنه وبهَّجه، وقيل : من قولهم : « سيوف سريجيّة » منسوبة إلى سُرَيْج : قين معروف .

ينظر المعنيان في اللّسان : (سرج) : (٢٩٨/٢) .

(٢) أي : حكم الشَّرط . وفي أ، ب : « حكم إن » .

(٣) حرف « في » ساقطٌ من أ .

(٤) في الأَصل زيد حرف العطف « و ». ولا وجه له .

وبالتَّرديد؛ عطفٌ على قوله: « فبالشّرط »[١]؛ أي : وأمَّا الرّبطُ بين [غيرهما][٢] فيكونُ بالشَّرط[٣]، ويكونُ بالتَّرديد .

وأداتُه؛ أي : أداةُ التَّرديد . « **أوْ** » و« **إمَّا** »، وفي بعضِ النُّسخ: (وأدواته)؛ وذلك باعتبارِ أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان، أو باعتبارِ ملاحظةِ الانفرادِ والاجتماعِ؛ نحو: (الجائي زيدٌ، أو عمرو)، و(الجائي إمَّا زيدٌ، وإمّا عمرو)؛ منفردين[٤]، والجائي إمّا زيدٌ أو عمرو مجتمعين؛ فإنّه يجوزُ الإطلاقُ على هذا التَّقدير بأنها ثلاثةٌ . وقوله[٥]: (ويفيدان) ينصرُ النّسخةَ الأولى .

ويُفيدان؛ أي : « أو » و« إمَّا » **ثبوتَ**[٦] **أحدِ الأمرين**؛ كقولك: (زيدٌ شاعرٌ أو منجِّمٌ) **ردًّا لمن يَنفيهما** عن زيد، أي: يقول[٧]:

---

(١) ينظر : ص (٤٤٨) قسم التّحقيق .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . والضّمير في (غيرهما) يعود إلى ما تقدّم من ارتباط المفرد مع المفرد، والجملة مع الجملة . ذلك أنّ المصنّف ــ رحمه الله ــ لمّا فرغ عن الرّبط بين جملتين أخرجتا بإدخال حرف الشَّرط ثمّ بيَّن أدوات الشّرط مفصّلة؛ شرع بعد ذلك في الرّبط بين جملتين أخرجتا بإدخال التّرديد، وسيبيّن أدواته مفصّلة ــ فيما بعد ــ .

(٣) كلمة : « بالشّرط » ساقطة من أ . ولا بدَّ منها لتمام السِّياق .

(٤) في ب : « ومنفردين »، ويبدو أنَّ النّاسخ كرَّر الحرفَ الأخير في الكلمة السّابقة .

(٥) أي : قول المصنِّف « الإيجيّ » وسيأتي عقب هذه الجملة مباشرةً .

(٦) في الأصل : «بثبوت». والصَّوابُ من أ، ب، ف .

(٧) في الأصل : « ويقول » بالعطف بالواو وحذف (أي) التّفسيريّة . والمثبت من أ، ب . =

(زيد لا شاعرٌ ولا منجِّمٌ)؛ أي: لا يخلو عن أحدهما؛ ولهذا يُسمِّي المنطقيّون مثل هذه القضيّة : منفصلةً مانعةَ الخُلُوِّ[١].

أو نفيَ؛ أي: ويفيدان نفي **أحد الأمرين**؛ كقولك: / (زيدٌ[٢] شاعرٌ أو منجّم) **ردّاً لمن يُثْبتهما** له[٣]؛ أي : يقولُ : (إنّه شاعرٌ ومنجِّمٌ معاً)؛ أي: لا جمع بينهُما؛ ولهذا يُسمّونَه : مُنفصلةً مانعةَ الجمعِ[٤]. [٣٢/ب]

أو ثبوتَ؛ أي: أو يُفيدان ثُبوتَ **أحد** من الأمرين **ونفيَ أحد** منهما، كقولك : (زيدٌ شاعرٌ أو منجِّمٌ) **ردًّا لمن يرى إمّا ثُبوتهما أو نفيهما**؛ أي: يقول: إنّه متَّصِفٌ بهما جميعـًا أو ليس[٥] مُتّصفًا بشيءٍ أصلاً؛ أي لا خلوّ[٦] عنهما ولا جمع[٧] بينهما؛ ولهذا يسمّونه: مُنْفصلة حقيقيةً[٨] .

وهكذا حُكْمُ (إمّا) .

= وهو الأَوْلَى؛ لدرج الشّارح عليه، ولتكراره ــ فيما بعد ــ في بقيّة المعطوفات .

(١) و« سمّيت مانعة الخلوّ لأنّه لا يجوز الخلوّ من الطّرفين معـًا ألبتّة ». تسهيل المنطق: (٤٤).

(٢) كلمة : « زيد » ساقطة من أ، واستدركت في الهامش .

(٣) « له » ساقطة من أ .

(٤) و« سُمّيت منفصلة مانعة جمع؛ لامتناع اجتماع طرفيها في الوجود ... ولكن يجوز الخلوّ من الطّرفين لأنّه لا عناد بينهما في العدم » . تسهيل المنطق : (٤٤) .

(٥) في الأصل : « وليس » والصّواب من أ، ب .

(٦) في أ : « لا يخلو » والمعنى واحد .

(٧) في أ : « لا يجمع » والمعنى واحد .

(٨) وتسمّى - أيضـًا - : «مانعة جمع وخلوّ معـًا» . تسهيل المنطق؛ لعبد الكريم الأثري: (٤٤) .

وذلكَ الرَّد قد يكونُ لجهل المخاطبِ بالحالِ، **أو تجاهلٍ** منه به، **أو تجهيلٍ** من المتكلِّم له؛ [ويحتملُ أن يقال : المرادُ جهل المتكلِّم، أو تجاهله، أو تجهيله من المخاطب ويحتملُ ذلك][1]الإشارةُ[2] إلى المذكورِ من الصّورِ الثلاثة من إثباتِهما، أو نفيهما، وإمّا إثباتهما أو نفيهما[3].

والتَّجاهلُ في البلاغة والي سحْرِها وسلطانُ مملكتها؛ **فانظرْ قولَ الخارجيّة** - وهي[4] اسم امرأةٍ شاعرةٍ[5]- ترثي[6] على ابن طريف[7] تَعْرِفُ أنّه والي سِحْرِها؛ حيث تجاهلت عن إمكانِ كونِ الشّجرِ جزعــاً في قولها[8] :

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من أ، ب .

(٢) في الأصل : ب، « إشارة » . والصَّواب من أ .

(٣) في أ : « ونفيهما »؛ ولا يجتمع مع الإثبات قبله . والصَّواب العطف بـــ(أو) كما هو الحال في الصّور الثّالثة؛ بمعنى : لا خلوّ عنهما ولا جمع بينهما .

(٤) في أ : «وهو » ولا وجه له .

(٥) يقال لها : ليلى بنت طريف الشّيباني .

(٦) ترثي : بمعنى : تتوجّع . ينظر : اللّسان : (رثى) : (٣٠٩) . وعليه فالفعل بهذا المعنى لازم .

(٧) هو / الوليد بن طريف الشّاري الشّيبانيّ، رأس الخوارج في زمنه، وفارس من فرسانها، اشتدّت شوكته، وكثر تبعه في زمن الرّشيد؛ فوجّه إليه الرّشيد يزيد بن مزيد الشّيبانيّ فقتلَه سنة ١٧٩هـ .

ينظر في ترجمته : تاريخ الطّبري : (٢٦١/٨)، وفيات الأعيان : (٢٥/٥ ــ ٢٨)، معاهد التّنصيص : (١٥٩/٣ ــ ١٦٢) .

(٨) البيتُ من الطّويل . وهو بهذه النّسبة وبهذه الرِّواية في ديوان الخوارج: (٤٠)، والعقد الفريد : (٢٦٩/٣)، وأمالي القالي : (٢٧٨/٢)، وزهر =

أَيَا شَجَرَ الخــابورِ مَــالكَ مُورِقــاً ؟

كأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ على ابنِ طريفِ ! .

الخابورُ : موضعٌ من نواحِي[١] ديارِ بكرٍ[٢]. ومُورقــاً : حالٌ عن كاف (مالك)؛ ومعناه : مالك أورقت . والطّريفُ في النّسبِ : الكبيرُ الآباءِ إلى الجدّ الأكبر . وبعده :

فَتًى لاَ يُحِبُّ الزّادَ إلاّ مِنَ التُّقَى

ولا المالَ إلاّ مِن قَنــاً وسُيوفِ[٣] .

= الآداب وثمر الألباب؛ للحصري : (٩٦٦/٢) .

وبهذه النّســبة - أيضــاً - وبرواية : « تحزن » بدلاً من « تجزع » في الحماسة البصريّة؛ لصدر الدّين البصري : (٢٢٩/١)، الأغاني : (٣٣٣/٦) .

كما ورد بالرِّواية المتأخّرة منسوبــاً إلى بعض العرب في الصّناعتين؛ لأبي هلال العسكريّ : (١٨٣) .

واستُشهد به في المفتاح : (١٩٢)، المصباح : (٢٥)، الإيضاح : (٨٤/٦)، والتّبيان : (٤٣٠)، والبيتُ في معاهد التّنصيص : (١٥٩/٣) .

(١) كلمة «نواحي » ساقطة من ب .

(٢) اختلفت معاجم البلدان في هذا الموضع فقيل : إنّه نهر في جزيرة العرب، وقيل : إنّه نهر بالشّام . وقيل : إنّه واد .

ينظر : معجم ما استعجم : (٤٨١/٢)، معجم البلدان : (٣٣٤/٢) .

(٣) هكذا - أيضاً - في ب . وفي أ : «فَتى وسيُوف». والبيتُ برواية المتن في ديوان الخوارج: (٤٠)، والأمالي: (٢٧٨/٢)، الأغاني: (٣٣٣/٦)، وزهر الآداب: (٩٦٦/٢)، والصّناعتين: (١٨٣)، وبرواية: «فتى لا يريد العزّ » في العقد الفريد: (٢٦٩/٣)، والتّبيان : (٤٣٠) .

وتذكّرْ ما قُلنا في قوله – تعالى – : ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾[1]: من عدمِ التّصريحِ؛ لئلاّ يُصرّوا – تعرف كون التّجاهُلِ والي سِحْرِها .

والسَّكّاكيّ – لرعايةِ الأدبِ، والاحترازِ عن إطلاقِ لفظِ التجاهُلِ على الله تعالى –؛ قال[2]: « لا أحبُّ تسميتهُ بالتّجاهُل »؛ فعبّر عنه تارةً بـ: (سوقِ المعلومِ مساق غيره)[3]؛ كما في علمِ البديعِ، وتارةً بـ: (الاستخبار)؛ كما قال في قسمِ[4] المعاني[5].

(١) سورة سبأ؛ من الآية : ٢٤ .

(٢) المفتاح : (٤٢٧) .

(٣) المصدر السّابق : (٤٢٧) .

(٤) في ب : « علم » .

(٥) المصدر السّابق : (١٩٢) .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار (٧٩)

تحقيق الفوائد الغياثية

تأليف

شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني
(ت ٧٨٦هـ)

تحقيق ودراسة

د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي
عضو هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

الجزء الثاني

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ

مكتبة العلوم والحكم
المدينة المنورة

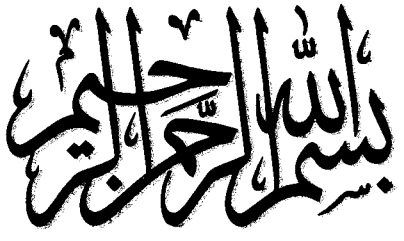

النَّوعُ الثَّالثُ(*): في القَصْر(**)

«وهو[١]: عبارةٌ عن تخصيص أحدِ الأمرين بالآخرِ وحصرِه فيه» .

وتقديمُه على أخواته؛ من نحو : الفصلِ والوصلِ، والإيجاز، وخلافه، هو النّظمُ الطّبيعيُّ؛ لأنّه لا يكون إلاّ بالنِّسبةِ إلى جُملةٍ واحدةٍ[٢]؛ بخلافِ ما فعلِ السَّكّاكيُّ؛ فإنّه أخّره عنها .

وهـو - القَصْر -[٣] **يَقَعُ للموصوفِ على الصِّفَة فلا يتعدّاها**؛ أي: لا يتعدَّى الموصوف[٤] تلك الصِّفة **إلى صفةٍ أخرى**؛ لأنَّ معناه فيه

(*) من الفنِّ الثّالث؛ من القانون الأوّل .

(**) « وهو في اللّغة : الحبس . ومنه قوله سبحانه وتعالى : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴾ [الرّحمن الآية : ٧٢] . اللّسان : (قصر) : (٩٩/٥) .

(١) هذا التّعريف نقله الكرمانيُّ بنصِّه عن مفتاح المفتاح للشّيرازيّ : (٦٧٧/١) . ويلحظ أنّ الشّيرازيّ ــ رحمه الله ــ أوّل من عرَّف القصر اصطلاحـًا بهذا التّعريف وسلك به هذه الوجهة؛ على وجه قارب أن يكون جامعـًا مانعـًا ولم يستدرك عليه من جاء بعده إلاّ إضافة قيد : « بطريق مخصوص » أو : « بطريق معهود »؛ كما هو الشّأن عند التّفْتازانيّ . ينظر تعريفه في المطوّل : (٢٠٤)، ومختصره على التّلخيص (ضمن شروح التّلخيص) : (١٦٦) .

(٢) وذلك بخلاف الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب؛ فإنّه لا يكون إلاّ بالنِّسبة إلى جملتين فأكثر .

(٣) كلمة : « القصر » ساقطة من أ، ب .

(٤) في الأصل زيادة : « القصر » ولا وجه لها .

تخصيصُ الموصوفِ بوصفٍ دون وصف ثانٍ؛ كقولكَ: (زيدٌ شاعرٌ لا منجِّمٌ)[١]. **وبالعكسِ**؛ أي: يقعُ للصّفة على[٢] الموصوفِ. **فلا تتعدَّاهُ**؛ [٣٣/أ] أي: لا تتعدَّى الصِّفةُ ذلكَ الموصـــوف **إلى موصوفٍ** / آخر؛ كقولك: (ما شاعرٌ إلا زيدٌ)[٣]؛ لأنَّ معناه فيه تخصيصُ الوصفِ بموصوفٍ دون موصوفٍ آخر .

والفرقُ بينهما : أنَّ الموصوفَ في الأَوَّلِ لا يمتنع أن يُشاركَه غيرُه في الوصف، ويمتنع في الثَّاني . وأنَّ الوصفَ في الثَّاني يمتنعُ أن يكونَ لغير الموصوفِ، ولا يمتنعُ في الأَوَّل .

والمرادُ بهذه الصِّفة : الصِّفةُ المعنويَّة؛ أي : معنًى قائم بالشَّيءِ خارجٌ عن حقيقته؛ سواءٌ كانَ اللَّفظُ الدَّالُ عليه جَامدًا أو مُشْتقًّا، اسمًا أو فعْلاً، لا النَّعت[٤]؛ فيشملُ[٥] قصرَ مثل : (ما جاء إلاَّ زيدٌ) و(ما في الدَّار إلاَّ زيدٌ) . وبهذا التَّوجيه سقطَ قولُ من يعْترض : إنَّ مثلَ قصرِ الفعلِ على الفاعل خارجٌ عنه .

ولغيرهما كالفعلِ[٦] **على مفعولٍ أو حالٍ أو تَمييزٍ**؛ أي : يقع

---

(١) أي : تخصيص زيد بالشَّاعريّة دون صفةِ التّنجيم .

(٢) في ب : « بعد » وهو خطأ ظاهر .

(٣) أي : تخصيص الشَّاعريّة بزيدٍ دون غيرِه من الموصوفين .

(٤) أي : النَّعت النَّحويّ .

(٥) في أ : « فيشتمل » .

(٦) في الأصل : « كمالفعل » والمثبت من أ، ب، ف .

القصرُ لغيرِ الصِّفةِ على الموصوفِ، ولغيرِ الموصوفِ على الصِّفةِ[١]؛ كما للفعلِ على المفعولِ، أو[٢] الحالِ، أو التَّمييز . وهذه العبارةُ أصحُّ من عبارة « المفتاح » فإنّه قالَ[٣]: « القصرُ يَجري ـ أيضًا ـ بين الفاعلِ والمفعولِ، وبين المفعولين، وبينَ الحالِ وذي الحالِ »؛ لأنَّ القصرَ في (ما ضربَ زيدٌ إلاّ عمرًا) ليسَ لزيدٍ على عمرو، بل لضربِ زيدٍ عليه، وكذا في (ما أعطيتُ زيدًا إلاّ درهمًا)؛ فإنّه ليسَ لزيدٍ على درهم، بل لإعطاء زيدٍ عليه، وكذا في الحالِ . نعم إنّه ذَكر[٤] في أواخر فصلِ القصرِ ما يُشعرُ بما قُلْنا؛ حيثُ قالَ في قوله : (ما ضربَ زيدٌ إلاّ عمرًا) [٥]: «الصِّفةُ المقصُورة على عمرو هي[٦] ضَرَبَ زيد »[٧].

مثال القصرِ على الحالِ؛ نحو : (ما جاءَ زيدٌ إلاّ راكبًا)، ومثالُه

---

(١) جملة : « ولغير ... الصِّفة » ساقطة من ب .

(٢) في ب زيادة « على » والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٣) ص (٢٨٨) بتصرّف يسير .

(٤) أي : صاحب المفتاح .

(٥) المصدرُ السَّابق : ص : (٢٩٧) بإسقاط جملة : «ما ضرب زيدٌ إلاّ عمرًا » من النّصّ . حيث أوردها الشّارح قبل النّصّ .

(٦) هكذا في الأصل، المفتاح . وفي أ، ب : « وهي » .

(٧) وبهذا يُعلم أنَّ السَّكّاكيَّ لم يُورد عبارته المتقدِّمة إلاّ على سبيل التّسامح وقد أدرك ذلك الكرمانيُّ؛ حينما عبّر بقوله : « وهذه العبارةُ أصحُّ من عبارة المفتاح ».

على التّمييزِ؛ نحو: (ما طابَ زيدٌ إلاّ نفسـًا) . وبحثُه[١] غـيرُ مذكـورٍ في « المفتاحِ » .

وكلُّها؛ أي : كلُّ أقسامِ القصرِ، **تنقسمُ إلى : قصرِ إفراد؛ ردًّا لمن يدّعي أمرين أو أحدهُما بلا ترجيح**؛ نحو : ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ**﴾[٢]، وهو من قبيلِ قصرِ الموصوفِ على الصِّفةِ . ومعناه : محمّدٌ مقصورٌ على الرِّسالة لا يتجاوزُها إلى البُعدِ عن الهلاك، كأنّهم أثبتوا له وصفين : الرِّسالة، وعدم الهلاكِ؛ فخصّص[٣] بوصفِ الرّسالةِ؛ فيكون الوصفُ الثّاني مسلوبـًا عنه، وهو قصرُ الإفرادِ .

وقصرِ قلبٍ ردًّا لمن يعتقدُ نفي ما يثبته أو إثباتَ ما ينفيه؛ نحو : ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَآ أَمَرْتَنِى بِهِ﴾[٤] ؛ مثالٌ لقصرِ[٥] الموصوفِ على الصِّفةِ منه؛ لأنّ عيسى ــ عليه السّلام ــ[٦] قال في مقامٍ اشتملَ على معنى : أنّكَ يا عيسى لم تقلْ للنّاس ما أمرتُك[٧]؛ بلْ قلتَ غير ما أمرتُك؛ لأنّي أمرتُك أن تدعو النّاسَ إلى أن يعبدوني، ثمّ إنّك دعوتهم إلى أن يعبدوا من

---

(١) أي : بحث القصر على التّمييز .

(٢) سورة آل عمران؛ من الآية : ١٤٤ .

(٣) في الأصل : « تخصيص » . والصّواب من أ، ب .

(٤) سورة المائدة؛ من الآية : ١١٧ .

(٥) في الأصل : «قصر» . وفي ب : « القصر »؛ والمثبت من أ وهو الأَوْلَى .

(٦) قوله : «عليه السّلام» ساقط من أ، ب .

(٧) في : أ، ب زيادة : « به »، وليست في المفتاح .

هو[١] دُوني[٢]، وهو قصرُ القلبِ .

اعلم : أنّ للقصرِ ستّ[٣] صورٍ؛ لأنّه :

إمّا قصرُ الموصوف / على الصِّفةِ، أو العكسِ؛ وهما إمّا قصرُ إفرادٍ، [٣٣/ب] أو قصرُ قلب .

والإفراديُّ فيهما على قسمين : لأنّ السَّامعَ إمّا أن يعتقدَ اتِّصافه بالوصْفين؛ كَمَن[٤] يعتقدُ أنّ زيدًا شاعرٌ ومنجِّمٌ؛ فتقول : (زيدٌ شاعرٌ لا منجِّمٌ)؛ فتقطع الشّركة، [وإمّا أن يَعْتقد أنّ زيدًا على أحد الوصفين؛ إمّا هذا وإمّا ذاك من غير ترجيحٍ][٥] فتقول: (زيدٌ هذا لا ذاك)؛ فتُعيِّن أحدهُما بالتَّرجيحِ . وكذا فيما يعتقدُ السّامعُ ثبوتَ الوصفِ

---

(١) « هو » ساقط من ب .

(٢) ويفصح عن هذا المعنى الآيةُ السَّابقةُ للآية المستشهد بها؛ وهي قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللهُ يَاعِيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ ﴾ سورة المائدة؛ من الآية : ١١٦ .

على أنّ القصر في الآية ليس لردِّ اعتقاد المخاطب ــ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً ــ بل لردّ اعتقاد غيره من السّامعين . توبيخًا وتبكيتًا لأولئك النّصارى الّذين يدّعون يوم القيامة أنّ عيسى أمرَهم أن يعبدوه وأمَّه، ولم يأمرهم بعبادة الله وحدَه .

(٣) في أ : « ثلاث » وصحّحت في الهامش .

(٤) في ب : « مكن » وهو تحريف بالتّقديم والتّأخير .

(٥) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب .

للموصوفين[١]، أو لأحدهما من غيرِ ترجيحٍ .

وسمّى السَّكّاكيُّ القِسْمين : بقصرِ الأفراد؛ بمعنى : أنّه يُزيلُ شركةَ الثّاني في الجملة[٢] .

وخصّصَ صاحبُ «الإيضاح» الأوّلَ به[٣]، والثّاني: بقصرِ التّعيين[٤].

والقلبيُّ : هو قصرُ الموصوفِ على وصفٍ مكانَ الوصفِ الّذي يعتقد[٥] السّامعُ ثبوتَه له؛ كقولك لمن يعتقدُ زيدًا منجّمًا لا شاعرًا : (زيدٌ شاعرٌ لا منجّم) . أو قصرُ الوصفِ على موصوفٍ مكان الموصوفِ الّذي يعتقده السّامعُ .

وسُمِّي قصرَ قلبٍ : لأنّ المتكلِّم يقلِبُ فيه حكمَ السّامع؛ فينفي ما أثبته، ويثبتُ ما ينفيه .

ولم يذكر السَّكّاكيُّ القسمَ الّذي يعتقدُ السّامعُ فيه ثبوتَ الوصفِ لأحدِ الموصوفين لا على التّعيين بلا ترجيحٍ لا بعموم ولا بخصوصٍ؛ لكن[٦] ذكره غيرُه[٧]، كما أنّ كلامَ المصنِّفِ ــ أيضًا ــ شاملٌ له،

---

(١) في ب : «للموصوف»؛ وهو خطأ ظاهر .

(٢) ينظر : المفتاح : (٢٨٨) .

(٣) أي : بقصر الإفراد .

(٤) ينظر : الإيضاح : (١٣/٣ ــ ١٦) .

(٥) في الأصل، ب : « يعتقده » بالإضمار ويناقضه الظّاهر بعده . والصّواب من أ .

(٦) في أ : « لكنه ».

(٧) كالخطيب القزوينيّ . ينظر : الإيضاح : (١٦/٣) . ثمّ إنّ السَّكّاكيّ وإن لم =

وهو كقولك : (زيدٌ شاعرٌ لا عمرو) لمن يعتقدُ أنّ أحدهما لا بعينه ـــ من غير ترجيحٍ ـــ شاعرٌ .

وطُرُقُه؛ أي : طرق القصرِ، **أَرْبَعَةٌ** :

الأوّلُ : **العطف**[1]؛ **كقولك** : (**زيدٌ شاعرٌ لا منجّمٌ**) في قصرِ الموصوفِ على الصِّفة؛ إفرادًا أو قلبًا بحسبِ اعتقاد السّامعِ .

أو لا عمرو؛ أي : كقولك : (زيدٌ شاعرٌ لا عمرو) في قصرِ الصّفةِ على الموصوف بالاعتبارين بحسبِ المقام[2].

وإذا كثُر المنفيُّ؛ أي : من الصِّفات في قصرِ الموصوفِ على الصِّفةِ، أَوْ من[3] الموصوفاتِ في قصرِ الصِّفةِ على

= يصرّح بهذا القسم لكنّه صرّح بقسيمه؛ وهو كون الموصوف على أحد الوصوفين لا على التّعيين من غير ترجيح؛ كما سبق إيرادُه في القصر الإفراديّ . وليس ثمّة مانع من تحقّق القسيم، ولعلّ السّكّاكيّ استغنى بأحدهما عن الآخر .

(١) ذكر بعض متأخّري البلاغيّين أنّ السّبب في تقديم طريق العطف على غيره من الطّرق الأخرى ـــ كونه أقوى دلالة على القصر؛ للتّصريح فيه بالإثبات والنّفي . ينظر: حاشية الدّسوقيّ على السّعد (ضمن شروح التّلخيص) : (١٨٦/٢)، بغية الإيضاح : (٩/٢)، دلالات التّراكيب . دراسة بلاغيّة . محمّد أبو موسى : (٨٨) .

(٢) يتضمّن طريق العطف ثلاث صور؛ العطف بـــ(لا) أو بـــ(بل) أو بـــ(لكن) و لم يمثّل المصنّف والشّارح ـــ رحمهما الله ـــ إلاّ للعطف بـــ(لا) اختصارًا، بينما مثّل السّكّاكيّ للعطف بـــ(لا) و(بل) وظاهر كلامه صلاحيّة العطف بـــ(لكن) وإن لم يمثّل لها . كما صرّح بذلك سعد الدّين في المطوّل : (٢١١) .

(٣) في الأصل : « ومن » والمثبت من أ .

الموصوف[١] **وربّما**؛ أي : طُلبَ **الاختصارُ قيلَ لا غيرُ**[٢]؛ أي : لا غير شاعر[٣]، أوْ لا غير زيد[٤]؛ بترك الإضافة لدلالة[٥] الحال عليه؛ وكذلك[٦] **ليسَ غيرُ، وليسَ إلاّ**؛ بتقدير : ليسَ غير شاعر، وليسَ إلاّ شاعرًا؛ في قصرِ الموصوف على الصِّفة، وبتقدير : زيدٌ شاعرٌ لا غير زيد، وليس شاعرٌ غيرَ المذكورِ، أو إلاّ المذكور؛ فتجعل النّفي عامًّا ليتناولَ كلَّ شاعرٍ يعتقده[٧] ممّن عدا زيدًا[٨]، في قصرِ الصِّفةِ على الموصوفِ .

---

(١) عبارة : « أي : من ... الموصوف » ساقطة من ب .

(٢) مثالُ كثرةِ المنفيِّ من الصِّفات في قصر الموصوف على الصِّفة : قولك لمخاطب يعتقد أنّ زيدًا يعلم النّحو، والصّرف، والعروض، وعلم المعاني، وعلم البيان ـــ : « زيد يعلم النّحو لا غير » .

ومثال كثرة المنفيّ من الموصوفات في قصر الصِّفة على الموصوف : قولك لمخاطب يعتقد أنّ زيدًا يعلم النّحو وعمرو وبكر وخالد ـــ : « زيد لا غير يعلم النّحو » .

(٣) في قصر الموصوف على الصّفة .

(٤) في قصر الصّفة على الموصوف .

(٥) في ب : « لذلك »؛ وهو خطأ ظاهر .

(٦) عبارة الشّارح : « أي : لا غير ... كذلك » ساقطةٌ من أ .

(٧) أي : المخاطب .

(٨) يقول طاش كبرى زاده في شرحه للفوائد الغياثيّة : (١٣٢) : « واعلم أنّ إيراد (ليس غير) و(ليس إلاّ) مع كونهما من طريق الاستثناء ليس لبيان طريق العطف؛ بل لبيان طريق الاختصار عند كثرة المنفيّ، وأمّا جعل (ليس) ههنا للعطف فبعيد » .

الثّاني : « **إلاّ** » **بعد النّفي**[١]؛ أيّ نفي كان؛ من: (ما) و(إن) و(ليس)؛ **نحو** : (**ليسَ زيدٌ**) **أو** (**ما زيدٌ**) **إلاّ شاعرًا** بالنّصب مع (ليس)، وبالرّفعِ مع (ما) في قصر الموصوفِ على الصِّفةِ؛ إفرادًا وقَلْبًا بحسبِ اعتقادِ السّامع، وكذا / في قصر الصفة على الموصوف؛ تقول : [أ/٣٤] (ما شاعرٌ إلاّ زيدٌ) إفرادًا وقلبًا بحسبِ المقام .

الثّالثُ : « **إنّما** » **ويتضمّنُ معنى** : « **ما وإلاّ** » بدليلِ صحّةِ انفصالِ الضّميرِ معه؛ نحو : (إنّما يضربُ أنا)؛ كانفصاله معهما[٢]؛ نحو : (ما يضرب إلاّ أنا)، **قال** الفرزدق[٣] :

---

(١) وهذا الطّريق هو ما عبّر عنه السّكّاكيُّ بقوله (المفتاح : ٢٨٩) : « النّفي والاستثناء» ويتّجه على تعبير المصنّف حصره الطّريق في «إلاّ » دون غيرها من أدوات الاستثناء . وكان الأَوْلَى ــ في نظري ــ أن يقول : الاستثناء بعد النّفي؛ معمّمًا الاستثناء في أدواته كما عمّم النّفي في أدواته .

ومن أدوات الاستثناء الأخرى : غير، سوى . وقد يتحقّق الاستثناء بحتّى، أو بدون . ونحوها .

(٢) أي : مع (ما وإلاّ) .

(٣) سبقت ترجمتُه ص (٣٤٣-٣٤٤) قسم التّحقيق . والبيتُ من الطّويل وهو في ديوان الشّاعر : (١٥٣/٢) برواية : « أنا الضّامن الرّاعي عليهم وإنّما .. ... » .

واستُشهد به في دلائل الإعجاز : (٣٢٨، ٣٤٠)، والمفتاح : (٢٩٢)، والمصباح: (٩٦)، والإيضاح : (٢٧/٣)، والتّبيان : (٢٩٣) . وهو في معاهد التّنصيص : (٢٦٠/١) .

أَنَا الذّائدُ[١] الحامِي الذِّمارَ وإِنَّـــما
يُدافعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْــلي

والذِّمارُ : ما وراء الرّجل ممّا يجبُ عليه أن يَحْمِيَه .

قال الرَّبْعيُّ؛ أي : عليٌّ[٢]بن عيسى الرَّبْعي، **نحويُّ بغداد** : (**إنّ**) **للتحقيق** [أي : كلمة إنّ للتّحقيق ولتأكيد إثباتِ المسندِ للمسند إليه][٣] **و(ما) مؤكِّدُه**[٤]؛ **لا نــافيــةٌ كــما قــال من لا خبرة له بالنّحــوِ**؛ قيل: عَــرَّضَ بــه للإمــام الــرّازي[٥][ومن قــال مــثل قــــول

---

(١) الذّائد : من الذّودِ؛ وهو الطّردُ أو الدّفعُ . ينظر : اللّسان : (ذود) : (١٦٧/٣) .

(٢) هو / أبو الحسن البغداديّ؛ أحدُ علماء العربيّة؛ له عدّة تصانيف في الــنّــحو؛ منها: « البديع »، و« شرح مختصر الجرميّ »، و« شرح الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ ». مات في المحرّم سنة ٤٢٠هـ، وعمره ٩٢ سنة .

ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد : (١٧/١٢، ١٨)، معجم الأدباء : (٧٨/١٤ ــ ٨٥)، وفيات الأعيان : (٢٩٥/٣)، سير أعلام النّبلاء : (٣٩٣/١٧) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وعلى مثله درج الشّارح .

(٤) إلى هنا نهاية قول الرّبعيّ . وسيرد ــ عمّا قليل ــ ما يدفع وَهْم الشّارح عندما أضاف إلى كلام الرّبعيّ ما ليس منه .

(٥) هو / أبو عبد الله، محمّد بن عمر بن الحسن التّيميّ البكريّ فخر الدّين الرّازيّ . تبحَّر في المنقول والمعقول؛ فكان إمامــاً مفسّرًا أُصوليــًّا فقيهــاً، متكلّمــاً يتوقّد ذكاءً . له مصنّفات كثيرة منها : « التّفسير الكبير »، و« نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز »، و« شرح مفصّل الزّمخشريّ » . توفّي بهراة سنة ٦٠٦هـ .

ينظر في ترجمته : الكامل في التّاريخ : (٣٥٠/١٠)، تاريخ الحكماء : (٢٩١ - =

الإمـــام الـــرّازي][1]. **فيزيد**[2] **تأكيدها؛ فيتضمّن معنى القصرِ، إذ القصرُ يُقصد به هذا المقصودُ إذا وقع في جوابِ المتردِّد**؛ أي : المقصودُ من القصرِ ـــ أيضـــاً ـــ تأكيدٌ للحكمِ على تأكيدٍ؛ لأنّك إذا قلتَ لمخاطبٍ يُردِّد المجيء الواقع بين زيدٍ وعمرو : (زيدٌ جاء لا عمرو)، ويكون قولُك: (زيدٌ جاء) إثباتـــاً للمجيء لزيدٍ صريحاً . وقولك : (لا عمرو) إثباتاً للمجيء لزيدٍ ضمناً مُؤكّداً لما عُلِمَ صريحاً .

والحاصلُ : أنّ الإمام [وغيره][3] قال : إنّ[4](إنّ) تدلُّ على الإثباتِ، و(ما) على النَّفي، والأصلُ بقاؤهما على ما كانا، وليسا متوجهين[5] إلى المذكورِ، ولا[6] إلى غير المذكور[7] للتَّناقضِ؛ بل أحدُهما للمذكورِ، والآخر لغير المذكور، وليسَ (إنّ) لإثباتِ ما عدا المذكور،

= ٢٩٣)، ووفيات الأعيان : (٨٢/٤ ـــ ٨٦)، سير أعلام النّبلاء : (٥٠٠/٢١ - ٥٠١) .

أمّا القِيل المتقدّم فقد نقله الكرمانيّ عن الشِّيرازيِّ في شرحه للمفتاح : (٦٨٩) .

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ب . ومثبت من أ ، وبه يتّضح المعنى .

(٢) في الأصل : « يزيد » . والصَّواب من أ ، ب، ف .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ .

(٤) « إن » ساقطة من أ .

(٥) في أ : « بمتوجّهين ».

(٦) « لا » ساقطة من أ .

(٧) في أ : « غير مذكور » .

و(ما) لنفي المذكور وفاقـًا؛ فتعيّن عكسه[١] وهو معنى القصْر[٢].

وقال الرّبعيّ : إنّها قولُ من لا خبرةَ له بالنّحوِ[٣]؛ لأنّها لو كانت نافيةً لَاقتضت التّصدُّر، ولاجتمع حرفُ النّفي والإثبات بلا فاصلة، ولجـــازَ نصبُ (إنّما زيدٌ قائمًا)؛ لأنّ الحرفَ ــ وإن زيدَ ــ يعملُ، ولكانَ معنى : (إنّما زيدٌ قائمٌ) يحقّقُ عدمَ قيام زيد، لأنّ ما يلي « ما » النّفي منفـــيٌّ؛ لكـــنّ التـــوالي الأربعةَ باطلةٌ؛ بل الوجهُ أنّها مُؤكّدة ــ كما مـــرّ .

وقال الأستاذُ ــ نصرةً للإمام ــ : مرادُه : أنّ كلمةَ (إنّما) هكذا؛ للحصرِ كسائر الكلماتِ المركّبةِ الموضوعةِ لمعنًى، لا أنّ لفظة (إنّ) ولفظة (ما) رُكّبتا وبَقيتا على أصلهما، حتّى لا يَرد عليه الاعتراضات؛ وما ذكره هو بيانُ وجهِ المناسبة، ولئلاّ يلزم النّقل الّذي هو خِلاف الأصلِ[٤].

---

(١) وهو أنّ (إنّ) لإثبات المذكور و(ما) لنفي غير المذكور .

(٢) ينظر : المحصول في علم الأصول؛ لفخر الدّين الرّازي : (١/٢١١ ــ ٢١٢) .

(٣) يبدو أنّ الشّارح العلاّمة ــ رحمه الله ــ وهِمَ في هذا الموضع، حيث نسب إلى الرّبعي ما لم يقله . فجملة : « إنّها قول من لا خبرة له بالنّحو » ليست من كلام الرّبعي؛ بل هي من كلام الإيجيّ تابع فيها السّكّاكيّ، الّذي عبّر عنها بقوله (المفتاح: ٢٩١) : « على ما يظـنّه من لا وقـوف له بعـلم النّحـو » يعـني بذلك الإمام الرّازيّ ــ رحمه الله ــ كما أبان شرّاح المفتاح (ينظر : شرح الشّيرازيّ : ٦٨٩، وشرح الجرجانيّ : ٥١١) فهو صاحب القول المعترض عليه ــ كما نصّ على ذلك الشّارح ــ والرّبعيُّ متقدّم على الفخر الرّازي؛ فكيف يعترض متقدِّمٌ على متأخّرٍ؟!. ثم لم تنقل كتب النّحو أنّ أحدًا قال بقول الرّازيّ ممّن سبق الرّبعيّ حتّى يوجّه قوله إليه . والله أعلم .

(٤) لم أقف على كلامه في أيٍّ من مؤلّفاته ــ الّتي بين يديّ ــ ولعلّه ممّا نقله تلميذه عنه =

وأمّا المنقولُ من الرّبعيِّ فهو من باب إيهامِ العكسِ؛ فإنّه لَمَّا رأى أنَّ القصر تأكيدٌ على تأكيدٍ ــ ظنَّ أنَّ كلَّ ما كان تأكيدًا على تأكيدٍ كان قصرًا؛ وــ أيضــًا ــ : يلزم كون مثل : (والله إنَّ زيدًا لقَائم) قصرًا؛ لأنّه تأكيدٌ على تأكيد؛ وــ أيضــًا ــ : يلزم تخصيص كونه للحَصْر بما وقعَ في جوابِ المتردّد[1]، لكنّه للحصر في جميع المواضع؛ فهو / ممّن خَطّأَ [٣٤/ب] فأخطأ؛ ومع إمكان أن يُحْملَ على محملٍ صحيحٍ[2] لا حاجة إلى مثل هذا التّشنيع على مثلِ الإمامِ؛ ذلكَ الرَّجلِ الفاضلِ، والفحلِ البازلِ[3]. نعــم، يردُ عليه في بيانِ وجه المناسبة : إن[4] قولك : « ما » لنفيِ غير المــذكور؛ كنفيِ غيرِ قيامِ زيدٍ في قولك : (إنّما زيدٌ قائمٌ) عمّ يتعيّن ؟! لِمَ لا يجوزُ أن يكون لنفيِ قيامِ غير زيدٍ ؟! .

الرّابعُ : التّقديــم[5]؛ نحــو : (أنــا كفيــتُ مهــمّك

= عنه مباشرة .

(١) لأنّه بهذا التّصوّر ــ تصوّر الرّبعيّ ــ إنّما يصدق في جواب المتردّد؛ كما سبق أن أوضحه بقوله : «لأنّك إذا قلت لمخاطب يــردّد المجــيء الواقع بين زيد وعمرو : (زيد جاء لا عمرو) يكون من قولك : (زيد جاء) إثباتــًا للمجيء لزيد صريحــًا . وقولك : (لا عمرو) إثباتــًا للمجيء لزيد ضمنــًا مؤكّدًا لما علم صريحــًا ».

(٢) كالّذي حمل عليه الأستاذُ ــ نصرةً للإمام ــ .

(٣) في أ، ورد تمام العبارة هكذا : « التّشنيع على الأئمّة الأفاضل، والفحول البَوازل » .

(٤) في ب : «لأنّ» وهو تحريف بالزّيادة .

(٥) أي : تقديم ما حقّه التّأخير .

وحدي) أو (لا غيري) إفرادًا[١] أو قلبًا[٢] بحسبِ المقام؛ هذا في قصرِ الصِّفةِ على الموصوف . وتقولُ في قصرِ الموصوفِ على الصِّفةِ : (تَميميٌّ أنا)؛ قصرَ إفرادٍ[٣] أو قلبٍ[٤] حسبما يقتضيه المقامُ . وبحثُ شرائطِ التَّقديم له قد تقدَّم مرّةً[٥].

وللقصرِ طريقانِ آخران : توسُّطُ ضميرِ الفصلِ، وإيرادُ المسندين معرفَتين ـــ كما صرّح به[٦]؛ حيثُ قال[٧]: « وقد يقصدُ به الحصرَ في المبتدأ » في باب ضميرِ الفصلِ، وحيثُ قال[٨] : « مع أنّه إذا أُريد به الحقيقة أفاد حصرها في المبتدأ » في تعريف الطَّرفين، و لم يذكرهما ههنا[٩] اقتفاءً بالسَّكّاكيِّ .

لا يقالُ : إنّما لَمْ يذكرهما السَّكّاكيُّ ههنا لتقدُّمهما . لاستلزامه عدم ذكرِ التَّقديم لتقدُّمِه أيضًا[١٠].

---

(١) لمن يعتقد أنّك وزيدًا كفيتماه مهمّه .

(٢) لمن يعتقد أنّ كافي مهمّه غيرك .

(٣) لمن يرددك بين قيس وتميم .

(٤) لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس .

(٥) راجع ص (٤١٤) قسم التّحقيق .

(٦) أي : المصنِّف .

(٧)ص (٤٤٥) قسم التّحقيق .

(٨) ص (٣٥٩-٣٦٠) قسم التّحقيق .

(٩) في الأصل : « هذا » ولا وجه له . والصَّواب من أ، وعلى مثلها درج الشّارح . والكلمة ساقطة من ب .

(١٠) في أ زيادة : « في الكتابين » أي : مفتاح العلوم، الفوائد الغياثيّة . و لم أثبتها لما =

بلى لو قيل في الجوابِ : لأنَّ الأربعةَ لا تكونُ إلاّ للحصرِ، وهما قد يكونان لغيره لَاتَّجه .

لكن يندفعُ السّؤالُ عن « المختصر » لا عنِ « المفتاح »؛ لأنَ الفصل عنده مُستلزمٌ للتّخصيص ــ كما قال[١]: « وأمّا الحالةُ الّتي تقتضي الفصل فهي[٢] إذا كان المرادُ تخصيصَه للمسندِ بالمسندِ إليه[٣]؛ كقولك : (زيدٌ هو المنطلقُ » .

واعلم[٤]: أنَّ الأربعةَ يشملُها أمرٌ واحدٌ يشترك في الأربعة؛ **وهو أنّك للمُخاطبِ تسلِّم صوابــًا، وتَرُدُّ[٥] خطأً؛ فالصّوابُ : الحكمُ . والخطأُ : التَّخصيصُ؛** وهو أنَّ المخاطبَ في كُلِّ حكمٍ حاكمٌ بحكمٍ مشوب[٦] بخطأٍ وصوابٍ، وأنت تُسلِّمُ صوابه وتردُّ خطأه . فالصّوابُ : الحكمُ؛ أي : نفسُ الإسنادِ المجرّدِ، والخطأُ هو : التّخصيص والتّعيين .

أَمّا في قصرِ القلبِ؛ فالصّوابُ حكمُ المخاطبِ بحسبِ الاعتقادِ[٧]

= يوحي به السِّياق حينئذٍ من أنّ الكتابين للسّكّاكيّ . وليس أحدهما كذلك .

(١) المفتاح : (١٩١) .

(٢) هكذا ــ أيضــًا ــ في مصدر القول . وفي أ : « وهي » .

(٣) هكذا ــ أيضــًا ــ في مصدر القول . وفي أ : «تخصيص المسند بالمسند إليه».

(٤) كلمة : « واعلم » ساقطة من ب .

(٥) في ب : « وتَرْدُد »والصَّواب الإدغام .

(٦) المَشُوبُ : المخْلوطُ . ينظر : اللِّسان : (شوب) : (١/٥١٠) .

(٧) في أ : « اعتقاد » وكلاهما يستقيم به المعنى المراد .

كون الموصوفِ على أحد الوصفين[١]، أو كون الوصفِ لأحد الموصوفين[٢]، والخطأُ تعيينُ حكمه وتخصيصُه .

وأمّا في الإفراد؛ فالصّوابُ مطلقُ الحكمِ بحسبِ الاعتقاد، والخطأ تعيينُه وتخصيصُه بالكلّ [و][٣] في « المفتاح »، لم يتعرّضْ بالصّريحِ[٤] للزوم تعينِ كون الصّوابِ هو الحكم، والخطأ هو التّخصيص . ولعلّه[٥] لمجالِ[٦] المناقشةِ في قصر الإفراد من كون الخطأ فيه هو التّخصيص أو لغيره[٧] / [٣٥/أ] ـــ والله أعلم ـــ . هذا على ما في النُّسخةِ الّتي قرأناها على المصنّفِ . وفي بعضِ النُّسخِ : (والخطأ التّعميمُ أو التّخصيصُ) فلا حاجةَ[٨] إلى ما

---

(١) في قصر الموصوف على الصّفة .

(٢) في قصر الصّفة على الموصوف .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٤) هكذا في الأصل، ب، وهو الصّواب؛ لأنّ السّكّاكيّ لم يفصح عنه محضًا خالصًا بخلاف ما جاء في أ، : « بالتّصريح » الّذي ينبئ عن البيان والظّهور . ينظر : اللّسان : (صرح) : (٢/٥١٠) .

(٥) في الأصل : « لعلمه » وهو تحريف بالزّيادة . والصّواب من أ .

(٦) في أ : « بمجال » .

(٧) عبارة : « ولعلّه ... لغيره » ساقطة من ب . ومراد الشّارح بهذه العبارة : أنّ السّكّاكيّ ـــ رحمه الله ـــ لم يُفْصح صراحة بتعيين كون الصّواب هو الحكم، وكون الخطأ هو التّخصيص خروجًا ممّا يمكن أن يتّجهَ عليه في قصر الإفراد؛ إذ أنّ التّخصيص فيه لا يسلم من اعتراض .

(٨) في الأصل : « ولا حاجة » والأولى من أ، ب .

ذكرناهُ[١].

ثمّ يختصُّ كلٌّ من الطُّرقِ الأربعةِ **بأمرٍ** :

فالأوّلُ[٢]: **بأنّه نصٌّ نفيـًا وإثباتـًا**[٣]؛ أي : التّعرّض في الطّريقِ العطفي[٤] للمُثْبت والمنفي منصوصٌ[٥]؛ إمّا بخصوصه؛ نحو : (زيدٌ شاعرٌ لا مُنجِّم)، وإمّا بعمومه؛ نحو : (زيدٌ شاعرٌ لا غير) . والطُّرقُ الأخيرةُ الأصلُ فيها النّصُّ بما يُثبت دون ما ينفي؛ نحو : (ما أنا إلاّ تَميميٌّ)، و(إنّما أنا تميميٌّ)، و(تميميٌّ أنا) .

والثّاني[٦]: **بأنّه لا يجتمعُ مع الأوّل** بخلافِ الأخيرين[٧]؛ فإنّهما يجتمعانِ مع الأوّل؛ فلا تقول : (ما زيدٌ إلاّ قائم؛ لا قاعدٌ)؛ لكن تقول: (إنّما أنا تميميٌّ لا قيسيٌّ)، و(تميميٌّ أنا لا قيسيٌّ) **إذْ** « **لا** »؛ أي : [لا][٨] العاطفة . **لا تدخلُ على ما دخله نفيٌ**؛ لأنّ من شرط منفيِّها أن

---

(١) من التّعليل لصنيع السّكّاكيّ، لأنّ عِبارةَ النُّسخِ الأخرى : « والخطأ التّعميم أو التّخصيص » لا يتّجه إليها نقدٌ .

(٢) أي : طريق العطف .

(٣) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف بالعطف بالواو . وفي ب : « أو إثباتـًا » وهو خطأ ظاهر؛ لوجوب اجتماع النّفي والإثبات .

(٤) في ب : « القطعيّ » وهو تحريف مع تصحيف .

(٥) كلمة : « منصوص » ساقطة من ب .

(٦) أي : طريق النّفي والاستثناء .

(٧) أي : طريق (إنّما)، وطريق (تقديم ما حقّه التّأخير) .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

لا يكون منفيـــًا قبلها بغيرها من كلمات النّفي[١].

قال في « المفتاح »[٢]: « الأَوَّلُ : لا يجامعُ الثّاني »، والأمرُ فيه سهلٌ[٣]؛ لأنّ المنافاةَ لا تكون إلاّ من الطّرفين، اللّهمَّ إلاّ أن يُقال:لَمّا كان عدمُ الاجتماعِ مع الثّاني[٤] لا يختصُّ بالأوّل؛ لأنّ الثّالثَ ـــ أيضـــًا ـــ لا يجتمعُ مع الثّاني بخلافِ عدم اجتماعه مع الأَوَّل؛ فإنّه يختصُّ بالثّاني ـــ عدلَ عنه إلى هذه العِبَارة[٥].

و« غـــير » **حُكمُه في هذا حكمُ « إلاّ »**؛ الظّاهرُ أنّ هذا إشارةٌ إلى عدم اجتماعه - أيضـــًا - مع الأَوَّل . لكن قال في « المفتاح »[٦]: «واعلم: أنّ حكمَ « غَير » حكمُ « إلاّ » في إفادة القصرين وامتناعِ مُجامعة

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : (٢١٦/٢)، وشرح قطر النّدى وبلّ الصّدى : (٢٦٤)، وإلى ذلك أشار ابن مالك في نظمه (١٧١) :

وَأَوْلِ (لكن) نَفْيـــًا أَوْ نَهْيـــًا وَ(لاَ) نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ إِثْـــبَاتـــًا تَلاَ

(٢) ص (٢٩٣)؛ بتقديم « الأَوَّل » وجعله هو الّذي لا يلزم « الثّاني » وهـــذا بخـــلاف ما أورده المصنِّف الّذي جعل « الثّاني » هو الّذي لا يلازم « الأَوَّل » .

(٣) أي : مخالفة المصنّف للسّكّاكيّ؛ في عدوله عن عبارته .

(٤) عبارة : « اللّهمّ ... الثّاني » ساقطة من ب .

(٥) وهي قول المصنّف : « والثّاني بأنّه لا يجتمع مع الأَوَّل » ولا شكّ أنّ في هذا العدول من المصنّف، وما اقترن به من تعليل من الشّارح ما ينبئ عن عمق فهمهما، ودقّة تعبيرهما .

(٦) ص : (٣٠٠) بحذف التّمثيل للإفراد والقلب .

«لا» العاطفة؛ تقولُ : (ما جاءني غيرُ زيدٍ)؛ إمَّا إفرادًا[١]، أو قلبـًا[٢]، ولا تقول: (ما جاءني غيرُ زيدٍ لا عمرو) » .

بخلاف (**إنَّـما**)؛ فإنّهـا تجتمع[٣]مع الأوّلِ؛ وإن كان - لكونه[٤] في معنى الثّاني - مُقْتَضيـًا أن لا تجتمع معه؛ **لأنّ النَّفـي فيـها ضمنيٌّ** لا صَريحٌ[٥]؛ **كما يجوزُ** أن يقال : **(امتنعَ عن المجيء زيدٌ لا عمرو)** مع عدم جـوازِ أن يقال: (ما جاء زيـدٌ لا عمرو)؛ لأنّ النَّفي فيه - أيضـًا - ضمنيٌّ .

وأمّا جوازُ اجتماعِ التَّقديمِ مع الأوّلِ فظاهرٌ .

وهـذا إذا لَـمْ يكـن المـذكـورُ بعـده مُخْتصاً؛ أي : جواز اجتماع (إنّما) مع الأوَّلِ إذا لم يكن الوصفُ المذكورُ بعد (إنّما) ممّا له في نفسـه اختصـاصٌ بالموصوف المذكور[٦]؛ كقوله -تعالى-: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾[٧]؛ فإنّ كلّ عاقلٍ يعلمُ أنّ الاستجابةَ

---

(١) لمن يقول : جاء زيد مع جاءٍ آخر . المفتاح : (٣٠٠) .

(٢) لمن يقول : ما جاء زيد وإنّما جاء مكانه إنسان آخر . المصدر السّابق (٣٠٠) .

(٣) في الأصل : « تجامع »، والمثبت من أ، ب؛ لأنّ كلمة (تجامع) تتعدّى بنفسها .

(٤) في أ : « كونه ».

(٥) فتقول : « إنّما أنا تميميّ لا قيسيّ ».

(٦) لأنّ الاختصاصَ يَدفعُ تصوّر الشّركة؛ فلا حاجة في نفيها؛ لعدم تصوّرها أصلاً .

(٧) سورة الأنعام؛ من الآية : ٣٦ .

لاتكونُ إلاّ ممن يسمعُ ويعقلُ؛ وهذا[١] عند السَّكّاكيِّ[٢]، لكن قال في «دلائل الإعجاز»: ذلك شرطُ الحُسن[٣] . **فلا يقالُ : إنّما يَعْجَلُ من يَخْشَى الفَوْتَ لا مَنْ / يَأْمَنُه**؛ لأنّ التّعجيلَ له اختصاصٌ بالموصوفِ [٣٥/ب] المذكورِ؛ أي: خاشي[٤] الفوت لأن من[٥] لم يخشَ الفوتَ لم يعجل .

و« **إلاّ** »؛ أي : وكلمة « إلاّ » **تقابلُ الإصرار**؛ أي : تُستعملُ في مقابلةِ اعتقادِ مُخاطبٍ يكون عند المتكلّمِ مرتكبـًا للخطأ مُصرًّا عليه . إمّا **تحقيقـًا**، وذلك إذا أُخرجَ الكلامُ على مُقتضى الظّاهر؛ **نحو** ﴿ **مَآ أَنتُمْ إِلاَّ**

---

(١) في ب : « هذا » بدون العطف . وفي أ : « هكذا » .

(٢) ينظر : المفتاح : (٢٩٣ ــ ٢٩٤) .

(٣) ينظر : ص : (٣٥٣) وفي ذلك يقول : « وممّا يجب أن يعلم : أنّه إذا كان الفعل بعدها فعلاً لا يصحّ إلاّ من المذكور ولا يكون من غيره؛ كالتّذكر الّذي يعلم أنّه لا يكون إلاّ من أُولي الألباب لم يحسن العطف بـ "لا" فيه؛ كما يحسن فيما لا يختصّ بالمذكور ويصحّ من غيره » .

ويفسّر هذا بقوله : « تفسير هذا : أنّه لا يحسن أن تقول : (إنّما يتذكّر أولو الألباب لا الجهّال)، كما يحسن أن تقول : (إنّما يجيء زيد لا عمرو) » .

وقد استوجب هذا الرّأيَ ومال إليه بعض من جاء بعدَه من البلاغيّين؛ كالخطيب القزويني في التّلخيص : (١٤٤)، والإيضاح : (٣٤/٣)، والجرجانيّ في المصباح : (٥١٩) .

(٤) في الأصل، ب : « يخاشي » . والمثبت من : أ .

(٥) في الأصل : « لا من » بدلاً من « لأن من » . وهو تحريف بالنّقص . والصّواب من أ، ب .

بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ الرَّحْمَـٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾[١]، فإنّه ما قالَ الكفّارُ للرُّسلِ : ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ﴾[٢] إلاّ والرُّسلُ عندهم في معرضِ المنتفي[٣] عنهم البشريّة، والمُنْسَلخِ عنهم حكمُها؛ بناءً على جَهْلهم أنّ الرّسولَ يمتنعُ أن يكون بشرًا؛ فجعلوا الرُّسلَ كأنّهم بادِّعائهم النُّبوة قد أخرجُوا أنفسهم عن أن يكونوا بَشَرًا مثلهم . فإصْرارُهم على دعوى الرِّسالة - بناءً على اعتقادِ الكُفّار - إصرارٌ[٤] على أن لا يكونوا بشراً؛ فَقَلَبُوا[٥] وقالوا : ﴿مَآ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ﴾، وكذا في قوله : ﴿إِنْ أَنتُم إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾ .

وأمّا [نحو][٦] ﴿إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[٧] فمن باب المجاراة[٨]

---

(١) سورة يس؛ من الآية : ١٥ .

(٢) سورة إبراهيم، من الآية : ١٠ . وفي أ : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ .

(٣) في ب « المنفيّ » .

(٤) في الأصل :«إصرارًا » والصّواب من : أ، ب .

(٥) في أ : « فغلبوا » .

(٦) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، أ، ف . ومثبت من : ب . وأثبتّها ليعمّ الحكم كلّ آية مشابهة .

(٧) سورة إبراهيم؛ من الآية : ١١ .

(٨) المجاراة : التّماشي مع الغير . وجاراه مُجَارَةً وجِراء؛ أي : جرى معه . ينظر : اللّسان : (جري) : (١٤/١٤١) .

مع الخصمِ للتَّبْكيت[١] في المَعْثر[٢]؛ كما تقول : (أنت صادقٌ في كلِّ ما تقولُ؛ لكن ما حيلتُك في دعواي هذه)؛ هذا جواب سؤالٍ، تقديرُ السُّؤالِ : إنّه اسْتُعملُ حرفُ النَّفي، و(إلاّ) هاهنا ــ لا في مُقابلةِ الإصرارِ؛ لأنَّ الكُفّارَ لا يقولون : إنهم ليسوا ببشر فضلاً عن الإصرارِ . الجوابُ : إنّه من باب المجاراة والتَّماشي مع الخَصْمِ، وإرخاءِ العنانِ معه؛ لتَبْكِيتِه؛ أي : إلزامه وإسكاتِه في المَعْثَر[٣]؛ كما قد يقولُ من يخالفك فيما ادّعيت : أنّك من شأنكَ كيت وكيت؛ فأنت تقول : نعم؛ إنّي من شأني كيت وكيت، وأنت[٤] صادقٌ في كلِّ ما تقول، لكن[٥] ما حيلتُك في دعواي هذه ؟؛ وكيف يقدحُ ذلك فيها ؟[٦].

---

(١) التّبكيتُ : التَّقْريعُ والتَّوبيخُ . اللّسان : (بكت) : (٢/١١) .

(٢) المَعْثَرُ : موضع العثرة؛ وهي الزَّلّة . ومنه العاثور؛ وهو : ما يُعدّ ليُوقع فيه آخر . ينظر : اللّسان : (عثر) : (٤/٥٣٩ ــ ٥٤٠) .

(٣) فكأنّ الرّسل قالوا : سلّمنا أنّنا بشر؛ فإنّه حقٌّ؛ لكن لا نمنع أنّها لا تجامع الرّسالة؛ فإن ﴿اللهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [سورة إبراهيم، من الآية : ١١] . المصباح للجرجانيّ : (١/٥٢٣) .

(٤) في ب : « فأنت » . وفي أ : « أنت » .

(٥) كلمة « لكن » ساقطة من أ .

(٦) وهذا النَّوعُ من الكلام يُسمِّيه المنطقيّون بالقولِ الموجب، وهو من أساليب الكلام المنْصِف .

وفي « المفتاح » بدل قوله : « للتّبكيت في المعثر »: « ليعْثُر حيثُ يُراد تبكيته »[١]؛ وبين العبارتين فرقٌ[٢].

وإمَّا ادِّعاءً؛ قسيمٌ لقوله : إمّا تحقيقـًا . وهذا فيما أُخرجَ الكلامُ لا على مُقتضى الظاهر؛ **نحو**: ﴿ **إِنْ أَنتَ إِلاَّ نَذِيرٌ** ﴾[٣] **كأنّه للمُبالغة**؛ أي: لمبالغته عليه [السّلام][٤] وشدّة حرصه على هدايتهم، وتهالُكه عليهم؛ حتّى قيل : ﴿ فَلَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ ﴾[٥] **جُعل ممـّن يظنُّ أنه يملكُ هدايتَهم** مصرًّا عليه، ونُـزِّلَ ــ صلّى الله عليه وسلّم ــ منْزلته[٦]؛ فجيءَ بالنّفي والإثبات؛ أي : أنت نذيرٌ لا هاد .

ثمَّ الأصلُ : ما ضربَ زيدٌ إلا عمرًا؛ بعدَ الفراغِ عن القصرِ بين

---

(١) ص : (٢٩٤) .

(٢) حيث إنّ التّبكيتَ في عبارة المصنّف متعلّقٌ تعلّقـًا مباشرًا بالمحاراة وثمرةٌ لها، بخلافه في عبارة السّكّاكيِّ؛ إذ أنّ التّبكيت فيها متعلّق بالمعثر، والمعثر متعلّق بالمحاراة . وكلتا العبارتين ناسبتـا مقامهما؛ فعبارة المصنّف بلا واسطة وهي أليق بـ« المختصر »، وعبارة السّكّاكيّ منطقيّة التّسلسل . وهي أليق بـ« المفتاح »؛ حيث التّفصيل والإيضاح.

وإذا كان في إيجاز عبارة المصنّف ما يحمد له؛ فإنّ في التّنبيه لما بين العبارتين من الفرق ما يحسب ــ أيضـًا ــ للكرمانيّ .

(٣) سورة فاطر؛ الآية : ٢٣ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٥) سورة الكهف، من الآية : ٦ .

(٦) في أ : وردت الجملة هكذا : « وينَزّل منْزله ».

[٣٦/أ] الصِّفة والموصوفِ شرعَ في غيرهما، ولم يذكرْ / منه إلاّ قصر الفعلِ على المفعول؛ لظهورِ الباقي . والأصلُ في قصرِ الفعل [على المفعول][١] أن[٢] تقول : (ما ضربَ زيدٌ إلا عمرًا)؛ أي : لم يقعْ ضربُه إلاّعلى عمرو؛ فلا يمتنعُ[٣] كونُ عمرو[٤] مضروبـًا لغيره، ويمتنعُ كونُ زيدٍ ضاربـًا لغيرِه[٥].

ويجوزُ : (**ما ضربَ إلاّ عمرًا زيدٌ**)؛ بتقديم (إلاّ عمرًا) على (زيدٍ)؛ **لكنّه قليلٌ؛ لأنّه قصرَ الشَّيء** وهو الضَّرْب **قبلَ تمامه**؛ أي : قبلَ تقييده بالفاعلِ؛ وهو خلافُ المرادِ؛ **لأنَّ المقصورَ** على عمرو فيه **هو الضّربُ المقيّدُ**؛ أي : ضرب زيدٍ **دون المطلقِ**؛ أي : لا[٦] الضّرب مُطلقـًا، وعلى هذا .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من أ، ب .

(٢) « أَنْ » ساقطةٌ من أ .

(٣) في أ : « ولا يمتنع » .

(٤) سقطت كلمتا : « كون عمرو » من أ .

(٥) سقطت عبارة : «ويمتنع ... لغيره » من ب .

(٦) سقطت : « لا » من ب . ولا بدَّ منها .

خـــاتـــمةٌ :

لا بدَّ في الاستثناء من المستثنى منه؛ لكون (إلاّ) للإخراج؛ واستدعاء الإخراجِ مُخرجـــاً منه . **ومن عُمُومه**؛ أي : المستثنى منه، **لعدمِ المخصّصِ وامتناعِ التّرجيح**؛ أي : ترجيح أحدِ المُتساويين، **بلا مُرجِّحٍ** . **ومن المُناسبة** بين المستثنى والمستثنى منه في الجنس؛ أي : كونه بحيث يتناولُه ويدخلُ فيه وفي الوصف؛ أي : في مثل : الفاعليّة، والمفعوليّة، والحاليَّة، وغيرها . **فيُقدّرُ إذا قُدِّر**؛ وذلك في الكـــلامِ النّاقص ــ أي : فيـــما لا يكـــونُ المستثـــنى منه مَذْكورًا ــ وهو الاستثناءُ المفرّغُ . **أعمّ عامٍّ يتناولُ المستثنى؛ فـــ(ما ضربتُ إلاّ زيدًا)؛ أي: «أحدًا»**؛ أي : يُقدَّر « أحدًا » مفْعولاً لقوله : « ضربتُ »؛ لأنّه عامٌّ مُناسبٌ للمستثنى في الجنسِ والوصفِ، و**(إلاّ راكبـــاً)؛ أي : «على حال»**؛ أي: ما ضربتُ على حال إلاّ راكبـــاً، والمقدّر فيه ذلك لمناسبته[1] له، و**(إلاّ تأديبـــاً)؛ أي : لغرضٍ**[2]؛ أي : ما ضربتُ لغرضٍ إلاّ تأديبـــاً. وهذا ليسَ في «المفتاح»[3].

---

(١) في الأصل : « لمناسبة »، والصَّواب من : أ، ب .

(٢) في الأصل : « للغرض »، والمثبت من : أ، ب، ف .

(٣) مراده بما ليس في المفتاح قول المصنّف : «وإلاّ تأديبـــاً؛ أي لغرض »؛ إذ الأمثلة الأخرى منصوصٌ عليها في المفتاح . ينظر : ص (٢٩٩) .

وبه[١] يُعرفُ الفرقُ بين : (ما اختارَ إلاّ منكم فارسـًا)، و(إلاّ فارسـًا منكم)؛ فإنّ معنى الأوّلِ : ما اختارَ فارسـًا من قوم إلاّ منكم؛ فقصرَ اختيارَ الفارسِ عليهم . ومعنى الثّاني : ما اختارَ منكم أحدًا متّصفـًا[٢] بأي وصفٍ كان إلاّ فارسـًا؛ فقصرَ الاختيارَ منهم على الفارس . والأوّلُ أبلغُ في المدحِ؛ كما في قول الشّاعر[٣]:

لَوْ خُـيِّرَ المِنْبَـرُ فُـرْسَانَهُ مَا اختارَ إلاّ مِنْكُمُ فَارِسـًا[٤]

لاقتضائه انحصار الفرسانِ فيهم[٥]؛ بخلاف الآخر؛ فإنّه لا يدلُّ على هذا الانحصار؛ بل على انحصار المختارِ مِنْهم في الفُرسَان / . [٣٦/ب]

---

(١) أي : بما ذكر من أن المستثنى منه المقدّر يجب أن يكون عامـًّا ومناسبـًا للمستثنى .

(٢) في الأَصل : « منتصفـًا » والصَّواب من أ، ب .

(٣) البيت من السّريع . وقائله : إسماعيل بن محمّد؛ المعروف : بالسّيِّد الحِمْيَريّ . قاله ضمن أبياتٍ يمدح فيها السّفّاحَ العبّاسيَّ وقد خطب يومـًا فأحسن .
والبيتُ في ديوان الشّاعر : (٢٥٩)، والأغاني : (١٧٥/٤)، وحسن التّوسّل إلى صناعة التّرسّل؛ لشهاب الدّين الحلبيّ : (١٧٦)، ونهاية الأرب للنّويريّ : (٨٥/٧) .
واستُشهد به في دلائل الإعجاز : (٣٤٤)، والمفتاح : (٢٩٩)، والإيضاح : (٤٤/٣)، والتّبيان : (٢٩٢) .

(٤) في الأَصل: « ما اختار منكم إلاّ فارسـًا »؛ وبه ينكسر الوزن . والصَّواب من أ، ب. مصدر البيت .

(٥) في أ : « منهم » .

والثّالثُ : ويختصُّ الطّريقُ الثّالث[١] **بأنّه يفيدُ الحصْرَ في الجزءِ الأخيرِ من الكلامِ**؛ فالحصرُ في (إنّما أعطيتُ زيدًا درهمًا) على الدِّرهم، وفي (إنّما أعطيتُ درهمًا زيدًا) على زيد . **فلا يجوزُ فيهِ من التّقديمِ والتّأخيرِ ما جاز في الثّاني**؛ أي : في الطّريق الثّاني؛ وهو : « ما وإلاّ » **للإلباسِ**؛ لأنّ الحصرَ فيه[٢] دائمًا في الجزءِ الأخيرِ؛ لأنّه بمنْزلةِ المستثنى؛ فإذا قُدِّمَ أو أُخِّرَ تَغَيَّرَ القَصْرُ والْتَبَسَ الأمر؛ بخلافِ « ما وإلاّ »؛ فإنّ الحصرَ دائمًا فيه فيما بعد (إلاّ) سواءٌ[٣] أُخِّر ما قبل (إلاّ) عمّا بعدها، أو خُلِّي في مكانه؛ فلا إلباس[٤]؛ **ولأنّ ذلكَ هو الأصلُ دون هذا**؛ أي : ولأنّ الطّريقَ الثّاني هو الأصلُ في بابِ القصر؛ وهذا الطّريقُ فرعٌ[٥] عليه، ويجوزُ في الأصلِ ما لا يجوزُ في الفرعِ تحقيقًا لمزيّةِ[٦] الأصلِ، وحَطًّا لمرتبةِ[٧] الفرعِ .

---

(١) أي : طريق : (إنّما) .

(٢) أي : طريق : (إنّما) .

(٣) في الأصل : « الاستواء » وهو خطأ ظاهر .

(٤) في أ : « التباس » والمعنى واحد .

(٥) كان الأولى بالكرمانيّ ــ رحمه الله تعالى ــ أنْ يلتزم بتعبير السَّكّاكيّ؛ وهو قوله (المفتاح /٣٠٠) : « وهذا كالفرع عليه »؛ وذلك لأنّ إفادة طريق (إنّما) للقصر هي بالوضع أيضًا .

(٦) هكذا في الأصل، ب؛ وهو الأوْلَى . وفي أ : « لمرتبة » .

(٧) في ب : «لمزيّة » وفيه تحريف وتصحيف؛ إذ لا مزيّة للفرع إذا ما قورن بالأصل .

والرَّابعُ : ويختصُّ الطَّريقُ الرّابعُ، **بأنّه ذوقيٌّ لا وضعيٌّ**؛ أي: بأنّ دلالته على القصرِ دلالةٌ[1] ذوقيّة لا وضعيّةٌ لُغَويّةٌ؛ لأنّ التَّقديمَ لم يوضع لمعنىً؛ بل ما يُفهم منه بواسطةِ الفحْوى .

(١) كلمة : « دلالة » ساقطة من : أ .

الفنُّ الرّابعُ(*):

في وضعِ الجملتينِ، والكلامِ في الوصلِ والفصل، وفي الإيجازِ والإطنابِ، وفي جعلِ إحداهما حالاً .

النّوعُ الأوّلُ : في الفصلِ والوصلِ .

وهما : تركُ العاطفِ(١) **وإيرادُه**(٢) **ويختصُّ**؛ أي(٣): الكلام في باب الفصلِ والوَصْل؛ **بالواوِ؛ لأنّها للرّبط** المَحْضِ؛ والجمعِ المطلقِ بين المعطوفين. والرّبطُ [لا](٤) يكونُ بينَ كلِّ شيئين، مع كثرةِ جهاتِ الرّبطِ وخفائها واختلافها قُرْبـًا وبُعْدًا؛ بخلافِ مواضعِ استعمالِ سائرِ الحروفِ العاطفةِ(٥)؛ فإنّها متميِّزةٌ معلومةٌ؛ لدلالةِ كلٍّ منها(٦) على معنًى مُحصَّلٍ مستدعٍ من الجمل بَـيْـنـاً(٧) مخصوصـًا بالوضع؛ فالمشكلُ موضعُ الواوِ؛

(*) من القانون الأوَّل، من الفصل الأوَّل .

(١) أي : في الفصل .

(٢) أي : في الوصل .

(٣) « أي » ساقطة من أ؛ وعلى مثلها درج الشّارح .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من أ، ب .

(٥) كالعطف بالفاء، وثمّ، وحتّى، ولا، وبل، ولكن، وأو، وأمْ، وأمّا، وأي على قول السَّكّاكيّ .

(٦) في الأَصل : « منهما »، والصَّواب أ، ب .

(٧) في الأَصل : « ببناء » . وفي أ : « شيئـًا » . وفي ب : « بناء » والصَّواب مأخوذ من مفتاح العلوم وبه يستقيم السِّياق، ويتّضح المعنى . إذ البَيْن هو الوَسطُ .

ولهذا قصرَ بعضُ أئمّة الفنِّ البلاغةَ في معرفةِ الفصلِ والوصلِ بها[١].

فإن قيلَ : الاجتماعُ لا يُستفادُ من الواوِ[٢]؛ بل هو معلومٌ في[٣] نفسِ الكلام؛ كما تقولُ : (زيدٌ قائمٌ عمرو قاعدٌ)؛ بلا واو؛ فإنّه يعلمُ منهما اجتماعهما في الثُّبوتِ .

قلتُ : الفرْقُ : أنّ في صُورةِ الواوِ قُصِدَ به إعلامُ ثبوتِ الاجتماعِ؛ [٣٧/أ] فجيءَ بلفظٍ يدلُّ عليه؛ بخلافِ صورةِ عدمه[٤]؛ فإنّه / فيها لم يقصد به الإعلامُ به وإن لزم الاجتماع منه عقلاً . فالأوّلُ بالوضعِ، والثّاني بالعقل، وكان[٥] الأوّلُ ثبوت الاجتماعِ، والثّاني اجتماع الثُّبوتِ، وهما وإن تلازما لكنّهُما متغايران بحسبِ المفهومِ .

فحيثُ لا معطوفَ عليه؛ أي : لَـمّا كان الوصلُ إيرادَ العاطفِ ولا بدَّ للموصولِ من موصولٍ به وللمعطوفِ من معطوفٍ عليه، فحيثُ

---

(١) في الأَصل : « بهما » ولا وجـه للتّثنية؛ فالضّـمير عائدٌ إلى (الواو) . والصّواب من أ، ب.
وتجدر الإشارة إلى أنّ ما وقفت عليه من مصادر لم ينصّ على قصر البلاغة في معرفة الفصل والوصل بالواو . كما نصّ عليه الشّارح . وإنّما نصّ على حصر البلاغة في معرفة الفصل والوصل مطلقـًا .
ينظر : دلائل الإعجاز : (٢٢٢)، مفتاح العلوم : (٢٥١)، الإيضاح : (٩٧/٣).

(٢) اعتراضٌ ـــ تصوَّره الشَّارحُ ـــ على قوله المتقدّم : « والجمع المطلق بين المعطوفين».

(٣) في أ : « من » ولا اختلاف في المعنى .

(٤) أي : الواو .

(٥) في الأَصل زيادة : « إن » بعد الواو . ولا وجه يتطلّب إثباتها .

لا معطوفَ عليه لفظـًا[١]. **يؤوّل** بأنّه مقدّرٌ؛ **كقوله:** ﴿**وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾[٢] وتقديرُه : (وإيَّـــيَ ارْهَبُوا فَارْهَبُونِ) . وإنّما ساغَ ذلكَ لكونِ المعطوفِ عليه في حُكْمِ الملفوظِ به[٣]؛ لكونه مُفسَّرًا[٤]؛ **وكقوله** :

﴿**أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا**﴾[٥] تقديرُه: ؛(أكفروا وكلّما)؛ إذ حرفُ الاستفهامِ يستدعي فعلاً، فيقدّرُ فعلٌ يناسبُ المقام؛ وهو ما يدلُّ على معناه مساقُ الآية؛ وذلك مثل (كفروا) .

---

(١) في أ : « لفظيـــًا ».

(٢) سورة البقرة؛ من الآية : ٤٠ .

(٣) « به » ساقطةٌ من ب .

(٤) أي : بقوله : ﴿ فَارْهَبُونِ ﴾ فإنَّه دالٌّ على عامل الضَّمير المنفصل ﴿إِيَّايَ﴾ وهو (ارهبوا) ومفسّرٌ له .

ويلحظ أنّ العطف في الآية الكريمة لم يتحقّق بالواو الّتي عوَّل عليها جمهور البلاغيّين في هذا الموطن، وإنّما تحـــقّق بالفاء . ويبدو أنّ السّبب في ذلك ســـلوك المصنِّف ـــ رحمه الله ـــ منهجَ شيخه السَّكّاكيِّ الّذي يرى أنّ كلاًّ من الوصل والفصل يأتي في العطف بالواو؛ كما يأتي في غيره من حروف العطف . على اختلافٍ في تعاطي القرب والبعد؛ فما كان بغير الواو فهو قريب وما كان به فهو بعيد .

ينظر : المفتاح : (٢٤٩) .

(٥) سورة البقرة؛ من الآية : ١٠٠ .

وإنّما يَحسُنُ بينَ متناسبين[١] لا مُتّحدين ولا مُتباينين؛ أي : شرطُ كونِ العطفِ حسنـًا مقبولاً أن لا يكون بين المعطوفين كمالُ الاتِّحادِ والاتِّصالِ؛ لامتناعِ عطفِ الشَّيء على نفسِه، ولا كمالُ الانقطاعِ؛ لعدمِ الارتباطِ والتَّعلّق بينهُما[٢]؛ بل يكون بينهما مناسبةٌ حتى تكون مُتوسِّطةً بيْن كمالِ الاتِّصالِ وبيْن[٣] كمالِ الانقطاعِ؛ كما ترى في نَحو: (الشَّمسُ والقمر، والسّماءُ والأرضُ، والجنُّ والإنسُ)[٤] كلُّ ذلك محدثة؛ بخلافه في نحو: (الشَّمسُ ومرارةُ الأرنبِ والرِّجْلُ اليُسرى من الضِّفدعِ ودينُ المجوسِ وألف باذنجانة)[٥]

---

(١) هكذا - أيضـًا - في ف . وفي أ : « المتناسبين ».

(٢) في أ : « بينهما » .

(٣) كلمة « بين » ساقطةٌ من أ .

(٤) ويلحظ أنّ الشّارح ــ رحمه الله ــ أورد المثال من المفردات في حين أنّ مبحث الفصل والوصل معقود-أصلاً- بين الجمل . ويبدو أنّه فعل ذلك إيضاحـًا وتقريباً من جهة، وإشعارًا باشتراط المناسبة في عطف المفردات-أيضـًا. من جهة أخرى.

(٥) أورد المثال في المفتاح: (٢٥١)؛ هكذا : « الشّمس ومرارة الأرنب وسورة الإخلاص والرِّجل اليُسرى من الضّفدع، ودين المجوس وألف باذنجانة »؛ بالعطف بالواو بين كلّ مفردين ــ كما هو الحال في المثال السّابق ولكنّ الكرمانيّ ــ رحمه الله وأسكنه فسيح جنّاته ــ تأذّى من إقحام لفظ « سورة الإخلاص » مع ما عطف عليه فاستبعد اللّفظ، ورعـًا وتأدُّبـًا .

وإذا كان هذا الصّنيع ممّا يحسب للكرمانيّ؛ فإنّه ــ ولا شكّ ــ يسجّل على =

كلّها محدثة[١].

ولذلك[٢]؛ أي : ولأنَّ الوصلَ بالواو لا يحسنُ إلاّ بين المتناسبين، **حُرِّم** ومُنع **في الصِّفة والبيانِ والتَّأكيد**؛ لأنَّ التّابعَ فيها هو المتبوعُ بعينه، وحُرّم في البدلِ؛ **لأنَّ المبدل في حكمِ المطروحِ** المنحّى؛ وإذ هو كالعدمِ فليس هُناك شيئان فضلاً عن متناسبين .

والنّحاةُ **صرّحُوا به في الغلطِ**؛ أيّ : بأنَّ البدلَ في حكم تنحية المبدل مطلَقــًا في بدلِ الغلطِ[٣].

وفي بعضِ النُّسخِ : ولهذا صرّحوا بِبَلْ في الغلطِ؛ / وهذا المعنى أَوْلَى [٣٧/ب] بالمقامِ وأوفقُ لِمَا في « المفتاح »[٤].

= السَّكّاكيِّ ولا يعذر ــ في نظري ــ بفقدان الجهة الجامعة الّتي استشهد بالمثال لها؛ فإنّ مجرّد تجاور اللّفظتين تأباهُ النَّفس، ويعافه الذّوقُ، وكم أغناه عن ذلك من المفردات !! .

(١) كلمة : « كلّها » ساقطةٌ من ب .

(٢) في الأصل : « وكذلك »، والصّواب من : أ، ب، ف .

(٣) ينظر ــ على سبيل المثــال ــ : أوضــح المسالك : (٣٥٨/٣)، وشــرح ابن عقيل : (٢٢٨/٢).

(٤) مراده بما في المفتاح قول السَّكّاكيّ ص : (٢٥٠) : « وعلمت كون المتبوع في نوع البدل في حكم المنحى والمضرب عنه، بما تسمع أئمّة النّحو ــ رضي الله عنهم ــ يقولون : البدل في حكم تنحية المبدل منه، ويوصون بتصريح بل في قسمة الغلطيّ ».

فالوصلُ بين الجملتين إنّما يحسُن إذا اتّحدتا طلبـًا وخبرًا بأن تكونا طَلَبِيَّتَين[١] أو خَبَرِيَّتين[٢]، **مع ارتباطٍ** يجمعُ بينهما جمعـًا من جهة : العقل، أو الوهم، أو الخيال . ويُسمّى الجهةَ الجامعة[٣]؛ وهي :

إمّا عقليّ؛ كاتّحادٍ بينهما **في مسند**؛ نحو : (زيدٌ كاتبٌ وعمرو)[٤]، **أو في**[٥] **مسندٍ إليه**؛ نحو: (زيدٌ يصلُ ويَقْطع)، **أو في**[٦] **قيدٍ لأحدهما**؛ أي : المسند، والمسند إليه؛ نحو : (زيدٌ الكاتبُ شاعرٌ، وعمرو الكاتبُ منجّمٌ)، **أو تماثلٍ**[٧]؛ أي : كتماثل بينهما، **فيهما**؛ أي : في المسند والمسند إليه . وفي بعض النُّسخ : (أو[٨] فيها)؛ أي : في المسند أو المسند إليه أو

---

(١) في أ : « طلـبين » ولا وجـه للـتّذكير . ومثال اتّحادهما في الطّلبيّة؛ قـوله تعالى: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُوٓاْ ﴾ [الأعراف؛ من الآية : ٣١] .

(٢) في أ : « خبرين » ولا وجه للتّذكير . ومثال اتّحادهما في الخبريّة قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ ﴾ [البيّنة؛ من الآية : ٧] .

(٣) في الأصل : «الخاصّة » . وفي ب :«العامّة » . والصّواب من أ .

(٤) في ب تكرّر عقب هذا ــ سهوًا ــ قول المصنّف المتقدّم : «إمّا عقلي كاتّحاد ».

(٥) « في » هكذا واردة ضمن كلام الشّارح في الأصل . وفي : أ، ب وردت ضمن كلام المصنّف، وليست في ف .

(٦) « في » هكذا واردة ضمن كلام الشّارح في الأصل . وفي : أ، ب وردت ضمن كلام المصنّف، وليست في ف .

(٧) يتحقّق التّماثل بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفا بالشّخص .

(٨) « أو » ساقطةٌ من أ، ب .

القيد، وكلاهما مقروآن على المُصَنِّف[١]. **ومرجعهُ**؛ أي: التّماثل **الاتِّحادُ؛ إذ العقلُ يحذفُ الْمُشَخّصات**؛ أي : يُجردُ المثلين عن الشّخصِ[٢]؛ فيرتفعُ التَّعددُ عن البين؛ **فتبقى الحقيقةُ** [المتّحدة][٣]. **أو تضايفٍ**؛ أي : لتضايفٍ[٤] بينهما؛ وهو بأن لا يُعقل[٥] أحدُهما بدون تعقُّلِ الآخر؛ سواء كان بين الأمور المعقولة؛ كما بين العلّة والمعلول، أو بين المحسوسة؛ كما بين العُلُوّ والسُّفل، أو بين ما يعمُّهما؛ كما بين الأقلِّ والأكثرِ؛ لأنَّ الكمَّ[٦] المنفصل[٧] يعمّ المعقولات والمحسوساتِ[٨].

---

(١) على أنّ المصنّف بقوله في الجامع العقليّ : « كاتّحاد بينهما في مسند أو مسند إليه أو قيد لأحدهما » يَسْتدرِك على شيخه السَّكّاكيّ توسّعه في هذا الجامع؛ إذ قال (المفتاح : ٢٥٣) : «والجامع العقليّ هو أن يكون بينهما اتّحاد في تصوّر مثل الاتّحاد في المخبر عنه أو في الخبر ... » حيث أفضى هذا التّوسّع إلى امتناع الوصل في بعض الأمثلة مع وجود الجامع في المخبر عنه أو الخبر .

(٢) في أ : « الشّخصين » .

(٣) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من : أ، ب . وبه يزداد المعنى وضوحاً .

(٤) في أ، ب : « كتضايف ».

(٥) في أ، ب : «لا يكون تَعَقُّل» ولا اختلاف في المعنى المراد .

(٦) في ب : «الكمى» .

(٧) في الأصل : « المنفصلة » والمثبت من : أ، ب .

(٨) والتّضايف يكون ــ أيضاً ــ في المسند أو في المسند إليه على اعتبار العطف على رواية الأصل المتقدّمة : (أو تماثل فيهما) . أو في المسند أو المسند إليه أو القيد =

وأمّا وهميّ[١]؛ **كتشابه**؛ وهو بأن يكون بين تصوُّراهما[٢] شبهُ تماثلٍ؛ نحو : أن يكون المُخْبَرُ عنه في إحداهما لون بياض، وفي الثّانية لون[٣] صفرة؛ فـإنّ الـوهـمَ يحتالُ في أن يبرزهما في معرض المثلين[٤] . **أو تضادٌّ**؛ أي : أو كتضادٍّ[٥]. **بالذّات**؛ **كالسّوادِ والبياضِ**؛ فإنّ السّوادَ لذاته يُضادُّ البياضَ، **أو بالعرض**؛ **كالأسودِ والأبيضِ**؛ فإنّه ليس بين ذات الأسود من حيثُ هي، وذاتِ الأبيضِ من حيثُ هي تضادٌّ؛ إنّما عرض لها[٦] ذلك بواسطةِ السّوادِ والبياضِ . **أو ما يُشبهه**[٧]؛ أي : أو كشبه[٨] التّضادِ؛ **كالسّماءِ والأرضِ**؛ فإنّ الضّدّين هما الوُجوديّان المتعاقبان على

= على اعتبار العطف على ما ورد في بعض النّسخ : « أو تماثل فيها » وذلك لأنّ الأصل اشتراك المعطوف للمعطوف عليه في جميع قيوده .

(١) أي : وإمّا رابط وهميّ .

(٢) أي : أيّ الجملتين .

(٣) في الأصل : « كون »، والصّواب من : أ، ب .

(٤) وذلك بادّعائه أنّ الصُّفرة بياض لكن زيد فيه شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته .

(٥) في الأصل : « لتضادّ »، والصّواب من : أ، ب . وهو الملائم لعبارات المصنّف والشّارح في بقيّة الأقسام .

(٦) في ب : « لهما ».

(٧) هكذا ــ أيضـاً ــ في ف . وفي أ : « أو شبهه » .

(٨) في الأصل : « كشبيه » والمثبت من : أ، ب .

محلٌّ واحدٍ؛ بينهما غايةُ الخلافِ، وإذ بينهما قيدُ التَّعاقبِ عليه[١] منتفٍ؛ فلا يتضادّان حقيقةً، ولكونهما وجوديين بينهما غايةُ الخلافِ تشابها[٢] بهما[٣].

وإمَّا خياليّ[٤] **للتقارنِ**[٥] **فيه بسببٍ اتِّفاقي**؛ / وهو أن يكون بين [٣٨/أ] تصوّراهما تقارنٌ في الخيالِ بأسبابٍ اتفاقيّةٍ مؤدِّيةٍ إلى ذلك . فإنَّ جميعَ ما يثبت[٦] في الخيالِ ممّا يصل إليه من الخارج يثبتُ فيه على نحو ما يتأدّى إليه ويتكرّرُ لديه .

والخياليّاتُ تختلفُ فيما بين معشرِ البشرِ **بالأسبابِ**؛ لاختلافها[٧] وعدمِ كونها على وتيرةٍ[٨] واحدةٍ؛ **من صناعةٍ خاصّةٍ، أو عُرفٍ عامٍّ**؛ فكم من صورٍ تتعانقُ في خيالِ أهلِ صنعةٍ أو عُرفٍ وَهي[٩] في آخر لا

---

(١) أي : على المحلّ؛ المدلول عليه بما قبله .

(٢) في الأصل : « شابها » . وفي ب : رسمت هكذا : « لببا » ولم أستطع قراءتها . والمثبت من أ .

(٣) أي : بالضّدين .

(٤) أي : وإمّا رابط خَياليٌّ .

(٥) هكذا ــ أيضــاً ــ في ف . وفي أ، ب : « كتقارنٍ » .

(٦) في الأصل : « ثبت »، والصَّواب من : أ، ب؛ بدليل مجيئها مضارعة فيما بعد .

(٧) في الأصل : « لاختلافهما » والصَّواب من أ، ب .

(٨) الوتيرة : الطّريقة . الصّحاح : (وتر) : (٢/٧١٨) .

(٩) في الأصل : « وهميّ » والصَّواب من أ، ب .

تترأى ناراهُما !، وكم [من][1]صورةٍ لا تكادُ[2] تلوحُ في خيالٍ، وهي في غيره نارٌ على عَلَم ! . **فتتفاوتُ بالأممِ** والطّوائفِ؛ كتعانقِ السَّطلِ والحمَّام في خيال الحمَّامي، والْقَدُوم[3] والمنشار في خيال النَّجّار، ولو غيّرته إلى نحو السّطل والمنشار جاء الاستبداعُ والاستنكارُ .

فلا يَسْتَنكرُ قوله – تعالى –: ﴿أَفَلاَ يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ الآية[4]. **إلاّ من يَجهل**؛ هذا فاعلٌ لقوله : (لا يستنكرُ). **أنّ الخطابَ مع العرب، وما في خيالهم**؛ أي : والحال أنّه ليسَ في خيالهم **إلاّ الإبلُ** فإنّ العربَ وأهل الوَبرِ[5] لَمّا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشي كانت عنايتُهم مصروفةً إلى أكثرها نفعـًا؛ وهي الإبلُ؛ **وإذا** كان انتفاعُهم بها لا يتحصّل إلاّ بأن تَرعى وتشرب، فجلُّ مرمى غرضهم **أرضٌ**

---

(١) ما بين المعقوفين مثبت من أ، ب . وناسب إثباتَه قولُه قبله : « فكم من صور » .

(٢) كلمة : « لا تكاد » ساقطةٌ من ب .

(٣) القَدُوم : الآلة الّتي يُنْحَتُ بها . ينظر : اللّسان : (قدم) : (٤٧١/١٢) .

(٤) سورة الغاشية، الآية : ١٧ . وظاهر أنّه لا يريد بقوله : «الآية » إتمام الآية ــ على نحو ما ألف ممن يستشهد ببعض الآية ويعقّب بـ«الآية » دالاً على تمامها ــ لكون الآية تامّة . وإنّما أراد بقيّة الآيات الملائمة للاستشهاد بعدها وهي : ﴿وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۞ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۞ وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الآيات : ١٨، ١٩، ٢٠] .

(٥) الوبر : صوف الإبل . و« أهل الوبر »: كناية عن البدو؛ لأنّهم يتخذون بيوتهم من أوبار الإبل . ينظر : اللّسان : (وبر) : (٢٧١/٥) .

ترعاها، وبعد ذلكَ أهمّ مسارح النَّظر عندهم **سَمَاءٌ تسقيهم وإيّاها**، أي: الآبال[١]. وإذا كانوا مضطّرين[٢] إلى مأوى يؤويهم، وإلى حصنٍ يتحصّنون فيه عند شنِّ الغاراتِ، ولا مأوى ولا حِصْن لهم إلاّ الجبال، لا بدَّ وأن يكون خاطرُهم ملتفتـًا إلى[٣] **جبالٍ هي معاقلُهم عند شنّ الغارات**.

والمعاقِل : جمع معقل؛ وهو : الْمَلْجأ .

فتعانقُ هذه الصُّورِ في خيالِ البدويِّ ممّا لا كلام[٤] فيه؛ بخلاف الحضريّ؛ فإنّه حيثُ لم تتآخذ عنده تلك الأمورِ ظنَّ النّسق ــ قبل أن يقفَ على ما ذكرنا ــ معيبـًا؛

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَولاً صَحِيحًا وآفَتُـهُ[٥] مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ[٦]

ولاستحبابِ التّناسُب؛ أي : ولتحسين الوصلِ استحبَّ أن تكونَ

---

(١) في الأصل : « إذا في الآبال » والصّواب من : أ، ب .

(٢) في أ : « مقطرين » واستدركت في الهامش .

(٣) «إلى» ساقطة من ب .

(٤) في أ : «لا لكلام» .

(٥) الآفة : العاهة . الصِّحاح : مادة (أوف) : (١١٠١/٣) . والضّمير في «آفته» للقول .

(٦) البيتُ من الوافر، وقائله أحمد بن الحسين المتنبّيّ . والبيتُ في ديوانه بشرح العكبريّ : (١٢٠/٤) .

الجُملتانِ متناسبتين؛ ككونهما : اسميّتين[١]، أو فعليّتين . فإذا كانَ المرادُ من
[٣٨/ب] الإخبار مجرّد نسبةِ الخبر إلى المخبرِ عنه من غير التّعرّضِ[٢] لقيدٍ زائد/ عليه؛ كالتّجدّدِ والثُّبوتِ **لا يُخالفُ بينهما**، ويُراعى ذلك؛ تقول : (قامَ زيدٌ وقعد عمرو) **إلاّ لغرضٍ؛ كملاحظةِ تجدُّدٍ وثباتٍ**، فيُخالف؛ كما إذا كان زيدٌ وعمرو قاعدين؛ فقامَ زيدٌ دون عمرو؛ تقول : (قامَ زيدٌ وعمرو قاعدٌ بعدُ) إذ مُراعاةُ المعنى أَوْلَى من المناسبةِ اللّفظيّةِ؛ **نحو قوله - تعالى -**: ﴿**سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ**﴾[٣]؛ أي : سواء عليكم[٤] أَأَحدثتُم الدّعوةَ لهم أم استمرَّ عليكُم صمتكُم عن دعائهم[٥]؛ لأنّهم كانوا إذا حزَبهم أمرٌ دعوا اللهَ دون أصنامهم؛ فكانتْ حالُهم المستمرّةُ أن يكونوا عن دعوتهم صامتين . **ونحوَ قوله - تعالى -** : ﴿**أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ**﴾[٦]؛ أي:

---

(١) في أ : « اسمين » وهو تحريف بالنَّقْص . وصحّحت الكلمة في الهامش .

(٢) في ب : «تعرّضٍ» والمعنى واحد .

(٣) سورة الأعراف، من الآية : ١٩٣ .

(٤) في ب : « عليهم » وهو خطأ ظاهر .

(٥) فخالف بين الجملتين؛ حيث عطف الجملة الاسميّة؛ وهي : « أنتم صامتون » على الفعليّة وهي : «دعوتموهم»؛ لإرادة الثّبات في الثّانية والتّجدّد في الأولى .

(٦) سورة الأنبياء، من الآية : ٥٥ . والآية حكاية عن قول الكفّار لإبراهيم عليه السّلام .

أجدَّدْت[١] عندنا تعاطي[٢] الحقِّ فيما نسمعه منك أم اللّعب؛ أي : أحوال الصِّبا بعدُ[٣] على استمرارها عليك؛ استبعاداً منهم أن تكون عبادةُ الأصنامِ من الضّلالِ .

ثمَّ قد يُصارُ إلى الفصل[٤]؛ و(قد) للتَّحقيق . **في هذا الحال**؛ أي : حالِ عدمِ الاختلافِ ووجودِ التَّناسُب **لوجهين**:

الأوّلُ : وجودُ سابقٍ يُحْذَرُ التَّشريك؛ أي : تشريكِ الثَّاني معه **فيه**؛ في ذلك الحكم. **فإنْ سبق آخرٍ**؛ أي : كلام آخر **يُسْتحسنُ التَّشريك**؛ أي : تشريك الثَّاني معه **فيه**؛ أي[٥]: في حكمه، **فاحتياطاً**؛ أي : فيُفصلُ ويقطع احتياطاً؛ **نحو** :

وَتَظُنُّ سَلْمى أَنَّني أَبْغي بِهَا ... بَدَلاً أُرَاهَا فِي الضّلالِ تَهيمُ[٦]

لَمْ يعطفْ (أُراها) كي لا يحسبَ السّامعُ العطفَ على (أبغي)

---

(١) في ب : « أحدثت » .

(٢) في ب : « طاعين » ولا وجه له .

(٣) كلمة : « بعد » ساقطة من ب .

(٤) أي : قد يعدل عن الوصل بين الجملتين إلى الفصل بينهما .

(٥) « أي »: ساقطة من ب .

(٦) البيت من الكامل، ولا يعرف له قائل . وقد استُشْهِد به في المفتاح : (٢٦١)، والمصباح : (٥٨)، والإيضاح : (١١٧/٣)، والتّبيان : (٣٠٢) . وهو في معاهد التّنصيص : (٢٧٩/١) .

دُون (تَظُنُّ)، ويَعُدّ (أراها) من مظنوناتِ سَلْمى في حقِّ الشّاعر[١]، وليس هو بمُرادٍ؛ إنّما المرادُ : أنّه حُكْمُ الشّاعرِ بذلك عليها[٢].

وإلاّ فوجوباً؛ أي : وإن لم يَسْبِق كلامٌ آخر يُسْتحسنُ التّشريك فيه - فيقطع وجوباً؛ **نحو** : ﴿**اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾[٣] للمانعِ عن العطف؛ لأنّه لو عُطِفَ على ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾[٤] لشاركه في حكمه؛ وهو كونه من قولهم، وهو[٥] ظاهرُ البطلان. ولو عُطِفَ على ﴿قَالُواْ﴾[٦] لشاركه في اختصاصه بالظّرف[٧] المُقدّم، وهو ﴿إِذَا خَلَواْ﴾[٨]، لكنَّ استهزاءَ اللهِ بهم لا ينقطعُ مُتّصلٌ في كلِّ حال؛ خلوا إلى شياطينهم أو لم يخلوا .

[٣٩/أ] **وهذا**؛ أي : هذا النّوع من / الفصلِ ــ وهو ترك العطفِ ــ حذرًا من التشريك **يُسَمّى قطعـًا** .

---

(١) قوله : « في حقّ الشّاعر » ساقطٌ من ب .

(٢) المفتاح : (٢٦١) بتصرّف يسير .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ١٥ .

(٤) سورة البقرة؛ من الآية : ١٤ .

(٥) في : أ، ب : «واللاّزم» .

(٦) سورة البقرة؛ من الآية : ١٤ .

(٧) في الأصل :«في الظّرف»، والمثبت من أ، ب . وعليه لفظ المفتاح .

(٨) سورة البقرة، من الآية : ١٤ . ومشاركة قوله : ﴿اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ في الاختصاص بالظّرف المقدّم تعني : أنّ استهزاء الله بهم إنّما يكون في وقت خلوّهم إلى شياطينهم دون غيره من الأوقات .

الثّاني[١]: **أن يُنوى الجوابُ عن سُؤالٍ مقدَّرٍ**؛ وذلك فيما إذا كانَ الكلامُ السّابقُ لفحواه كالمورد للسُّؤالِ؛ فينَزّل ذلك منْزلة الواقع ويُطلب بهذا الثّاني وُقوعه جوابـًا له؛ فيُقطع عن الكلامِ السّابقِ لذلك . **للتّنبيه عليه**؛ أي : جعله جوابـًا عن سُؤالٍ مقدَّرٍ لَطيفة، إمّا لتنبيه السّامع على موقعِ السُّؤال، **أو ليُغني السَّامعُ عنه**؛ عن السُّؤالِ، **أو لئلاّ يُسمع منه**؛ من السّامعِ شيئـًا تحقيرًا له، **أو لئلاّ يَنْقطع كلامُك بكلامه، أو للاختصار**[٢]، والقصدِ[٣] بتقليلِ اللّفظِ إلى تكثيرِ المعنى وهو تقديرُ السُّؤالِ وتركُ العطفِ[٤].

وهذا؛ أي : هذا النَّوعُ من الفصْل، **يُسمّى : استينافـًا**؛ **نحو : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾**[٥]بأن تُقدِّر تمـامَ الكلام هو : (المُتَّقِيْنَ)[٦]،

---

(١) أي : الوجه الثّاني من الوجهين المقتضيين للفصل في حال اتّحاد الجملتين خبرًا وطلبـًا مع وجود الجامع .

(٢) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي ب : «للانحصار» على معنى حصر الكلام في موضعه، وعدم فتح المجال لتشعيبه بالسّؤال وما قد ينشأ عنه .

(٣) في ب زيادة : « للاختصار » .

(٤) في أ، ب : « العاطف » .

(٥) سورة البقرة؛ من الآية : ٣ .

(٦) في الآية السّابقة لهذه الآية؛ وهي قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ .

ولا تجعلَ ﴿الَّذِينَ﴾ صفته فتقدِّر السُّؤالَ عنده[١] وتستأنف ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيبِ﴾ إلى ساقةِ الكلامِ[٢]، أو ﴿أُلَئِكَ﴾ ؛ أي : أو تقول : الاستيناف في قوله : ﴿أُلَئِكَ عَلَى هُدًى﴾[٣] كأنّه قيل : ما للمتّقين الجامعين بين الإيمانِ بالغيبِ ـــ في ضمن إقامةِ الصَّلاةِ والإنفاقِ ممّا رزقهم الله ـــ وبين الإيمان بالكتب المنَزّلة؛ في ضمنِ الإيقانِ[٤] بالآخرة؛ اختُصُّوا بهدىً لا يُكتنه كُنْهه ولا يُقادرُ قدرُه؛ مقولاً في حقّهم ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ... ۞ الَّذِينَ ... ۞ وَالَّذِينَ ... ۞﴾ بتنكير (هُدًى)[٥] ؟؛ فأُجيبَ بأنّ : أولئك الموصوفين غير مستبعدٍ أن يفوزوا دون مَنْ عداهم بالهدى عاجلاً، وبالفلاحِ آجلاً . والفرْقُ بينهما : أنّ (المُتَّقِينَ)

---

(١) أي : عند ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ والسّؤال المقدّر المتّجه هو : لم أُخْتصّ المتّقون بذلك ؟ .

(٢) فتجعل الموصول الأوَّل مع صلته؛ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ...﴾ مبتدأ، والموصول الثّاني مع صلته؛ ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ ...﴾ عطف عليه، ﴿وأُلئكَ عَلَى هُدًى ...﴾ خبره . أي : الّذين هذه صفتهم حريٌّ بهم أن يكونوا على هدى في الدّنيا وفلاح في الآخرة . وهذا هو الوجه الأوَّل .

(٣) سورة البقرة؛ من الآية : ٥ .

(٤) في الأصل : « الانفاق » . والصّواب من : أ، ب .

(٥) هذا هو السّؤال المقدّر المتّجه على الوجه الثّاني؛ ويتحقّق بجعل : ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ وما عطف عليه من توابع المتّقين . ومنشأ السّؤال بعد اكتمالها .

في الوجهِ الأوّلِ ليسَ موصوفــاً، وفي الثّاني موصوفٌ[١] بالموصولين .

والفصلُ؛ هذا بيانُ مقام الفصْلِ لعدمِ إمكانِ الوصل[٢]؛ بخلافِ الفصلِ للوجهين المذكورين؛ فإنّه[٣] فيهما بالنّظرِ إلى وُجودِ التّناسُبِ وعدم التّخالُفِ صالح للوصلِ[٤]؛ لكن بواسطة محذورٍ قد يُصارُ إلى الفصلِ .

إمّــا للاتّحاد؛ أي : لاتّحادِ لجملتين، **بأن يُقْصدَ البَدلُ**؛ أي : بأن يُقصدَ بالثّانية أن تكونَ بدلاً عن الأولى[٥]؛ **لأنّ نَظْمَــه أوفى بالمقصــودِ** تأديةً، وذلك فيما يكون / الكلامُ السّابقُ غيرَ وافٍ بتمام المراد، أو كغيرِ [٣٩/ب] الوافي، والمقامُ مقامُ اعتناءٍ بشأنه؛ إمّا لكونه مطلُوبــاً في نَفْسه، أو غــيرَ ذلك؛ [من كونه : لطيفــاً، أو فظيعــاً، أو عجيبــاً، أو غريبــاً؛ فيعيــده المتكلّم بنظم أوفى منه ليظهر بمجموعِ القصدين مزيدُ اعتناءٍ بالشّــأن][٦] **كقوله – تعالى – : ﴿ بَــلْ قَالُواْ مِثْلَ مَا قَالَ الأَوَّلُــونَ ۞ قَــالُوٓاْ**

---

(١) في أ : «موصوفــاً» ولا وجه له .

(٢) فهو إذًا عطف على قول المصنّف : « فالوصل بين الجملتين إنّما يحسن » .

(٣) في الأَصل، أ، ب : « فإن » والصّواب ما استدرك في هامش أ، ويصدقه رفع «صالح» فيما بعد على أنّه خبر (إنّ) بخلافه لو جعل اسمــاً لها مؤخّرًا .

(٤) في الأَصل : « للموصل »، والصّواب من أ، ب .

(٥) في الأَصل : « الأَوّل » والصّواب من أ، ب .

(٦) ما بين المعقوفين غير موجود في الأَصل، ومثبت من أ، ب . على أنّ كلمة «غريبــاً» لم ترد في ب، وورد بدلاً منها : « عرفيــاً » .

﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾[١] فَصلَ[٢] ﴿قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا﴾ عمَّا قبله لقصد البدل[٣]، وكونه أوفى بتأدية[٤] المقصود للتّصريح[٥] بالمقول[٦] واضحٌ .

وفي أنّ[٧] الفصلَ في البدلِ[٨] من بابِ الاتِّحادِ نظرٌ؛ لأنّه فيه ليس للاتّحاد؛ بل لأنّه في حُكمِ الجملةِ العارية عن المعطوفِ عليه - كما مرّ[٩]-؛ اللّهمَّ إلاّ أنْ يقال : ذلك الحكمُ في المفرداتِ والتّوابعِ الحقيقيّة[١٠]؛ بخلافِ هذه؛ فإنّها كالتّوابع .

أو البيانُ؛ أي: [أو بأن][١١] يُقصدَ بالثّانية أن تكون بياناً، وذلك فيما يكونُ في الكلامِ السّابقِ نوعُ خفاءٍ، والمقامُ مقامُ

(١) سورة المؤمنون؛ الآية : ٨١، وبعض الآية : ٨٢ .

(٢) في أ زيادة : « قوله » والسِّياق تامٌّ بدونها . وبخاصّة مع سلوك المصنّف والشّارح مثل هذا النّهج في إيرادهم بعض الآيات .

(٣) في الأصل : « المبدل »، والصّواب من أ، ب، المفتاح .

(٤) في أ : « بتأديته » والمعنى واحد .

(٥) في الأصل : « وللتّصريح »؛ بالعطف بالواو .

(٦) والمقول المصرَّح به هو قوله تعالى في الآية المتقدّمة : ﴿قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ .

(٧) في الأصل : « وقران » بدلاً من « وفي أن » وفيه تحريفٌ وتصحيفٌ . والصّواب من : أ، ب .

(٨) في ب : « بالبدل » .

(٩) راجع ص (٥٢٣) قسم التّحقيق .

(١٠) في أ : « الحقيقة »، وهو تحريف بالنّقص .

(١١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب، ويدلّ عليه ما قبلَه وما بعدَه .

إزالته؛ نحو : ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ﴾[١] لم يعطفْ، (قال) على (وَسْوَسَ)؛ لكونه تفسيرًا أو تبيينًا له .

أو التّأكيدُ؛ أي : [أو][٢]بأن يقصدَ بالثّانية التّأكيدُ، وذلك إذا أُريدَ تقريرُ الأولى[٣] مع دفعِ توهّمِ التّجوّز؛ نحو : ﴿ذَالِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِيْنَ﴾[٤] لم يعطف ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ على ﴿ذَالِكَ﴾[٥] حين كان وزانه في الآية وزان (نفسه) في : (جاءَ الخليفةُ نفسُه)؛ لأنّه حين بولغ في وصفِ الكتابِ ببلوغه الدَّرجةِ القصيا[٦] من الكمال؛ حيث جُعلَ المبتدأُ لفظةَ ﴿ذَالِكَ﴾، وأُدْخِل على الخبرِ حرفُ

---

(١) سورة طه، من الآية : ١٢٠ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٣) في أ : «الأوّل» ولا وجه للتّذكير .

(٤) سورة البقرة، الآية : ٢ .

(٥) في أ : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ .

(٦) هكذا في الأصل بالياء، وهي لغة تميم، قال ابن منظور: (لسان العرب: ١٥/١٨٤) قال ابن السّكّيت : « ما كان من النّعوت مثل العليا والدّنيا فإنّه يأتي بضمّ أوّله وبالياء؛ لأنّهم يستثقلون الواو مع ضمّة أوّله .

وفي أ، ب : « القصوى » وهي لغة أهل الحجاز، قال سيبويه (الكتاب : ٤/٣٨٩) : «وقد قالوا : (القُصوى) فاجَروها على الأصل؛ لأنّها قد تكون صفةً بالألف واللاّم »، وفي التّنزيل : ﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾ [الأنفال : من الآية : ٤٢] .

التّعريف أُتبع بقولـــه : ﴿لاَ رَيْبَ﴾ تقريرًا له ونفيـــًا للتّجوّز وعدمِ التّحقُّق؛ وكذلك فُصِل ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ لمعنى[1]: التّقرير فيه للّذي قبله؛ لأنَّ قوله : ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَـــابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ مَسُوقٌ لوصفِ التّنْزيلِ بكمالِ كونه هاديـــًا؛ لأنَّ شأنَ الكتبِ السَّماويّةِ الهدايةُ لا غير، وبحسبها تتفاوتُ في درجاتِ الكمال . و﴿هُدًى﴾ أي : هو هدىً، ومعناه : نفسُه هدايةٌ محضةٌ بالغةٌ درجةً لا يكتنه كنهها . هذا؛ وإنّما[2] لم يذكر الصِّفةَ لأنّ الجملة لا تقعُ صفةً لجملةٍ أُخرى؛ لأنَّ الموصوف لا يكونُ إلاّ ذاتـــًا، وما يقعُ موصوفـــًا في الجملةِ ليست بذات، بل نسبة؛ ولهذا لم يقع - أيضـــًا - محكومـــًا عليه .

وإمّا للتَّبايُنِ؛ أي : الفصلُ إمّا للاتِّحاد، وإمّا للتّبايُن وكمال الانقطاعِ بينهما . **فتارةً** يكونُ ذلك **لاختلافهما**؛ / أي : الجملتين، **خبرًا وطلبـــًا**؛ وتارة يكونُ لعدمِ[3] الرّبط بينهما . [٤٠/أ]

فالأَوَّل؛ **كقوله**[4]:

---

(١) في ب : «بمعنى» .

(٢) في الأصل : « وإن »، والصَّواب من أ، ب .

(٣) في أ : «بعدم» .

(٤) البيتُ من السّريع . وقائله ـــ في المصادر النّاســبة له ـــ مختلـــف فيه؛ ففي شـــعر اليزيديّين : (٢٠٢)، ورد البيتُ منسوبـــًا إلى إبراهيم بن المدبّر؛ اعتمادًا على ما نسبه صاحب الأغاني : (٣٨٥/١١)؛ أقدم المصادر النّاقلة له . وفي دلائل الإعجاز : (٢٣٧) نسب البيت إلى اليَزيديّ، ولم يصرّح باسمه، واستشهد به على شبه =

وَقَالَ[١]: إِنِّي فِي الهَوَى كَاذِبٌ انْتَقَمَ اللهُ مِنَ الكَاذِبِ.

لم يعطفْ (انتقم) على ما قبله؛ لأنّه دعاءٌ وما قبله خبَرٌ . **إلاّ أن تُضمّن إحداهما**؛ أي : إحدى الجملتين المختلفتين، **معنى الأُخرى** بأن ضُمِّنَ الخبرُ معنى الطّلب[٢]أوْبالعكس؛فإنّه مع ذلك الاختلاف لا يُفْصَل، إذ يصيرُ حينئذٍ ــ لاشتماله على ما يُزيلُ الاختلافَ ــ متوسِّطًا بين كمالِ الاتّصالِ وبين[٣] كمالِ الانقطاع؛ **نحو قوله : ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾**[٤] عطفًا[٥] على ﴿لاَ تَعْبُدُونَ﴾؛ المُضَمَّنة معنى: (لا

= كمال الاتّصال؛ حيث جعل : (انتقم الله) جواباً لسؤال هو : فما تقول فيما اتّهمك به من أنّك كاذب ؟ .

كما أورده السَّكّاكيّ في المفتاح : (٢٦٩) بدون نسبة؛ مستشهدًا به على كمال الانقطاع، وتابعه في ذلك الطِّيبيُّ في التّبيان : (٣٠٨)؛ وكذا الخطيب القزوينيّ في الإيضاح (١٠٧/٣) لكن نسبه إلى اليزيديّ .

وفي معاهد التّنصيص : (٢٧١/١ ــ ٢٧٢) ورد البيتُ متردّدًا بين اليزيديّ وإبراهيم بن المدبّر .

(١) في الأصل، بقيّة النّسخ، ف : «قد قال » . والصّواب من المصادر النّاقلة للبيت؛ ومنها : « المفتاح » الكتاب الّذي بنى عليه المصنّف مختصرَه .

(٢) في أ : « الطّلب معنى الخبر »، والمؤدّى مع قوله فيما بعد : « أو بالعكس » واحد . وفيه دلالة على أنّ الموجب للتّباين هو الاختلاف معنى، سواء وجد اللّفظي أو لا .

(٣) كلمة : « بين » ساقطة من أ .

(٤) سورة البقرة؛ من الآية : ٨٣ .

(٥) في أ : « عطف » .

تعبدوا)[1]؛ في قوله ــ تعالى ــ[2]: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَٰمَىٰ وَالْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ . **وقوله : ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾**[3] **بعد قوله : ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾**[4]؛ فإنّ قوله ﴿بَشِّرِ﴾ ضُمِّنَ معنى الخبر؛ فكأنّه قالَ : أُعدّت وبُشِّر؛ بلفظ المبني للمفعول؛ كما هو قراءة[5] زيدِ[6] بن عليٍّ - رضي الله عنهما[7]. وهذا

---

(١) فهو من قبيل الخبر المضمّن معنى الطّلب، ويؤكّد صحّة هذا التّضمين قراءة ابن مسعود وأبيّ بن كعب ــ رضي الله عنهما ــ حيث قرآ : ﴿لَا تَعْبُدُوا﴾ . ينظر: الكشّاف : (١٨٦/١)، تفسير الفخر الرّازي : (٥٨٥/١) .

(٢) كلمة « تعالى » ساقطة من أ .

(٣) سورة البقرة، من الآية : ٢٥ .

(٤) سورة البقرة، من الآية : ٢٤ .

(٥) في أ : « كما قرأه » .

(٦) هو / أبو الحسين؛ زيد بن علي بن أبي طالب الهاشميّ القرشيّ . عُرِف بالفقه، والبيان، وسرعة البديهة، حرّضه أهل الكوفة على قتال الأمويّين؛ فقاتلهم؛ فقُتل سنة ١٢٢هـ .
ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد : (٣٢٥/٥)، مقاتل الطّالبيّين : (١٢٧)، الجرح والتّعديل : (٥٦٨/٣)، سير أعلام النّبلاء : (٣٨٩/٥) .

(٧) تنظر قراءتُه في : الكشّاف : (١٣٤/١)، تفسير الفخر الرّازي : (٣٥٧/١)، البحر المحيط : (١١٠/١ ــ ١١١)، إعراب القراءات الشّواذّ: (١٣٩/١).

الوجهُ[١] ما قال[٢] في «المفتاح »؛وقالَ: **وعُدَّ عطفـًا على ﴿فَاتَّقُواْ﴾**[٣]؛ وهو إشارةٌ إلى قـولِ الزَّمخشـريِّ في «الكشّاف»[٤]:«ولكَ أن تقولَ : هو معطوفٌ على ﴿فَاتَّقُواْ﴾؛ كما تقول : (يا بنِي تميمٍ احذروا عقوبةَ ما جنيتم، وبَشِّر ــ يا فلان ــ بني أسدٍ بإحساني إليهم !) » .

والأظهرُ؛ أي: عند السَّكّاكيِّ[٥]، **أنّه على (قُلْ)**؛ أي : أنّه معطوفٌ على (قُـل) **مُقَدّرًا** ومُرادًا **قبل: ﴿يَـاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ﴾**[٦]؛ لكون إرادةُ القولِ بواسطةِ انصبابِ الكلام إلى معناه غير

---

(١) كلمة : «الوجه » ساقطة من ب .

(٢) أي : الّذي قاله .

(٣) ينظر : المفتاح : (٢٥٩) .

(٤) (١٣٤/١) .

(٥) ظاهر قول المصنّف : « والأظهر » أنّه يؤيّد هذا الرّأي؛ بينما ظاهر قول الشّارح بعدَه: « أي : عند السَّكّاكيّ » اختصاصه بالسَّكّاكيّ دون المصنّف أو الشّارح . وإذ لم يُورد عنه أو عن شيخه المصنّف رأيـًا آخر؛ ناهيك عمّا يكشـف عنه السِّياق ــ فيما بعد ــ من موافقة لرأي السَّكّاكيّ ــ فإنّي أرى عدم مناسبة تدخّل الشّارح بالعبارة المتقدّمة؛ لما تحمله من إيهام . فإن كان ولا بدّ فالأَوْلَى أن تكون : « كما حكاه السَّكّاكيّ »؛ والله أعلم .

(٦) سورة البقرة؛ من الآية : ٢١ .

عزيزةٍ في القرآن؛ كما قال[١]. **وتقديرُ القولِ كثيرٌ**؛ أي : في القرآن وغيرِه؛ **منه**؛ أي : ممّا قُدِّرَ فيه القول **قوله – تعالى –** : ﴿ **قَــدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُواْ وَاشْرَبُواْ** ﴾[٢]؛ أي : قلنا أو قائلاً أنتَ يا موسى : كُلُوا. وقوله[٣]: ﴿ **وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّور خُذُواْ** ﴾[٤]؛ أي : قلنا أو قائلين: خذوا.

وتارةً بأن لا ربط؛ هذا هو الثّاني من قسمي التّباين[٥].

إمّا معنىً؛ أي عدمِ الرَّبطِ بينهما على نوعين ــ أيضــاً ــ : إمّا بحسبِ المعنى، وإمّا بحسبِ سياقِ الكلامِ .

فالأوّلُ ما لا يكونُ بينهما جهةٌ جامعة؛ **كما تقولُ لجوهريٍّ : فلانٌ يقرأ ثمَّ تتذكّرُ أنَّ لك خاتمــاً**؛ أي : يخطُرُ ببالك أنّ صاحبَ حديثك جوهريٌّ ولك خاتم[٦] لا تعرفُ قيمَته **تريد تقويمه؛ تقولُ : لي خاتمٌ**؛ أي: تُعْقبُ كلامكَ بأنّ لي خاتمــاً لا أعرف قيمتَه؛ **فهلْ أُرِيكَهُ** لتُقَوِّمَ ؟، فتَفْصلُ عمّا قبلَه .

---

(١) أي : السَّكّاكيّ . ينظر قوله في المفتاح : (٢٦٠) .

(٢) سورة البقرة؛ من الآية : ٦٠ . وفي أ : بدأ الاستشهاد بالآية من قوله : ﴿ كُلُّ ... ﴾ .

(٣) في أ زيادة : « تعالى » .

(٤) سورة البقرة، من الآية : ٦٣ .

(٥) في الأصل : « البيان » . والصّواب من أ، ب .

(٦) في أ : « خاتمــاً » .

[٤٠/

وإمّا سياقــاً[١] إشارةٌ إلى/ القسم الثّاني من القسم الثّاني؛ **نحو** : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَــرُواْ سَــوَآءٌ عَلَيْهِم ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ**﴾[٢] قطع ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ﴾ عمّا قبلَه؛ **لأنّه لبيانِ حالِ الكفّار، وما قبله لبيانِ حال الكتاب دُون المؤمنين** .

إنّما ذكرَ قوله: (دونَ المؤمنين) دفعــاً لتوهُّم من يتوهّمُ[٣] أنّ بينهما جامعــاً هو التّضادُّ؛ إذْ ما قبله لبيانِ حالِ المؤمنين .

والقسمُ السِّياقيّ هو الّذي عَبَّرَ عنه السَّكّاكيُّ بقوله[٤]: « أو يكونُ بينهما جامعٌ، لكن غير مُلتفتٍ إليه لبُعدِ مقامِك عنه ».

---

(١) في الأصل : « ميثاقــاً » . والصَّواب من أ، ب، ف .

(٢) سورة البقرة؛ من الآية : ٦ .

(٣) في أ : « توهّم » .

(٤) المفتاح : (٢٧٠)؛ بحذف كلمة «يكون» .

النوعُ الثّاني(*):
في الإيجاز والإطناب؛
وهما نسبيّان؛

إذ لا يُعقلُ معناهما إلاّ بالإضافة [إلى غيره][1] ولهذا يختلفان؛ فكمْ من وجيزٍ بالنِّسبةِ إلى شيءٍ؛ طويلٌ[2] بالنِّسبة إلى آخر ! . **فَلْنَنْسبُهُما إلى متعارفِ الأوساطِ**؛ أي : كلامهم في مجرى عرفهم في تأديةِ المعنى . **وإنّه**؛ أي : متعارف الأَوساطِ . **لا يُمدحُ** منهم، **ولا يُذمّ** .

لَهُما؛ للإيجازِ والإطنابِ **مراتبُ لا تُحصى** من وجيزٍ، وأَوْجز، وأَوْجز، ومطنبٍ، وأَطْنبَ، وأطنبَ .

وإذا صادفا المقامَ حَسَّنا الكلامَ وصيَّراه محمودًا ممدوحـًا، **وإلاّ**؛ أي: وإن لم يصادفا [المقام][3] **صارَ الإيجازُ عيـًّا**[4] مَذْمومـًا وتَقْصيرًا، **والإطنابُ إكْثارًا** مَلُومـًا وتَطْويلاً .

(*) من الفنّ الرّابع؛ من القانون الأَوّل .

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . ومثبت من : أ، ب .

(٢) في قول الشّارح : « طويل » تسامح في اللّفظ؛ وكان الأولى به أن يقول : «مطنب ».

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . ومثبت من : أ، ب .

(٤) العِيُّ : خلاف البيان؛ وعَيَـى في منطقه إذا حَصِرَ . ينظر : اللّسان : (عيي): (١١٢/١٥ ــ ١١٣) .

فعلى هذا : الإيجازُ هو : أداءُ المقصودِ بأقلّ من عباراتِ متعارفِ الأوساطِ، والإطنابُ أداؤه بأكثرَ من عباراته .

فالإيجازُ؛ أي : مثالُ الإيجاز؛ **كقوله تعالى** : ﴿ **فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾[1] **كان أوجزُ كلامٍ عنـدهم** [أي: العرب][2] في هذا المعنى قولهم[3]: **(القتلُ أَنفَى للقَتْلِ)** . **وهذا**؛ أي : قوله ــ تعالى ــ . **أَوْجزُ منه**؛ أي : مِمّا عندهم وأفضلُ لوجوهٍ عشرةٍ :

الأوّلُ : لقلّةِ حروفه بالنِّسبةِ إلى ما يناظرُه؛ لأنّ حروفَه عشرةٌ[4]، وحروفَ مناظره أربعة عشر .

الثّاني : لأنّ[5] حصولَ الحياةِ - وهو الْمَقْصُـود[6] الأصليّ - مَنْصوصٌ عليه .

الثّالثُ : لاطِّرادِ قولِه دُون قولهم؛ فإنّ القتلَ الّذي يُنْفي به القتلُ هو

---

(١) سورة البقرة؛ من الآية : ١٧٩ . وفي أ : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾؛ بإيراد لفظة : ﴿ وَلَكُمْ ﴾ ضمن الشّاهد، وموضع الاستشهاد لا يتطلّبها .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، وأُثْبتت كلـمةُ « العـرب » من أ، ب . وكلمة : «أي » من المحقّق؛ لاحتياج السِّياق إليها . ودرج الشّارح على مثلها .

(٣) الصّناعتين : (١٩٥)، المثل السّائر : (٣٣٩/٢)، المفتاح : (٢٧٧) .

(٤) أي : الحروف الملفوظة؛ إذ الإيجاز يتعلّق باللّفظ لا بالرّسم؛ فلا يتّجه قول من قال : إنّها ثلاثة عشر .

(٥) هكذا في الأَصل، ب : وهو الأَوْلَى؛ لبنائه على التّعليل؛ كبقيّة الوجوه . وفي أ : « إن » .

(٦) في أ : «وهو المطلوب »؛ وهما بمعنى .

ما كان على وجه القصاص لا غيره، كالّذي يقتصّ[١] به .

الرّابعُ : لخلوّه عن التّكرارِ الّذي هُو عَيْبٌ .

الخامسُ : فيه صَنْعةُ الطِّباقِ الّتي من محسِّناتِ الكلامِ[٢]؛ فإنّ القصاصَ ضدُّ الحياةِ معنىً؛ بخلافِ قولهم .

السّادسُ : لسلامةِ أَلْفاظه عمّا يوحشُ السّامعَ، بخلافِ لفظ (القتل) .

السّابعُ : لبُعدِه عن تكرارِ / قَلْقَلة القافِ الموجبِ للضّغطِ والشِّدّة . [٤١/أ]

الثّامنُ : لاشْتمالِه لحُكمِ الجرحِ والأطرافِ ــ أيضاً ــ .

التّاسعُ : لجَعلِ القصاصِ ظَرْفاً للحياةِ الموجب للمبالغةِ .

العاشرُ : لدلالةِ تنكيرِ ﴿ حَيَاةٌ ﴾ على التّعظيمِ؛ لمنعِه عمّا كانوا عليه من قتلِ جماعةٍ بواحدٍ .

وكقوله[٣]: ﴿ **هُدًى لِلْمُتَّقِينَ** ﴾[٤]؛ إذ المعنى : هُدًى للضّالّين الصّائرين إلى التّقوى؛ لأنّ الهدايةَ إنّما تكون للضّالِّ لا للمُهْتدي[٥]. وعندَ مَن يَرى القُدْرة مع الفعل[٦]؛ فالهدى إنّما هو حال الاهتداءِ، فتقول الهدايةُ

---

(١) في أ : « يقصّ » .

(٢) سيرد معناه ــ إن شاء الله ــ في قسم البديع (ص ٧٩٢).

(٣) هكذا ــ أيضاً ــ في ف . وفي أ : « تعالى » .

(٤) سورة البقرة؛ من الآية : ٢ .

(٥) وهذا المعنى ذكره السّكّاكيُّ في المفتاح . ينظر ص : (٢٧٧) .

(٦) أي : وقوع الهدى للمتّقين .

للمُهتدي[1]؛ لكن لا بهدايةٍ قَبْل هذه؛ بل المُهْتدي بهذه الهدايةِ، كما قيلَ في علمِ الكلامِ على سبيلِ المغلطةِ[2] لا يمكنُ أَنْ يُوجِدَ موجود؛ لأنَّ الموجدَ إمّا أن يوجده حالَ الوجودِ، وإيجادُ الموجودِ محالٌ، وإمّا حالَ العدمِ؛ فيلزمُ اجتماع النَّقيضين ؟ .

وأُجيبَ : بأنَّ المحالَ : إيجادُ ما هو موجودٌ بوجودٍ قبل؛ لا بهذا الوجودِ ولا يلزمُ محالٌ .

وفيه؛ أي : في قوله ــ تعالى ــ : ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ نوعان آخران من الحُسن[3]: **تسميةُ الشَّيءِ باسم ما يَؤُول إليه مجازًا**؛ أي : على

---

(١) فيكون من باب طلب الزِّيادة إلى ما هو فيه واستدامته، وهذا المعنى وسابقه ذكرهما الزّمخشريّ في كشّافه : (١/٧٧) .

على أنّني لا أرى موجبـًا يحتّم التّأويل في الآية؛ فقد أطلق الهدي في القرآن الكريم على معنى الإرشاد وإيضاح سبيل الخير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى ﴾ [سورة فصّلت : من الآية : ١٧]، أي: أرشدناهم، وعليه فما المانع أن يكون الكتاب مرشدًا للنّاس أجمعين؛ من اتّقى منهم ومن حقّت عليه الضّلالة ؟! . والله أعلم .

(٢) في أ : « المغلط » .

(٣) في قول الشّارح ــ رحمه الله ــ : « نوعان آخران من الحسن » إيحاء بتقدّم نوعين بخلاف ما ذكر . وليس ثمّة نوع آخر . فما تقدّم في تفسير الآية إمّا صائر إلى قول المصنّف : تسمية الشّيء باسم ما يؤول إليه مجازًا » كما سيأتي في أوّل النّوعين اللّذين صرّح بهما . وإمّا مناقض له لا يجتمع معه . ويبدو لي أن الإلباسَ ناشئٌ من كلمة : « آخران » ولو أسقطت لاستقام السِّياق .

سبيلِ المجازِ . والمجازُ أبلغُ من التَّصريح . **وتصديرُ أُولى الزَّهراوين**[١] وهُما سورتا البقرةِ وآلِ عمران **بذكرِ الأولياءِ المتّقين**[٢].

والإطنابُ كقوله – تعالى – : ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ السَّمَـاوَاتِ وَالأَرْضِ واخْتِلَـٰفِ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِى تَجْرِى فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَـٰحِ والسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَآءِ وَالأَرْضِ لآيَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٣] **بدلاً مِنْ أَنْ يُقَالَ : إنَّ في**[٤] **وقوعِ كلِّ ممكنٍ مع تساوي طرفيه** لآياتٍ للعقلاء؛ **إذ الخطابُ**؛ أي: التخاطُب . **مع الكافّةِ**؛ أي : كافّة الخلائق . **وفيهم الذَّكيُّ والغَبيُّ والمُقصِّرُ** في باب النّظرِ والاستدلال، **والقويُّ** الكاملُ فيه؛ فلا يكونُ مقام أَدعى إلى الإطنابِ منه .

---

(١) الزّهراوان : المنيرتان . تفسير ابن كثير : (١/٣٦)، وقيل : « سمّيتا الزّهراوين : لنورهما وهدايتهما وعظيم أجرهما » . شرح النّووي على صحيح مسلم : (٦/٩١) .

وهذه التّسمية وردت على لسان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؛ إذ قال (صحيح مسلم : ١/٥٥٣) : « اقرأوا القرآن؛ فإنّه يأتي يوم القيامة شفيعـًا لأصحابه . اقرأوا الزّهراوين؛ البقرة وآل عمران ... » .

(٢) صرّح السَّكّاكيُّ بهذين النّوعين في المفتاح : (٢٧٧) . وظاهر أنّه استقاهما من الكشّاف : (١/٧٧) .

(٣) سورة البقرة، الآية : ١٦٤ . وعند قوله : ﴿ الأَرْضِ ﴾ توقّف الاسْتشهادُ عند المصنِّف في ف، بينما تجاوز إلى قوله : ﴿ النَّهَارِ ﴾ في أ، ب .

(٤) « في » ساقطة من ب .

ومنه؛ أي: [من][1] الإطناب **بابُ نعم وبئس**؛ نحو: (نعم الرّجل زيد) وإلاّ لكفى : (نعم زيد) .

وفيه؛ أي : في هذا الباب . **اختصارٌ بحذف المبتدأ** على قول من يرى أصله : (نعمَ الرّجلُ هو زيدٌ)؛ **فيحصل التَّعادُلُ** الموجبُ لحُسْنه؛ ولا يخفى / حُسنُ موقعه مع ما فيه من لطائف أُخرى، ولو لم يكن فيه [٤١/ب] شيءٌ سوى أنه يُبرِزُ الكلامَ في معرض الاعتدالِ؛ نظرًا إلى إطنابه من وجه، وإلى اختصاره من وجه آخر ــ لكفى .

ومنه؛ أي : من [باب][2] الإطناب **بابُ التَّمييزِ** . ولــم يتعرّض في « المفتاح » أنّه من قبيل الإطناب، ولعلّه[3] لأنّه لا إطناب في بعض أمثلته؛ وعبارته هكذا[4]:

« اعلم : أنَّ باب التّمييز كلّه سواء كان[5] عن مُفرد أو جملة[6] بابٌ مزالٌ عن أصله لتوخّي الإجمال والتّفصيل؛ ألا تراك تجد الأمثلة الواردةَ من نحو : (عندي منوان سمنــًا)، و(عشرون درهمــًا)، و(ملء الإناء عسلاً)، و(طابَ زيدٌ نفســًا)[7]، و(طارَ عمرو فرحــًا)، و(امتلأ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٣) أي : ولعلّ السّكّاكيّ لم يتعرّض للتّمييز .

(٤) المفتاح : (٢٨٤ ــ ٢٨٥) .

(٥) كلمة : « كان » ساقطة من أ، ب .

(٦) في ب : « وجملة » بالعطف بالواو .

(٧) هكذا ــ أيضــًا ــ في المفتاح . وفي أ : « زيد طاب نفســًا » .

الإناءُ ماءً) ــ منادية على أنّ الأصل : ؛(عندي سمن منوان) ، و(دراهم عشرون)، و(عسل ملء الإناء)، و(طابت نفسُ زيدٍ)، و(طيّر الفرح عمْرًا) ، و(ملأ الإناء ماء) »[1].

وفيهما[2]؛ أي : في بابِ نعمَ وبئسَ وباب التَّمييزِ **تفصيلٌ بعد إجمالٍ** ألا تراك إذا قلتَ : (نعم الرَّجلُ) مُريدًا باللاّم الجنسَ دون العهدِ كيف تُوجِّه المدحَ إلى زيدٍ أوّلاً على سبيل الإجمال؛ لكونه من أفرادِ ذلك الجنسِ، ثمّ إذا قلتَ : (زيدٌ) كيفَ تُوجّهه إليه[3] ثانيـًا على سبيل التَّفصيل . وفي التَّمييز كما إذا قلتَ : (طابَ زيدٌ)؛ فإنّ فيه إجمالاً لطيبه، ثمّ إذا قلتَ : (نفسـًا) صارَ مُفصّلاً .

قال [تعالى][4]: ﴿رَبِّ إِنِّى وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبـًا﴾[5] **مقامَ شخْتُ، وفيه انتقالاتٌ لطيفةٌ**؛ لأنّ أصلَ معنى الكلامِ ومرتبته الأُولى : (قدْ شخْت)؛ فإنّ الشَّيخُوخةَ مُشتملةً على ضعفِ البدنِ وشيبِ الرأسِ المتعرَّض لهما في الآية ــ تُركتْ لتوخِّي مزيدِ

---

(١) وبمعرفة الأَصل يتّضح أنّ العدولَ عنه إلى التّأخير قُصِد ليحصلَ ذكره مرّتين؛ إجمالاً أوّلا، وتفصيلاً ثانيـًا؛ ممّا يجعله أوقعَ في نفسِ المخاطب من ذكره مرّة واحدة .

(٢) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي ب : «وفيه» .

(٣) في ب : « عليه » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من : أ، ب .

(٥) سورة مريم؛ من الآية : ٤ .

التَّقريرِ إلى تَفْصيلها؛ في : ضَعُف بَدَني، وشابَ رأسي، ثمَّ لاشْتماله على التَّصريحِ تُركتْ إلى ثالثةٍ أبلغ؛ وهي الكناية في : (وهنتْ عظامُ بدني)، ثم لقصدِ مرتبةٍ رابعةٍ أبلغ في التَّقرير بُنيت الكنايةُ على المبتدأ؛ لإفادتها تقوِّي الحكمِ؛ فحصلَ : (أنا وهنتْ عظامُ بدني)، ثمَّ لقصدِ خامسةٍ أَبْلغ أُدخلت (إنَّ) على المبتدأ؛ فحصلَ : (إنِّي وهنتْ عظامُ بدني)، ثم لسُلوكِ[1] طريقي الإجْمالِ والتَّفصيلِ قُصدت سادسةٌ وهي : (إنِّي وهنت العظامُ من بدني)؛ ثمَّ لمزيدِ اختصاصِ العظامِ به قُصِدتْ سابعةٌ؛ وهي تركُ تَوْسيطِ البدنِ؛ فَحَصَل : (إنِّي وهنتْ العظامُ مني)؛ ثمَّ لشمولِ الوهنِ العظامَ فردًا فردًا قصدتْ ثامنةٌ؛ وهي : تركُ جمعِ العظم[2] إلى الإفرادِ لصحّةِ حصولِ / وهنِ المجموعِ بالبعضِ دُون كلِّ فرد[3] [٤٢/أ] فرد؛ فحصلَ ﴿ إِنِّى وَهَنَ العَظْمُ مِنِّى ﴾ .

وهكذا تُركت الحقيقةُ في (شابَ رأسي) إلى أبلغ؛ وهي : الاستعارةُ؛ فحصلَ : (اشتعل شيبُ رأسي)، ثمَّ تُركت إلى أبلغ؛ وهي : (اشتعلَ رأسي شيبًا)؛ للإجمالِ والتَّفصيل، ثمَّ تُركت لتوخِّي مزيدِ التَّقرير؛ إلى:(اشتعلَ الرأسُ مِنِّي شيبًا)، ثمَّ تُركت لفظةُ:(منِّي) بقرينةِ[4]

---

(١) في الأَصل : « سلوك »، والمثبت من : أ، ب .

(٢) في الأَصل : « العظام »، والصَّواب من : أ، ب .

(٣) في ب : « أفراد » .

(٤) في أ : « لقرينة » والمعنى واحد .

عطفه على ﴿ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ منِّي ﴾ لمزيدِ مزيدِ التَّقريرِ؛ وهي إيهامُ حوالةِ تأديةِ مفهومه على العقل دون اللّفظِ .

وفي اختصارِ (ربِّ) بحذفِ حرف النِّداء وياءِ المتكلِّم[1]. **وهو كالأساسِ للكلامِ ومن حقِّه**؛ أي : الأساسِ . **أن يُقَدَّرَ** بقدر **ما يُنْوَى من البناءِ عليه – تحسينٌ له .**

قوله : (تحسينٌ) مبتدأٌ، وخبرُه الظّرفُ المقدَّمُ عليه؛ وهو قوله : (وفي اختصارِ) .

والإيجازُ قد يُعتبرُ بما هو خَليقٌ بمقامِ[2] الإطنابِ[3]؛ وهذا شأنُ القولِ في انقراضِ الشَّبابِ وإلمامِ الشَّيبِ المرِّ الأمَرِّ المُغَيِّبِ؛ لأنَّ مغيبَ المشيبِ الموتُ؛ أي : لبيانِ شأنِ انقطاعِ الشَّباب، ونزول الشّيبِ مقامٌ خليقٌ إطنابُه .

وعبارةُ المفتاح ــ في هذا المقامِ ــ ننقله بعينه؛ لأنّه أبسط وأدلُّ على المرادِ؛ قال[4]:

---

(١) لأنّ أصله : « يا ربِّي » .

(٢) في الأصل، ف : « بالمقام »، والصّواب من : أ، ب .

(٣) علّق طاش كبرى زاده في شرحه للفوائد ص (١٦٠) مبيِّنـًا وجه الرّبط بين هذه الجملة والعبارة قبلَها بقوله : « ولما استشعر المصنِّف ههنا (بعد العبارة المتقدِّمة ابتداء من : وفي اختصاره ... تحسين له) سؤالاً؛ بأنّ اعتبار الإطناب في الآية ينافي اعتبار الاختصار فيها أشار إلى جوابه بقوله : (والإيجاز ...) » .

(٤) ص : (٢٨٧) .

« اعلم : أنَّ الَّذي فَتَّقَ أكمامَ هذه الجهاتِ عن[١] أزاهير القبولِ في القلوبِ؛ هو أنَّ مقدِّمة هاتين الجملتين وهي : (ربِّ) اختُصرت ذلك الاختصارُ؛ بأن حُذفت كلمةُ النِّداءِ وهي : (يا) وحُذفت كلمةُ المضافِ إليه؛ وهي : ياءُ المتكلِّم، واقتُصر من مجموع الكلماتِ على كلمةٍ واحدةٍ [فحسب][٢] وهي : المنادى . والمقدِّمةُ للكلامِ ــ كما لا يخفى على من له قــــدمُ صــــدقٍ في نهــجِ البلاغةِ ــ نازلةٌ منْزلة الأساسِ للبناءِ؛ فكما أنَّ البنّاءَ الحاذقَ لا يرى الأساسَ إلاّ بقدر ما يُقدِّرُ من البناء عليه، كذلكَ البليغ يَصْنعُ بمبدأ كلامه؛ فمتى رأيته اختصر المبدأ فقد آذنك باختصارِ ما يُورد[٣].

ثُمَّ إنّ الاختصار ــ لكونه من الأمور النِّسبيّة ــ يُرْجَعُ في بيانِ دعواه إلى ما سبق تارةً[٤]، وإلى كونِ المقامِ خليقــاً[٥] بأبسطِ ممّا ذُكر أُخرى. والَّذي نحنُ بصددِه من القَبيل الثَّاني؛ إذْ هُو كلامٌ في معنى انقراضِ الشّبابِ و[٦]إلمامِ المشيبِ؛ وهَلْ معنى أحقُّ بأن يَمْتري[٧] القائلُ

(١) في الأَصل، بقيّة النّسخ : « من »، والصَّواب من مصدر القول .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل، ومثبت من أ، ب، مصدر القول .

(٣) هكذا ــ أيضــاً ــ في المفتاح . وفي أ : « ما سيورد » .

(٤) أي : من كون العبارة أقلّ من عبارة ما تعارف عليه أوساط النّاس .

(٥) خليقــاً : أي جديرًا . ينظر : اللِّسان : (خلق) : (٩١/١٠) .

(٦) في الأَصل : «في » والصَّواب من : أ، . مصدر القول .

(٧) يمتري : أي : يستدرّ ويستخرج . ومنه : مرى النّاقةَ : إذا مسح ضَرْعها لتدرَّ اللّبن . =

فيه[١] أفاويقَ[٢] المجهودِ، ويستغرقَ في الإنباءِ عنه كلَّ حدٍّ معهودٍ؛ من انْقراضِ أيّامٍ ما أَصْدق مَنْ يَقُول فِيها[٣]:

وقد تَعَــوَّضْــتُ من[٤] كُــلٍّ بِمُشْــبهه
فما وَجَدْتُ لأيّــامِ الصِّبا عِوضــًا !

ومن إلمامِ المشيبِ المعيبِ المرِّ الطّلوع / الأمرِّ المَغيب ؟!. [٤٢/ب]

[تَعِيبُ الغَانِيَاتُ عليَّ شَيْبِي ومَن لِي[٥] أَنْ أُمتِّعَ بالمعِيبِ!!][٦]».

= ينظر : اللّسان : (مري) : (١٥/٢٧٦) .

(١) «فيه» ساقطةٌ من ب .

(٢) في الأصل :«أفاريق»، والصَّواب من أ، ب . مصدر القول .
والأفاويق : جمع فواق . والفــواق : ما بين الحلبــتين من الوقــت . اللّسان : (فوق): (١٠/٣١٦) . والمراد : استنفاذ غاية الوسع .

(٣) البيتُ من البسيط، وقائلُه أبو العلاء المعرّيّ؛ قاله ضمن قصيدة يتحدّث فيها عن صِباه . والبيت في سقط الزّند : (٢٠٨)، وشرحه : (٢/٦٥٥)، واستشهد به في المفتاح : (٢٨٧)، والمصباح : (٧٩) .

(٤) هكذا في الأصل وبقيّة النّسخ، وسقط الزّند . وفي شروح سقط الزّند والمصادر المستشهدة به :«عن» .

(٥) أي : ومن يكفل لي .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . وأثبت من أ، ب، مصدر القول . وجاء في نهاية عبارة السَّكّاكيِّ فناسب المقام إثباته؛ إتمامــًا للفائدة .
والبيتُ من الوافر، وقائله البحتريّ؛ قاله ضمن أبيات يمدح بها أبا المعمّر الهيثم بن عبد الله . =

النَّوعُ الثّالثُ(*): في جعلِ إحْدى الجُمْلتين حالاً .

الحالُ(١): **إمَّا مُؤكِّدةٌ**؛ نحو (زيدٌ أبوك شفيقــاً) أي : أَحقّه . وأحكامُها وحالُها عُلمت من النَّحوِ، [**فلا واو**](٢) لأنّها إنّما هي(٣) للرّبطِ، والمُؤكّدةُ لا تحتاجُ إلى الرّبطِ؛ **للاتّحاد**(٤) بينها وبين ذي الحالِ، وارتباطها به بحسبِ المعنى؛ لأنّها هي المقرِّرَة لمضمونِ الجُملةِ المذكورة(٥) **وإمّا مُنْتقلةٌ**؛ وهي ما يُقابِلُها، وإذا أُطلقَ الحالُ فهي المرادُ .

فالمفردةُ؛ أي : في الحالِ المنتقلةِ المفردةِ . **صفةٌ** في المعنى لذي الحال، وحكمٌ عليه؛ كالخبر . **فلا واو**؛ أي : فلا يجوزُ الواوُ؛ لأنّها للرّبطِ وللدّلالة على الحاليَّة . والتَّعلُّقُ المعنويُّ والإعرابُ مغنٍ عنها .

= والبيتُ في ديوان الشّاعر : (٩٩/١)، وأمالي المرتضى : (٦٢٠/١) .

واستُشْهد به في الدّلائل : (٥٠٤) والمفتاح : (٢٨٧) والمصباح : (٧٩) .

(*) من الفنِّ الرَّابع من القانون الأوَّل .

ويلحظ أنّ الغرض الأصليّ من سوق هذا النّوع بيان الجملة الواردة عُقيب جملة أخرى حالاً؛ حيث يؤتى بالواو تارةً وبدونها أُخرى . وما سيأتي من ذكر الحالِ مفردةً هنا فإنّما جاء عرَضــاً .

(١) كلمة : « الحال » ساقطة من أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأَصل، ف . ومثبت من : أ، ب .

(٣) في أ، ب : « تذكر » والمعنى واحد .

(٤) كلمة : «للاتّحاد » وردت ضمن كلام الشّارح في الأَصل .

(٥) في الأَصل : « المؤكّدة » والصَّواب من : أ، ب .

والجملةُ[١] **أصــلُها التَّجدُّدُ حالَ النِّسبة** الحاصلة بين ذي الحال وعامله؛ وذلك لتُشابه الحالَ المفردةَ الّتي هي الأصلُ؛ لأنّ المفردةَ تدلّ على حصولِ صفة غير ثابتــة مُقارنة لما جُعلت قيدًا له. **فمُضارعٌ مُثبتٌ**؛ أي : فأصلُها[٢] مضارعٌ مُثْبتٌ[٣]؛ لأنّه ــ أيضــًا ــ[٤] يدلُّ على حصولِ صفة غير ثابتة؛ أي : مُتجدِّدة مقارنة لما جُعلت قيــدًا له . **وهذا مرتبطٌ معنًى**؛ لما ذكرنا . **فلا واوَ**؛ أي : فلا حاجةَ إلى الرّابطة اللّفظيَّة الّتي هي الواوُ؛ نحو: ﴿ وَجَاءُوٓ أَبَــاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾[٥]. **وإلاَّ**؛ أي: وإنْ لم يَرتبط معنًى؛ بأن لا يكون مضارعــًا مُثْبــتــًا[٦] ــ مثــلاً ــ . **أُتِيَ بها للرّبط**؛ أي : بالواو؛ لتربطها بذي الحال، **وذلك**؛ أي : الإتيانُ بها[٧] **بحسَبِ قُوَّة البُعد** عن الرّبطِ المعنويِّ؛ فتختلف وُجُوبــًا، وجوازًا، ورُجحانــًا؛ بحسبها .

وأبعدُها الاسميَّةُ؛ فإنّ دلالتها على الثُّبوتِ وحُصولِ الصِّفةِ الثّابتــة

---

(١) أي : الحال المنتقلة الجملة .

(٢) في ب : « فذلك » .

(٣) لكون المضارع دالاً على الهيئة لثبوته، وعلى التّجدّد لفعليّته، وعلى تجدّده حال النّسبة لمضارعته .

(٤) قوله : « لأنّه ــ أيضــًا » ساقطٌ من أ .

(٥) سورة يوسف؛ من الآية : ١٦ .

(٦) كأن تكون جملةً اسميّةً، أو فعليّة وفعلها ماضٍ؛ مثبت أوْ منفيّ أوْ مضارع منفيّ .

(٧) في أ : « بالواو » . والمراد واحد .

فقط؛ لا على التَّجدُّد، ولا على المقارنة؛ فهي أكثرُ مخالفةً للمُفْردة من غيرها . **فالتُزِمتْ الواوُ فيها**؛ أي : في الاسميَّة[1]، **إلاَّ نادرًا نحو** :

(**كَلَّمْتُه فُوْهُ إلى فِيّ**) بأن يكون (فوه) مبتدأً، و(إلى فيّ) خَبَرَه، والجملةُ حالٌ بلا واوٍ نادرًا . ومعناه : كلَّمْته مُشافهًا .

و(**رجعَ عَوْدُه على بدئه**)؛ بالرَّفعِ على أنَّهُ مُبتدأٌ و(على بَدْئه) خبرُه؛ ليصحَّ مثالاً؛ لا بالنَّصب على الظَّرف - كما ذكره الجوهريُّ[2] في الصِّحاح[3] -؛ أي : رجع في عوده، ولا على الحالِ؛ كأنَّه

---

(١) نحو قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [سورة يوسف: من الآية : ١٤].

(٢) هو / أبو نصر؛ إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، لُغويّ من الأئمّة، وخطّه يذكر مع خطّ ابن مقلة، أحبَّ الأسفارَ والتَّغرُّب، ثم استقرَّ بنيسابور يُدَرِّسُ ويُصنِّف. من كتبه الْمَشهورة: « الصِّحاح » . توفّي بعد أن حاول الطّيران بجناحين من خشب سنة ٣٩٣هـ .

ينظر في ترجمته : يتيمة الدّهر : (٤٠٦/٤)، دمية القصر وعصرة أهل العصر؛ لأبي الحسن الباخرزيّ : (٣٠٠)، العبر في خبر من عبر؛ للذّهبيّ : (٥٥/٣)، سير أعلام النّبلاء : (٨٠/١٧ - ٨٢)، مرآة الجنان : (٤٤٦/٢) .

(٣) ينظر : مادّة : (بدأ) : (١٩/١) .

ويلحظ أنّ المثال ضُبط عند محقّقي الكتاب بالضَّمِّ؛ هكذا : (رجع عوْدُه على بَدْئه) . وهو خطأٌ ظاهر . يدلّ عليه ما بعدَه . وهو قول الجوهريّ : « إذا رجع في الطّريق الّذي جاء منه » ولا يستقيم سياقه إلاّ مع النَّصْب؛ كما هو الحال في اللّسان : (بدأ): (٢٨/١) .

=

قيل: يرجعُ[١] عائدًا، ومعناه : رجع والحالُ أنَّ عودَه في الطّريقِ الّـذي جـاءَ منه[٢].

[٤٣/أ] **ثمَّ / الماضي**؛ أي : أبعدُها بعدَ الاسميَّة الماضي . **للتَّجدُّد في غيرِ حالِ النِّسبة**؛ أي: أنَّه[٣] يدلُّ على حُصولِ صفةٍ غير ثابتة، لكنَّه ليس حال النِّسبةِ ومقارنـًا لِمَا جُعلت قيدًا له . **فالتُزم فيها** [أي][٤] في الجملة الماضـية (**قـد**) **تحقيقـًا**؛ نحو: ﴿ أَنَّى يَكونُ لِي غَلاَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الكِبَرُ ﴾[٥]، **أو تقديرًا**؛ نحو : ﴿ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[٦]؛ أي: قدْ حَصِرت . **لتُقرِّبَهُ**؛ أي : الماضي **من الحال**، حتَّى يصحَّ وقوعُه حالاً، **فَتُـنَزَّل المُقاربة** الحاصلة من لفظِ (قد) **منْزلةَ المقارنة** ؛ أي : مُقَارنتها[٧] لما جُعَلتْ قيدًا له .

= ينظر : الصّحاح تحقيق عبد الغفور عطّار : (١/٣٥)، والصّحاح تحقيق مكتب التّحقيق بدار إحياء التّراث العربيّ : (١/١٩) .

(١) في أ، ب : « رجع » .

(٢) والمثالان المتقدّمان أوردهما سيبويه في الكتاب : (١/٣٩١ ــ ٣٩٢) وتعرّض لهما عبد القاهر الجرجانيّ في الدّلائل : (٢١٨) وتحدّث عنهما بمثل حديث الشّارح .

(٣) في أ : « لأنّه » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، أ . ومثبتٌ من ب . وعلى مثله درجَ الشّارحُ .

(٥) سورة آل عمران؛ من الآية : ٤٠ .

(٦) سورة النِّساء؛ من الآية : ٩٠ .

(٧) أي : الحال .

أوْ تُجعلَ[١] **مقاربَةُ الفعلِ**[٢] **هيئةً للفعل** الّذي جُعلت هي حالاً له؛ وحينئذ[٣] **يُسْتحبُّ**[٤] **الواو**، ويكونُ أَوْلَى وأرجحَ لعدمِ المقارنة؛ لكن[٥] يجوزُ تركها - أيضـــاً - نظرًا إلى التَّنْزيل والجَعْل[٦].

قوله[٧] : (هيئةً للفعلِ)؛ أي : لمعمولِ الفعلِ الّذي هو ذو الحال، وإنّما قال : (هيئةً للفعل) و لم يقل : (هيئة[٨] لمعموله) تنبيهـــاً على أنّ الحالَ وإن كان بيان هيئة المعمولِ لكنّه باعتبارِ الفعلِ ونسبته إليه؛ فلملاحظةِ ذلك الاعتبار اختار هذه العبارة، وهو - كما قيل -: الحالُ قيدُ العاملِ، أو تقول : عرّفَ السَّكّاكيُّ الحال ـــ في قسم النَّحو بأنّه[٩] - : « بيانُ هيئةِ وقوعِ الفعلِ »؛ فهو جارٍ على اصطلاحِه .

---

(١) في أ : « وتجعل » بالعطف بالواو؛ دون أو .

(٢) في ب : « المفعول »، وهو خطأٌ ظاهر .

(٣) كلمة «حينئذٍ » ساقطة من أ .

(٤) هكذا في ف : «وحينئذ **يستحبّ** » بإيراد « حينئذٍ » ضمن كلام الشّارح؛ فاصلة بين حرف العطف « الواو » والفعل الواردين ضمن كلام المصنف . أما في أ؛ فلم يتدخّل الشّارح بين الحرف والفعل، وجاء العطف بالفاء بدلاً من الواو هكذا : « فيستحبّ » .

(٥) في الأصل :«أي »، والصّواب من : أ، ب .

(٦) يلحظ أنّ الشّارح تابع المصنّف في ترجيحه إثبات الواو، وهما بذلك يخالفان السَّكّاكيّ الّذي رجّح ترك الواو . ينظر : المفتاح : (٢٧٥) .

(٧) في ب : « هو » بدلاً من « قوله» وهو خطأ ظاهر .

(٨) كلمة : « هيئة » ساقطة من أ .

(٩) المفتاح : (٩٢) بتصرّف يسير .

ثمَّ النّفيُ؛ أي : بعد الجملة الماضية أبعدُها المنفيّةُ؛ ماضيةً كانت أو مضارعةً؛ لأنّ له[١] الدّلالة على المقارنة؛ أمّا في المضارع [فظاهر][٢] وأمّا في الماضي فهو **لأنّ**[٣] **النّفي مُسْتَمرٌّ غالبـًا** إلى وقت التّكلُّم؛ فيكون مقارنـًا قولـه، **وليس هيئةً للفعلِ إلاّ بالعرضِ**؛ إشارةٌ إلى أنّ النّفي هيئةٌ - أيضًا - لكن بالعرض؛ لأنّ (جاءني زيدٌ ليسَ راكبًا) في قُوّة (جاءني زيدٌ ماشيـًا)[٤]؛ فيدلُّ على نوعٍ من الحُصولِ والتّجدُّد؛ فجاز فيه تركُ الواوِ للمقارنة والتّجدُّد، وجازَ دخولُها لأنّ المقارنةَ بحسبِ الغالبِ لا على سبيلِ القطعِ، والتّجدُّد بالعرضِ لا بالذّات، وكأنّهما لا يتحقّقان، والتّركُ أَوْلَى لوُجود الأمرين[٥] في الجملة[٦]؛ كما قال في المفتاح : إنّ ترك الواوِ أرجح[٧]. والمصنّفُ قال : **فيجوز** من غيرِ تعرّضٍ لرُجحان جانبِ التّرك؛ لكن بالنّظر إلى التّعليلِ يُفْهم رُجحانُه .

فإن قيلَ : الجملةُ الاسميّةُ - أيضًا - تستمرّ[٨] غالبـًا؛ لأنّ الشّيءَ إذا

---

(١) أي : النّفي .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . ومثبت من أ، ب. ولا بدَّ منه لتمام السِّياق .

(٣) في أ : « فلأنّ »؛ بحذف الضّمير المتقدّم على (أن) ووصل الفاء بها .

(٤) وذلك لأنّ سلب الهيئة مستلزم لحصول ضدّها .

(٥) أي : المقارنة والتّجدُّد .

(٦) هكذا في الأَصل، ب؛ بناء على أنّ مراده الجملة المنفيّة مطلقـًا . وفي أ : « الجملتين » بناء على أنّ مرادَه الجملة الماضوية والجملة المضارعة .

(٧) ينظر : ص (٢٧٥) .

(٨) في ب : « تسمّى »وهو تحريف .

ثبتَ فأصلُه بقاؤه على ما كان استصحابـًا؛ فيدلُّ على المقارنة - أيضـًا -.

قلنا : استمرارُ العدمِ لا يفتقرُ إلى سببٍ؛ بخلافِ استمرارِ الوجود فلا يدلُّ بلا تجدُّد سببِ الوجودِ على بقائه .

[٤٣/ب] **وكذا في الظّرف**؛ [أي][(١)]: يجوزُ دخولُ[(٢)] الواوِ في الظّرفِ / إذا وقعَ حالاً **لجواز الأمرين**[(٣)]؛ يُقدّرُ[(٤)] الاسمُ المفردُ؛ فلا تدخل الواوُ؛ نحو : (رأيته على كَتِفه سَيف)؛ أي : حاصلاً[(٥)] على كتفه، ويُقَدّرُ الفعلُ الماضي فيكونُ حكمُه حُكمَه؛ فيدخل الواوُ؛ نحو: (رأيته وعلى كتفه سيفٌ)، أي: وحصلَ على كتفِه سيفٌ[(٦)]، ولم يُقَدَّر بالمضارعِ؛ لأنّه لو قُدِّرَ به لامْتَنَعَ مجيئُها بالواوِ .

نعم بين الظّرفِ وبين النّفي[(٧)] فرقٌ؛ وهو أنَّ في النّفي[(٨)] التّركَ أَوْلَى، وفي الظّرفِ لا أولويَّة؛ بل الظّرفان متساويان .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأَصل . ومثبت من أ، ب وعلى مثله درج الشّارح .

(٢) كلمة : « دخول » ساقطة من أ .

(٣) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي أ، ب : « التّقديرين »، والمؤدّى واحد .

(٤) في أ، ب : « تقدير » .

(٥) في أ : « حاصل » .

(٦) كلمة : « سيف » ساقطة من أ، ب . والأَوْلَى حذفها، مجانسة لحذفها في إيضاح المثال المقابل قبله .

(٧) في أ، ب : « المنفيّ » والمؤدّى واحد .

(٨) في أ، ب : «المنفيّ» والمؤدّى واحد .

فعُلم أنّ الجملةَ بالنِّسبةِ إلى الواوِ لها الأحكامُ الخمسة : ما يجبُ دخولها فيها كالجُملةِ الاسميّةِ، وما يُستحبُّ كالماضية، وما يَحْرُمُ ويمتنعُ كالمُضَارعِ المثبَتِ، وما يُكره دخولُها ويكونُ تركُها أَولى كالجُمْلة المنفيَّةِ، وما يَسْتوي الأمران فيها كَمَا في الظَّرفيَّةِ .

ويجبُ دخولُ الواوِ على الجملةِ الَّتي وقعتْ حالاً **في النَّكرةِ**؛ أي: إذا كانَ ذو الحالِ نكرةً، **تمييزًا للحالِ عن الصِّفةِ**، ودفعـًا لالتباسها بالصِّفة[1]؛ **نحو: (جاءني رجلٌ ويَسْعى)**؛ هذا في الجملةِ؛ لأنّ الحالَ المفردة عند تنكيرِ ذي الحالِ واجبُ التَّقديمِ، وإنّما أَتَى بالجملةِ المُضَارعةِ لأنّه إذا عُلم وُجوبُ الواوِ فيما يمتنعُ دخولُها عليه يلزمُ في سائرِ الجملِ بالطّريقِ الأَوْلَى .

(١) جملة : «ودفعـًا لالتباسها بالصّفة » تكرّرت في الأصل . ودُفِعَ الالْتباسُ بإثبات الواو؛ لأنّ الواوَ لا يتوسّطُ بين الصّفة والموصوفِ .

القانونُ الثّاني(*): في الطّلب

قد سبقَ أنّ حقيقةَ الطّلبِ حقيقةٌ معلومةٌ مستغنيةٌ عن التّحديد(١)؛ فالكلامُ في مقدّمةٍ يَسْتدعيها المقامُ؛ من بيانِ ما لا بدَّ للطّلبِ منه، ومن تَنوُّعِه؛ والتّنبيهِ على أبوابِه في الكلامِ(٢). وكَيْفيَّةِ توليدِها لِمَا سِوى أصلِها .

وهو لِمُتصوَّرٍ؛ أي : لمطلوبٍ مُتصوّرٍ، **غيرِ حاصلٍ**؛ في الخارجِ، **حينئذ**؛ حينَ الطّلبِ .

أمّا أنّه لمطلوبٍ؛ فلأنّ الطّلبَ بدونِ المطلوبِ لا يُتَصَوَّرُ .

وأمّا أنّه لمتصوّرٍ؛ فلأنّ الطّلبَ من غيرِ تَصَوُّرٍ ــ إمّا إجماليّ كشيءٍ مَا، أو تفصيليّ بالنِّسبةِ إلى شـــيءٍ ما؛ كإنسانٍ(٣)ــ لا يصحّ(٤) وإلاّ يلزم منه طَلب المجهولِ المطلَق؛ وهو مُمتنع .

وأمّا أنّه غيرُ حاصلٍ؛ فلامتناعِ تحصيلِ الحاصلِ وطلبِه عقلاً(٥).

(*) من الفصلِ الأوّل . في علم المعاني .

(١) ينظر ص (٢٤٦) قسم التّحقيق .

(٢) عبارة : « والتّنبيه ... في الكلام » ساقطةٌ من أ، ب . وهي موجودة في المفتاح : (٣٠٢) .

(٣) في الأصل، ب : «كالإنسان» بالتّعريف . والصّواب من أ، لبنائه على التّنكير .

(٤) في الأصل : « لا يصلح » والمثبت من أ، ب .

(٥) وهذا ــ أي : ما تقدّم من بدايةِ قول المصنّف ــ : « وهو لمتصوّر ... » إلى نهاية كلام الشّارح « ... عقلاً » يُمثّل المقدّمة الّتي أشارَ إليها الشّارح في بداية حديثِه عن الطّلب .

فإمّا أن لا يستدعي الإمكان[١]؛ أي : لا يَسْتدعي في مطلُوبِه إمكانَ الحصولِ؛ لا أنّه يستدعي أن لا يمكن . والأَوَّلُ أعمُّ؛ لأنّه كُلّما صدقَ : (يستدعي أنْ لا يُمكن) صدق : (لا يَسْتدعي / أن يُمكن) [٤٤/أ] وإلاّ لصدقَ[٢]: (يستدعي أن يُمكن)، فيجتمعُ النّقيضان . وليسَ كلّما صدق[٣] : (لا يستدعي أن يُمكن) صدق : (يستدعي[٤] أن لا يُمكن)؛ لأنّ الأَوَّلَ يحتملُ أن يُجامع الإمكانَ وعدمه؛ لاحتمالِه منهما، بخلافِ الثّاني فإنّه لا يُجامعُ الإمكانَ لاستلزامه عَدَمه[٥]. **وهو التّمنّي يقولُ** : (**ليتَ الشّبابَ يعُود**) فيما لا يُمكن؛ لامتناعِ عودِ الشّبابِ . و(ليت لي مالاً أنفقه) فيما يُمْكن .

أو يَسْتدعيه؛ أي : إمْكان حُصولِ المطلوب .

---

(١) هذا شُروع في بيان أنواعِ الطّلب .

(٢) في أ :«صدق » والمعنى واحد .

(٣) كلمة : «صدق » ساقطة من ب .

(٤) في الأصل زيادة : « أي : تقضيه » وظاهرٌ أنّها مقحمة داخل السّياق .

(٥) يلحظ أنّ الشّارح ــ رحمه الله ــ استطرد في إيضاح عبارة المصنّف المتقدّمة بما هو أقرب إلى الغموض والإلباس معتمدًا ــ في ذلك ــ على ما ذكره الشّيرازيّ في مفتاح المفتاح : (٧٣٠)؛ إذ بنى حديثَه على كلمتين؛ زاوج بينهما ثمّ أدارهما نفيـًا وإثباتـًا؛ ليصل إلى مراده على طريقة شيخه السَّكّاكيّ؛ رائد المدرسة البلاغيّة المنطقيّة . ولم يكن المعنى المنشود بالإيضاح بعيدًا لو فسّر جملة : « لا يستدعي الإمكان» بأنّها تتناول الممكن والممتنع،وجملة«تستدعي عدم الإمكان» بأنّها لا تتناول الممتنع .

وهو إمَّا للحصولِ في الخارجِ[١] **فلإثبات**؛ أي : فلحُصولِ إثباتِ أيِّ تَصوُّرٍ؛ لأنَّ التَّصديقَ لا يُطلَبُ كَوْنُه في الخارجِ؛ لأنَّ النِّسبةَ لا تكون خَارجيّة . أمرٍ؛ نحو (قُمْ)، **أو نداءٍ**؛ نحو : (يا زيدُ)؛ فإنّك تطلُبُ بهذين الكلامين حُصُولَ قيامِ صاحبك، وإقْباله عليك في الخَارجِ .

ولنفي؛ أي : لحصولِ نَفْي أيِّ تصوُّر في الخارجِ[٢]. **نَهْي**؛ نحو : (لا تتحرّك)؛ للمُتحرّك؛ فإنّك تطلُبُ به[٣] انتفاءَ الحركةِ في الخارج .

أو في الذِّهنِ فاستفهام؛ أي: وإمّا للحُصولِ في الذِّهنِ؛ وهو الاستفهام.

وهو[٤] **إمّا** لطلبِ حصولِ ثُبوتٍ أو نفي؛ **للتَّصوّر**[٥]**أو للتَّصديق**[٦]؛فأقسامُه ستّةٌ:لأنَ الطَّلب إمّا:لحصولِ ثبوتٍ متصوّرٍ[٧]،أو انتفاءٍ مُتَصوَّرٍ؛وكلاهُما إمَّا: ذهنيٌّ أو خارجيٌّ، ثمَّ في الذّهنيِّ يزيد قسمان

---

(١) أي : خارج ذهن الطّالب .

(٢) قوله : « أيّ تصوّر في الخارج » ساقط من أ .

(٣) « به » ساقطة من أ .

(٤) أي : الاستفهام .

(٥) في أ : « لتصوّر » . والمراد به : طلبُ حصولِ صورةِ الشَّيء في الذِّهن من غير حكم عليه أصلاً .

(٦) في أ : «تصديق». والمراد به : طلبُ حصولِ الحكمِ بشيءٍ على شيءٍ في الذِّهن؛ إمّا إيجابـًا أو سلبـًا .

(٧) في ب : «متصوّرًا» وهو خطأ ظاهر . ويظهر أنّ النّاسخ نقل ألف همزة « أو» الواردة بعد الكلمة إليها .

آخران : حصولُ ثبوتِ تصديقٍ، وحصولُ[١] انتفاءِ تصديق .

قالَ الأستاذُ : ولعلَّ مخالفةَ السَّكّاكيِّ للقوم[٢] فيما جعل التَّمنِّي والنِّداء من الطّلب، وهم جعلوهما من أقسامِ التّنبيه ـــ فرعٌ على أنّ عند المعتزلة[٣] لا تغايرَ بين الإرادةِ والطّلب[٤]، و عندَ غيرهم مُتَغايران؛ فالتَّمنِّي عند غـــيره[٥] الإرادةُ؛ وفيـــه تنبـــيهٌ على الطّلب؛ لا أنّ الطّلبَ مدلُوله وذاتِيّه [وعنده الطّلبُ مدلوله وذاتيّته][٦]؛ كالإرادة، وكذا في النِّداء .

فإنّ عند غيره[٧] : الطّلبُ فيه بالعرضِ؛ لأنّه غرضٌ منه ومُرادٌ عنه، ويلزم منه عَقْلاً لا وضعـــاً؛ لأنّه قيلَ : معنى (يا) : «صوتٌ يَهْتَفُ به الرّجلُ» .

قال [به][٨] الزّمخشريُّ في الكشّافِ[٩]. ويلزمُ منه طلب الإقبالِ،

---

(١) هكذا في الأصل؛ بإثبات واو العطف . وفي أ، ب بحذفها .

(٢) أي : الجمهور .

(٣) في ب : « للمعتزلة » بدلاً من : « عند المعتزلة » والسِّياق به مضطّرب .

(٤) حيث عرّفوا الإرادة بأنها : ميل للنّفس يتبع اعتقاد النّفع أوْ دفع الضّر . ولم يفرّقوا بين هذا الميل والطّلب؛ بناءً على معتقدهم الفاسد؛ إن الإرادة لا يشترط بها تحقّق أصلاً فقد يقع في ملك الله ما لا يريد؛ تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا، وعليه فلا يقدح في التّمنّي ليلحق بالطّلب عدم إمكان الحصول .

(٥) في الأصل : « عند غير » والصّواب من أ، ب .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل وهو من انتقال النّظر، ومثبت من أ، ب؛ وبه يستقيم السِّياق، ويتّضح المعنى .

(٧) في الأصل : « وقال غيره » والمثبت من : أ، ب وهو المناسب للسِّياق قبلَه .

(٨) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب . ومثبت من : أ . ولا بدّ منه لأنّ قولَ الزّمخشريِّ المنصوص عليه متقدّمٌ .

(٩) (١٢١/١) .

والفعل وهو : (أدعوا) و(أُنادي) من لوازمه، كما أنَّ الحركةَ من لوازمها التّحرُّكُ[١] بخلافِ ما عنده[٢]؛ وقد مرّ[٣] ما يقرُب منهُ في صدرِ الكتابِ[٤].

تنبيهٌ :

الاستفهام ليحصلَ في الذّهنِ نقشُ الخارج، والبواقي ليحصلَ في الخارجِ ما نقشُه في الذّهن

قال في المفتاح[٥] : « الفرْقُ بين الطّلبِ في الاستفهامِ، والطّلبِ في الأمرِ والنّهي والنّداءِ واضحٌ؛ / فإنّك في الاستفهام تطلُبُ ما هو في الخارجِ ليحصلَ في ذهنك [نقشٌ][٦] له مُطَابق، وفيما سواه تنقشُ في ذهنك، ثمّ تطلبُ أن يحصلَ له في الخارجِ مطابقٌ؛ فنقشُ[٧] الذّهنِ في الأَوّلِ تابعٌ، وفي الثّاني متبوعٌ » . [٤٤/ب]

ومن عبارةِ المختصر يُعرفُ حُكمُ التّمنّي ــ أيضاً ــ؛ لشمول

---

(١) في أ : « التّحريك ».

(٢) أي : ما عند السّكّاكيّ .

(٣) في أ زيادة : « مرّة » والسّياق تامّ بدونها .

(٤) راجع ص (٢٤١-٢٤٢) قسم التّحقيق .

(٥) ص (٣٠٤) .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من : أ، ب . مصدر القول .

(٧) هكذا ــ أيضاً ــ في مصدر القول . وفي أ : « فتنتقش » .

قوله: (البواقي) إيّاه، بخلافِ عبارةِ[١] أصلِه[٢] فإنّه لا يُعرَفُ منه حُكْمه[٣].

ثمَّ هذه؛ أي : الأبواب الخمسة، **قد تُزالُ عن مواضعها لمانعٍ** يمنع من[٤] إجرائها على الأصلِ إلى غيرها **بحسب** ما يُناسبُ **المقام**؛ **فتقول** لمن همّكَ همّه[٥]: (**ليتك تحدّثني**)؛ **سؤالاً**؛ أي : على سبيل السُّؤال؛ لأنّ هذه الحالةَ ــ أي : الاشتراك [في الهمَّيْن][٦] ــ تقتضي المحادثةَ لإزالةِ الشّكوى[٧] لا على سبيلِ التَّمنّي؛ لامتناعِ إجراءِ التَّمنِّي على أصله؛ وهو كونُه غيرَ مطموعٍ في حُصوله؛ فتولّدَ بمعونةِ قرينةِ الحالِ منه معنى السّؤالِ[٨].

وإنّما استعمل فيه (ليت)؛ لأنّه لَمّا استبطأَ حديثَ صاحبه شَبَّه[٩] حالَه بحالةِ[١٠] من لا يُطْمع في حديثه[١١].

---

(١) كلمة : «عبارة» ساقطة من أ، ب .

(٢) أي : أصل المختصر؛ وهو : المفتاح .

(٣) لكون السّكّاكيّ نصَّ على أقسام الطّلبِ ما عدا التَّمنِّي .

(٤) في أ : « عن » .

(٥) أي : حزنك حزنه .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٧) في الأصل : « السّكوت »، والمثبت من : أ، ب؛ وهو الأولى .

(٨) فكأنّه قال : (حدّثني)، أو : (هلاّ تحدّثني) .

(٩) في أ : « فشبّه » .

(١٠) في أ : « بحال »؛ وهما بمعنى .

(١١) وقيل في علّة استعمالها ــ أيضـًا ــ (المفتاح : ٧٣٦) : « إنّ صاحبه إذ كان =

هكذا قالوا، لكن في كوْن أصله ما ذكر[١] حزازةٌ .

[و][٢] ﴿ فَهَل لَّنَا مِنْ شُفَعَآءَ ﴾[٣] **حيثُ يمتنعُ التَّصْديقُ**؛ أي : في مقامٍ لا يسع إمكانَ التَّصديقِ بوجودِ الشَّفيع . **تمنّيـــًا**؛ أي : يقول[٤] على سبيل التَّمنّي؛ إذْ يمتنعُ إجراءُ الاستفهامِ على أَصْله؛ فيتولّدُ[٥] بمعونة[٦] قرائنِ الأحوالِ معنى التَّمنّي[٧].

= عنده عظيم الخطر، رفيع الدَّرجة، عالي القدْر ـــ شبّه حاله بحال من له مرتبة عالية؛ إلى حدّ لا يتكلّم مع كلّ أحد؛ لعلوّ شأنه وجلالة قدرِه فصار كأنّه لم يطمع في حديثه » .

وكلُّ وجهٍ مناسبٍ صالحٌ للتّعليل .

(١) في الأصل : « ما ذكره » والمثبت من أ، ب . وهو الأولى .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب .

(٣) سورة الأعراف، من الآية : ٥٣ . وقد ورد جزء الآية هكذا في الأصل . وفي بقيّة النّسخ، ف : (هل لنا من شفعاء) .

(٤) في الأصل : «تقول» . وفي أ، ب لم تنقط. والمثبت من : المحقّق وهو الأولى تأدّبـــًا مع المخاطب . ولعلّه المراد .

(٥) في أ : « متولّد » .

(٦) في ب : « لمعونة ».

(٧) قال سعد الدّين التّفتازانيّ ـــ موضّحـــًا النُّكتة الدّاعية إلى التّمنّي بـــ (هل) ـــ (المطوّل : ٢٢٥، والمختصر : ٢٤١/٢) : «والنّكتة في التّمنّي بـــ(هل) والعدول عن (ليت) هو إبراز التّمنّى ـــ لكمال العناية به ـــ في صورة الممكن الّذي لا جزم بانتفائه » .

وكذا تقول تمنّيـــًا : (**لو تأتيني فَتُحَدِّثَني**) بالنّصب؛ لأنّ نصبَه بإضمار (أَنْ)، و (أن) لا تُضْمر إلاّ بعدَ الأشياءِ السِّتّة[١]. وتَقْديرُ غير التّمنّي مُتعذّرٌ . فيقدّر (لو) مُولّدًا للتّمنّي وإلاّ امْتَنع[٢] النّصبُ . **فإنّ (لو) تُقَدِّرُ غيرَ الواقعِ واقعـــًا** في الشّرط؛ وكذلكَ التّمنّي؛ [لأنّ الطّلبَ وقوع ما لم يقع فإذا شارك التّمنّي][٣] في هذا المعنى ناسبَ أن يُضَمَّن معناهُ .

وكذا تقولُ **لعلّ** تمنّيـــًا كَمَا في قولهم : (لعلّي أَحُجّ فأَزُورَكَ) بالنّصب؛ لأنّـــه لو لـــم يكن للتّمنّي لما جازَ النّصبُ . وعليه قراءةُ عاصمٍ[٤]: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَـــابَ ۝ أَسْبَـــابَ السَّمَـــاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[٥] بالنّصب[٦] **لبُعدِ المرجوِّ**؛ أي : سبب توليده للتّمنّي بُعد المرجوِّ

---

(١) الأشياء السّتّة ـــ كما صرّح بذلك الزمخشريُّ في المفصّل : (٣٢٥)، والأنموذج في النّحو : (٢٦) : « الأمر، والنّهي، والنّفي، والاستفهام، والتّمنّي، والعرض » .

(٢) في أ، ب : «لامتنع».

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب . وظاهر أنّه من انتقال النّظر .

(٤) هو : أبو بكر؛ عاصم بن أبي النّجود الأسديّ مَولاهم، الكوفيّ، أحدُ القرّاء السّبعة المشهورين، كان ثقة صدوقـــًا، ولد في إمرة معاوية بن أبي سفيان، وتوفّي سنة ١٢٧هـ بالكوفة .
ينظر في ترجمته : طبقات خليفة : (١٥٩)، والجرح والتّعديل : (٣٤٠/٦)، وفيّات الأعيان : (٣/٣)، وسير أعلام النّبلاء : (٢٥٦/٥ ـــ ٢٦١) .

(٥) سورة غافر؛ من الآيتين : ٣٦، ٣٧ .

(٦) أي : بنصب (فأطّلعَ) وهي قراءة رواها عن عاصم حفص . وقرأ الباقون بالرّفع . ينظر : النّشر في القراءات العشر لابن الجوزيّ : (٣٦٥/٢) .

عن الحصول؛ وذلك يُشبه معنى التَّمنِّي .

وصَدَّرَ الكلامَ بقوله : (وكذا) إشارةً إلى تشبيهِ غيرِ الأبوابِ الخمسة بها في التَّوليدِ وعدم اختصاصه بها .

وألاَ تَنْزلُ[١] ؟!؛ أي : وتقولُ لمن تراه لا ينْزلُ : (ألا تنْزلُ)[٢]؛ **أي: ألا تُجبّ**[٣] **عَرضـًا**؛ فإنَّه لَمَّا امتنع أن يكون المطلوبُ بالاستفهامِ التَّصديقِ بحالِ نُزولِ صَاحبك؛ لكونِ عدمِ نزوله مَعْلومـًا لظهورِ أماراتِ أنَّه لا ينْزلُ ـــ توجَّه بمعونةِ قرينةِ الحالِ إلى نحو ألا تُجبّ النّزول مع محبّتنا إيّاه؛ فولّدَ[٤] معنى العَرْضِ؛ أي : كأنك تعرض عليه محبّتك نزوله / . [٤٥/أ]

وأَتَشْتِمُ أباكَ ؟!؛ أي : تقول : (أتشتمُ أباكَ)؛ لمن تراه يشتمُ أباه[٥]؛ فإنَّه لَمَّا امتنع توجّهُ الاسْتفهامِ إلى فعل الشَّتمِ لعِلْمك بحاله ـــ توجَّه إلى ما لا يُعلم ممّا[٦] يُلابسُه؛ **أي : أتَسْتَحْسِنُ**[٧] الشَّتمَ؛ لأنَّ الغالبَ من أحوال الفاعلين أنْ يَسْتحسنوا أفعالهم؛ فولّدَ **استهجانـًا وزجرًا**؛ أي: أستَهْجِنُ شَتْمك، وأزجرُكَ عن الشَّتْم !، وتقول لمن يهجو أباه مع

---

(١) مثال لامتناع إجراء الاستفهام على أصله .

(٢) في ب : « لا تنْزل »؛ وهو تحريف بحذف الهمزة .

(٣) في ب : «لا تحب »؛ وهو تحريف بحذف الهمزة ـــ أيضـًا ـــ .

(٤) في الأصل : « قوله »؛ وهو تحريف مع تصحيف . والصَّواب من : أ، ب .

(٥) في أ، ب : «الأب »؛ ولا اختلافَ في المعنى .

(٦) في الأصل : « فيما » والمثبت من أ، ب . وهو الأولى . وسيأتي في الأمثلة القادمة .

(٧) في الأصل : « استحسن ». وفي ب : « تستحسن » والصَّواب من أ، ف .

حكمك[١] بأنَّ هجو الأبِ ليسَ شيئـًا غير هجو نفسه: (**أتهجو نفسك؟!**) امتنعَ منك إجراءُ الاستفهامِ عَلَى ظَاهـره؛ لأنَّه معـلومٌ أنّه لا يهجو إلاَّ نفسه بحكمك به فولّد **تقريعـًا**، [**وتوبيخـًا**][٢].

و(**ألَمْ أؤدِّب فلانـًا بإزائك** ومقابلتك)؛ لمن يُسيءُ الأَدبَ، امتنعَ أن تطلبَ العلمَ بتأديبك فلانـًا وهو حاصلٌ؛ فولّد **وعيدًا** .

وتقولُ : (**أما ذهبتَ بعدُ**)؛ لمن بَعَثْتَه إلى مُهِمّ[٣] وتراه عندك؛ امتنع توجُّه الاستفهام إلى الذّهابِ لكونه معلومَ الحالِ؛ فاسْتدعى شَيئـًا مَجْهُولاً ممّا يُلابسُ الذّهابَ؛ مثل : ([**أي**][٤] **أما تيسّر**[٥] **لك** الذّهابُ)؛ فولّد **استبطاءً وتَحْضيضـًا**[٦].

وتقولُ : (**أما أعرفُك**)؛ لمن يَتصلَّفُ[٧] عندك وتعرفه[٨]؛ فلامتناع

---

(١) في الأصل : « علمك »، والمثبت من أ، ب .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب، ف .

(٣) في الأصل : «تعيبه، أي : فيهم»، والصّواب من أ، ب .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من : الأصل، أ . ومثبت من : ب، ف . ولا بدَّ منه ليستقيم سياق المتن الّذي درج الشّارح على إثباتِه كاملاً ضمن شرحه .

(٥) في أ، « يتيسّرُ » وهو تحريف بالزِّيادة .

(٦) أي : استبطاءً للذّهاب، وتحضيضـًا عليه .

(٧) الصَّلَفُ : مجاوزة القدر في الظَّرف والـبراعة والادّعـاء فـوق ذلك تكبّرًا . اللّسان (صلف) : (٩/١٩٦) .

(٨) في أ، ب : « وأنت تعرفه » .

الاستفهام عن المعرفة توجّه إلى مثل: (أتظُنّني لا أعرفك)؛ فولّد **إنكارًا** على تصلُّفه **وتعجّبًا** منه[1]، **وتعجيبًا** للسّامعين .

وتقول : (**أجئتني**)؛ لمن جاءك؛ فلامتناع الاستفهام عن المجيءِ ولّد مع القرينة **تقريرًا** للمجيء .

وكذا تقول : (**اشتُم**[2] **مولاك**)؛ **لمن أدَّبته**؛ أي : لعبد[3] شتم مولاه وأدّبته حقَّ التّأديب امتنعَ أن يكون الأمرُ[4] بالشَّتمِ والحالُ ما ذُكرَ؛ فتوجّه بمعونةِ قرينةِ الحالِ إلى مناسبٍ؛ أي : **اعرفِ**[5] **لازمَ الشّتمِ** ــ مثلاً

---

(١) « منه » وردت في أ ضمن كلام المصنِّف . وليست في ف .

(٢) في الأصل : « أتَشْتم » . والصَّواب من : أ، ب، ف، المفتاح .

ويلحظ أنّ ناسخَ الأَصل عالج المثال على مورد الاستفهام . وظهر لي أنّ الصَّواب معالجته على مورد الأمر لما يلي :

١ ــ اتّفاق نسخ المخطوط الأخرى، وإيراده مثالاً للأمر .

ب ــ وروده في نسخة ف مثالاً للأمر ــ أيضاً ــ .

جـ ــ وروده للأمر ــ كذلك ــ في المفتاح وهو الكتاب الّذي اختصره المصنّف واعتمد عليه الشّارح .

د ــ عدم مناسبة إيراده استفهامًا؛ لكونه تكرارًا للمثال السّابق : «أتشتم أباك» ومناسبة إيراده أمراً للدّلالة على اشتراك أنواع الطّلب في الإزالة عن مواضعها لمانع؛ كما صُرّح به في أوّل المبحث .

(٣) في الأصل : « لبعد »؛ وهو تحريف بالقلب . والصَّواب من أ، ب .

(٤) في الأصل : « الاستفهام »؛ والصَّواب من : أ، ب .

(٥) هكذا ــ أيضًا ــ في ف . وفي ب : « ما عرف » ولا وجهَ له .

ـــ؛ فولّدَ منه **تهديدًا** .

وتقول : (**لا تمتثل أمري**)[١]؛ **لمن لا يمتثل** . امتنع طلبُ تَرك الامتثالِ بحصوله[٢]؛ فتوجّه النّهيُ إلى غـــير حاصلٍ مُناسبٍ له؛ **نحو : لا تبالِ به** ولا تلتفت إليه؛ فإنّه مُوجبٌ للعقاب؛ فولّدَ **تهديدًا** .

وكذا تقولُ : (**يا مظلوم**) **لمقبلٍ عليك** يتظلّمُ[٣]؛ فامتنعَ توجُّهُ النِّداءِ إلى طلبِ الإقبال لحصوله؛ فتوجَّه إلى غيرِ حاصلٍ؛ مثل : زيادة الشَّكوى بمعونةِ قرينةِ الحالِ ـــ وهي التَّظلُّمُ ـــ، فولّدَ[٤] إغراءَ المتظلِّم وتحريضه .

ثمَّ أنواعُه؛ أي : الطَّلب . **خمسةٌ** بحسبِ الاسْتقراء :

الأَوَّلُ : التَّمـــنِّي . ولفظه (لَـــيْتَ)؛ أي : اللَّفظة الموضوعـــةُ له (ليت) وحْدَها .

وأمّا (لَوْ) و(هَلْ) فَلِمَا مرّ؛ أي : فإفادتهما[٥] معنى التَّمنِّي لما مرَّ في باب التّوليد[٦].

وأمّا (لولا) و(لوما) و(هلاَّ) و(ألاَّ) أي: حُرُوف التَّندِيم

---

(١) مثال لامْتناع إجراءِ النَّهي على أَصْله .

(٢) في أ، ب : « لحصوله » .

(٣) في ب : « متظلِّم » .

(٤) في أ زيادة : «منه»؛ والسِّياق تامٌّ بدونها .

(٥) في أ : « فلإفادتهما »

(٦) ينظر ص (٥٦٨-٥٦٩) قسم التّحقيق .

[٤٥/ب]والتَّحضيضِ؛ **فهي**: (**لو**)، و(**هل**)، **أو معَ قلبِ الهاءِ**؛ / أي: من هلْ **همزة، بزيادةِ** (**ما**) في نحو[١](لوما)، و(**لا**)؛ أي : بزيادة (لا) [في لو؛ نحو : لولا أو][٢] **في** (**هل**)؛ نحو : (هَلاَّ)، و(ألاّ) بقلب[٣] الهاء همزة ــ **لتَعيين التَّمنّي** الَّذي يتولّدُ من (لَوْ) و(هَلْ)؛ أي : زيادتهما ليتعيّنا في معنى التَّمنّي بلا احتمال بقاءِ معنى[٤] الشَّرطِ والاستفهام .

ففي الماضي للتَّنديم نحو : (هلاَّ أكرمتَ زيدًا)؛ أي: لَيْتكَ أَكْرمتَه.

وفي الْمُسْتقبلِ للتَّحضيضِ؛ نحو : (هلاَّ تَقُومُ)؛ أي : لَيْتكَ تَقُوم.

الثَّاني : الاسْتِفْهام . وكَلِمَاتُه؛ وهي : (الهَمْزةُ)، و(أمْ)، و(هَلْ)، و(مَا)، و(مَنْ)، و(أَيْ)، و(كَمْ)، و(كَيْفَ)، و(أينَ)، و(أَنَّى)، و(مَتَى)، و(أَيَّان) **تختصُّ بالتَّصوّرِ أو بالتَّصديقِ أَوْ لا**؛ أي : ثلاثة أنواع :

أحدها : يختصُّ بطلبِ حصولِ التَّصوّر[٥]، وثانيها : يَخْتصُّ بطلبِ حُصولِ التَّصديق، وثالثها : لا يختصُّ بواحدٍ منهما؛ بل يعمّهما .

---

(١) كلمة : « نحو » ساقطةٌ من : أ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وظاهر أنّه من انتقال النّظر .

(٣) في أ، ب : « بعد قلب » والمؤدّى واحد .

(٤) كلمة : « معنى » ساقطةٌ من أ .

(٥) في أ : « تصوّر ».

فالمطلوبُ في التَّصوّرِ: تفصيلُ مُجملٍ؛ كما تَقُول[١]: (ما الشَّيءُ ؟) - مثلاً - .

أو مُفَصَّلٍ؛ أي : أو تفصيل مُفَصَّلٍ بالنِّسبة إلى شيءٍ مّا[٢]؛ كما تقولُ : (ما الإنسانُ ؟)؛ فإنَّ الإنسانَ مُفَصَّلٌ بالنِّسبةِ إلى[٣] الجسمِ - مثلاً -[٤].

وفي التَّصديقِ : تفصيلُ مُجْمل؛ وهو[٥] الحُكْم؛ أنفيٌ هو أم إثباتٌ؛ فهو لطلبِ تفصيلِ الحكم وتعيين أَحدهما .

فمنَ الْمُشْتركِ[٦] بين [طلب][٧] التَّصوُّرِ والتَّصديقِ : **الهَمْزةُ؛ نحو: (أَقامَ زيدٌ ؟)**، و(**أزيدٌ منطلقٌ** ؟) في طلبِ التَّصديق؛ فإنَّ السُّؤالَ فيهما عن ثُبوتِ النِّسبةِ لا غير . و(**أزيدٌ قائمٌ أم عمرو**)؛ في طلب التَّصـــوّر في طرف المسند إليه؛ فإنَّك[٨] تطلُب فيه تفصيل المسند إليه . [**وأقائم زيد**

---

(١) في أ تقدّمت هنا « مثلاً » الواردة في نهاية العبارة .

(٢) جملة : « إلى شيء مّا » ساقطة من أ .

(٣) عبارة : « شيء مّا ... بالنّسبة إلى » ساقطة من ب؛ وظاهر أنّها من انتقال النّظر .

(٤) نبّه المصنّف إلى مطلوب التّصوّر في بداية القانون ص (٥٦٢) قسم التّحقيق .

(٥) هكذا ـــ أيضـــاً ـــ بالعطف بالواو في ف . وفي أ، ب :«هو» .

(٦) المراد فالمشترك؛ لأنّ المشترك من أدوات الاستفهام شيء واحد وهو الهمزة وليس متعدداً حتى يقال : « من المشترك » كما عبّر المصنّف .

(٧) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٨) في أ، ب : « فإنّه » .

أم قاعد؛ في طلب التَّصوُّر في المسند؛ فإنّك تطلب فيه تفصيل المسند][1].

ومِمّا يختصُّ بالتَّصديقِ (هَلْ)؛ فلا[2] **تقولُ : (هل زيدٌ عندك أمْ عمرو)**، أي: باتّصال (أَمْ)؛ لأَنَّ (أمْ) إذا كانت مُتّصلة فلطلبِ التَّعيين؛ فيجبُ أن تكونَ النِّسبةُ حاصلةً لتأخير طلبِ التَّعيينِ عن وجودِ النِّسبة، و(هل) لطلبِ التَّصديق؛ فلا تكون النِّسبةُ حاصلةً؛ لاستدعاءِ الطّلبِ عدم[3] حصولِ المطلوب؛ فالجمعُ بينهما كالجمعِ بين المتنافيين .

ويصحُّ (أم عندك عمرو)؛ بانقطاعٍ[4] **(أَمْ)**؛ فإنَّ المنقطعةَ ليست لطلبِ التَّصوّر؛ بل لطلبِ الوجودِ الموافق لطلبِ[5] (هَلْ)[6] فتصحّ، ولكن[7] بتكرارِ لفظة (عِنْدك) حتَّى تصيرَ جملةً؛ لأنَّ محلَّها بينَ الجملتين؛ فتقولُ : (هلْ زيدٌ عندك أم عندك عمرو) أو (أم عمرو عندك)؛ وإنّما مثّلَ بالأَوَّلِ؛/ لأنّه أظهر في كونها منقطعة؛ لأنّه لَمْ يلها المستويان؛ بخلافِ [٤٦/أ]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب . ومثبت من : أ، وبه تتمّ الفائدة . كما أنّ ما بين المعقوفين من كلام المصنّف ساقطٌ من ف .

(٢) « فلا » ساقطة من ب . ولا بدّ منها .

(٣) في الأصل : « عن » . والصَّواب من أ، ب .

(٤) هكذا ــ أيضـًا ــ في ف . وفي أ، ب : « على انقطاع » .

(٥) في أ، ب : « لمطلب » . والمعنى واحد .

(٦) فكأنّك سألت التّصديق أوّلاً، ثمّ أضربت عنه، واستأنفت كلامـًا آخر بالمنقطعة .

(٧) في أ، ب : « لكن » بحذف العاطف .

الثّاني فإنّه يليانها[١]؛ لكن إنّما أُخرجت[٢] عن المتّصلة لكونِ ما بعدها جملةً؛ هكذا قال شارحُ المفتاح[٣].

وإنّما لم يقيّد بقوله: باتّصالِ (أَمْ) كما في المفتاح[٤] لعدمِ الاحتياجِ إليه؛ فإنّ المنقطعةَ لا تقع عند عدم الهمزةِ إلاّ بين الجملتين؛ وهذه وقعت بين المفردين فلم تكنْ إلاّ مُتّصلة .

قال في شرح المفتاح[٥]: « فإن قلتَ : شرطُ كونِ (أَمْ) مُتّصلةً أن يَليها أحدُ المسْتويين والآخر الهمزة أو ما يقوم مقامها؛ وعلى هذا لا يكون (هلْ[٦] عندك زيدٌ أمْ عمرو) من صور اتّصالِ (أَمْ) ؟ . قلتُ : لا نسلّمُ أن الشّرطَ أن يلي الآخر ما يقومُ مقامَ الهمزةِ، بل الشّرطُ في كونِ (أَمْ) متّصلةً من حيثُ اللّفظ إذا لم يكن همزةٌ أن يكون ما بعدها مفردًا[٧] وهو أحدُ المستويين؛ سواء وَلِي الآخر ما قامَ مقام الهمزةِ أم لا، ولانحصارِ الفرْقِ اللّفظيِّ بينهما عند عدمِ الهمزةِ في كون ما بعد المتّصلةِ مفردًا وما

---

(١) أي : المستويان يليان أم المنقطعة .

(٢) في أ : « خرجت » .

(٣) ينظر : مفتاح المفتاح : (٧٤٥) .

(٤) ص (٣٠٨)؛ حيث أردف المثال بهذا القيد .

(٥) أي : الشّيرازي في مفتاح المفتاح للشّيرازي : (٧٤٤ ــ ٧٤٥) وفيه أبدل «عمرو » بـ« بشر » في المثالين .

(٦) « هل » ساقطة من ب .

(٧) في الأصل : « ما بعد مفرد »، والصّواب من أ ، ب، مصدر القول .

بعد المنقطعة جُملة فرّقَ بينهما بذلك؛ وقال[١]: (أمْ عمرو)؛ باتّصالها دون (أم عندك عمرو)؛ بانقطاعها » .

وإنّما عدلَ المصنِّف عن المثالِ الّذي أورده السَّكّاكيُّ وهو : (هل عندك زيدٌ أَمْ عمرو)[٢] لإمكان أن يُقال - كما ذكرنا -: إن امتناعه لعدمِ شرط الاتّصال وهو الدّخولُ على أحد المستويين لا لما ذُكر؛ بخلافِ هذا المثال؛ فإنّ امتناعه متعيِّنٌ[٣] لذلك .

ويقبُحُ (هل زيداً عَرَفت) لإشعارِه، أي : التّقديم **بثبوتِ التّصديق** بنفس الفعلِ، وإشْعار (هلْ) بعدمِ ثبوتِ التّصديقِ؛ لأنّه لطلبِ التّصديق.

وإنّما قال : (يقْبُحُ) ولم يقل : (يمتنِع) لأنّه وإن احتملَ التّقديمَ المنافي؛ كذلك يحتملُ عدمَ التّقديمِ؛ وإنْ كان مَرْجوحاً بالنِّسبةِ إلى احتمال التّقديم؛ وذلك بأن يُقدّر : عرفتَ آخر قبل زيد، أو تجعل مفعول (عرفت) المذكورَ مَحْذوفـاً؛ والتّقدير : (هل عرفت زَيْدًا عرفته) .

بخلاف عرفته؛ أي : بخلافِ (زيدًا عرفته) فإنّه لا يَقْبُح؛ لأنّ زيدًا

---

(١) مراده بمن « فَرّق بينهما » السَّكّاكيّ، ونقل قوله بتصرّف يسير من المفتاح ص : (٣٠٨) .

(٢) في الأصل : « هل عندك عمرو أم بشر » وهو الموافق للمفتاح؛ ولكن لما عدل المصنّف والشّارح ــ من أوّل الأمر ــ عن مثال المفتاح، ناسب المقام إثبات مثالهما الّذي جريا عليه دفعـاً للّبس من ناحية، ولوروده في أ، ب من ناحية أخرى .

(٣) في أ : « يتعيّن » والمعنى واحد .

لا يحتملُ التَّقديم؛ لأنَّ (عرفته) قد أخذَ مفعوله، وإذا لم يحتمل التَّقديم لا يستدعي ثُبوتَ التَّصديق بنفسِ الفعل؛ فلا يُنَافي (هل) .

هذا على ما هو كذلك[1] لفظ المختصرِ وأَصْله؛ وعلى ما شرحه الشَّارح للأَصْل؛ لكن الحقَّ : أن (زيدًا عرفته) - أيضًا - يحتملُ التَّقديم؛ بأن يُقدَّرُ المُفَسَّرُ بَعْد (زيدًا)؛ نحو : (هل زيدًا عرفت عرفته) [- كما مرّ -][2] فلا يخرُجُ عن / بابِ القُبحِ . [٤٦/ب]

ويختصُّ (هلْ) **بالاستقبالِ**؛ أي : يدخُلُ المضارِعَ ويُخَصِّصُه بالاستقبالِ؛ لأنَّها لطلبِ التَّصديقِ؛ وهو[3] يستدعي عدمَ الحصولِ في الحال؛ لأنَّ الطَّلبَ إنَّما يتوجَّهُ إلى غيرِ الحاصلِ **فلا تقلْ لمن يباشرُ الضَّرب: (هل تضرب)؛ بل : (أَتضرب)** .

فلاستدعائه[4] **الإثبات والنَّفي**؛ لكونه لطلبِ التَّصديقِ، والتَّصديقُ حُكمٌ بالثّبوتِ والنَّفي، وهما يتوجّهانِ إلى الصّفاتِ لا إلى الذّواتِ؛ لأنَّ الذّواتِ من حيثُ هي ذواتٌ؛ فيما مضى، وفي الحالِ، وفي الاستقبالِ؛ فلا تُثبت ولا تُنفى؛ اللّهمَّ إلاّ باعتبار الوُجودِ والعدمِ؛ وهما - أيضًا

---

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، ب : « مقتضى ».

(٢) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب، ومروره في ص (٤٣٨-٤٣٩) قسم التّحقيق .

(٣) أي : طلب التّصديق .

(٤) هكذا - أيضًا - في ف . وفي أ، ب: «ولاستدعائه» . والضّمير عائدٌ إلى حرف «هل».

- صِفَتان[١] [ولهذا][٢] **اختصَّ بالصّفات** .

ولاقتضائه الاستقبال اختصَّ بالزَّمانيّة؛ لأنَّه لا يُتصوّر إلاَّ فيها **فاقْتَضى الفعْل**؛ قال في المفتاح[٣]: «اختصَّ بما يكونُ كونُه زمانيـًّا أظهر» . وقيل : قالَ ذلك احـترازًا عن اسم الفاعلِ لأنّـه - أيضًا - زمانيٌّ[٤]؛ لكن فيه[٥] أظهر لأنّه موضوعٌ لزمانٍ مُعيّنٍ، بخلاف اسم الفَاعلِ فلا وَجْه[٦] له؛ لأنّ كونَ اسم الفاعل موضوعـًا للزّمانِ ممنوعٌ؛ فإنّ المرادَ ما كان زمانيـًّا بالوضع . فعبارة المختصرِ أسدُّ وأَخْصر؛ على أنَّ اقتضاءه الاستقبال لا يوجِب الاختصاص بما زمانيّته أظهر، نعم يُوجبُ الاختصاص بما هو زمانيٌّ فقط .

فإذا عدل عنه عن الفعلِ، **كان أدخل في الثّبات**؛ لأنّه لمّا كان أدعى للفعلِ من الهمزة يكون تركُ الفعل معها لغرضٍ أقوى؛ فيكون أدخل في الثّباتِ؛ كما قيل في قوله - تعـالى -: ﴿فَهَل أَنتُم شَاكِرُونَ﴾[٧]؛ فإنّه أدخلُ في الإنباءِ عن[٨] طلب الشُّكرِ من : (فهل تَشْكُرون ؟)؛ لأنّه مُفيدٌ

---

(١) الوجود والعدم عند الأشاعرة والحكماء صفتان وعند غيرهم وجود كل شيء عين ذاته.

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٣) ص : (٣٠٩) بتصرّف يسير .

(٤) القائل هو الشّيرازيّ . ينظر : مفتاح المفتاح : (٧٤٨) .

(٥) أي : في الفعل .

(٦) في أ، ب : « ولا وجه ».

(٧) سورة الأنبياء، من الآية : ٨٠ .

(٨) هكذا ــ أيضـًا ــ في ب، المفتاح . وفي أ : « على ».

للتَّجدّد، وكذا من: (فهلْ أنتم تشكرون؟!)[1]، أو (أفأنتم شاكرون؟!)؛ لأنَّ الأَوَّلَ مفيدٌ للتّجدّد؛ لأنّ تقديرَه: (هل تشكرون أنتم؟!) . والثّاني: وإن كان يُنبئ عن عدمِ التَّجدّدِ لكنّه دون: (فهل أنتم شاكرون؟)؛ لأنّ (هل) لمّا كان أدعى للفعل من الهمزة؛ فتَرْكُ الفعل معه يكونُ أدخل في الإنباءِ عن استدعاءِ المقام عدم التجدّدِ .

ولا يحسُن العُدولُ عن الفعل بأَنْ يُقَال: (هَلْ زيدٌ منطلقٌ)، **إلاَّ من البليغِ**؛ لأنَّه لا يستعمل إلاّ إذا عرف أنّ تركه معها أدخلُ في الثّبات؛ **كقولِه**؛ كما لا يحسُن نظير قول الشّاعر[2]:

---

(١) هكذا ــ أيضًا ــ في ب، المفتاح . وفي أ زيد : «أنتم» .

(٢) البيتُ من الطّويل، واختلف في نسبته؛ فقيل : للحارث بن ضرار، وقيل : للحارث بن نهيك، وقيل : لمزرِّد أخي الشمّاخ . ونسب ــ أيضًا ــ إلى لبيد وهو في الشّعر المنسوب له في الدّيوان (٣٦١) .

والصّحيح أنّه لنهشل بن حَرِّيٍّ، حيث نُسب إليه في أكثر المصادر النّاقلة له، كما صحّح نسبته له البغداديّ في الخزانة : (١٤٧/١) والأستاذان المحقّقان؛ عبد السّلام هارون، ومحمّد عبد الخالق عضيمة .

والبيتُ في الكتاب : (٢٨٨/١)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة : (٣٤٩/١)، والمقتضب للمبرّد : (٢٨٢/٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح، للقيسيّ : (١٠٩/١)، وخزانة الأدب : (١٤٧/١) .

واستُشْهِد به في المفتاح : (٣٠٩)، والمصباح : (٤٦)، والإيضاح : (١٠٨/٢)، والبيتُ في المعاهد : (٢٠٣/١) .

لِيُبْكَ[١] **يَزيدُ ضارِعٌ**[٢] **لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ**[٣] مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ[٤]

[٤٧/أ] إلاَّ من البليغِ؛ لأنّه يعرفُ أنَّ ارتفاعَ مثل (ضارعٌ) / مبنيٌّ على أنَّه جوابُ سؤالٍ[٥]، وأنَّ بناء (لِيُبْك) للمفعول، ورفع (يزيد) أبلغ من بنائه للفاعلِ ونَصْبه على ما سبق .

ومِمّا يختصُّ بالتَّصوُّر تسعة :

الأَوَّلُ : **ما للجنس**؛ أي : للسُّؤالِ عنه؛ **نحو** : ﴿**مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِى**﴾[٦]؛ **أي : أيّ جنسٍ من الموجُودَاتِ تُؤثرونه** في العبادةِ من بعدي .

وسلكَ المصنِّفُ مسلكَ السَّكَّاكيِّ في تفسير (ما) بـ(أيّ)، وفيه ما فيه؛ لأنَّ (أيّا) للسّؤال عمّا يُميّز أحد الْمُتَشاركين عن الآخر، و(ما)؛ للسُّؤالِ عن الجِنْس؛ فكيف يصحُّ تفسير أحدهما بالآخر؟![٧].

---

(١) في الأصل : « وليبك » والصَّواب من : أ، ب، ف . مصادر البيت .

(٢) الضّارع : الذّليل الخاضع . ينظر : اللّسان : (ضرع) : (٨/٢٢٠) .

(٣) المُختَبِط : طالب الرّفد من غير سابق معرفة ولا وسيلة . ينظر : اللّسان : (خبط): (٧/٢٨٣) .

(٤) الطّوائح : جمع مطيحة على غير قياس . وهو القواذف . ينظر : اللّسان: (طوح): (٢/٥٣٦) .

(٥) تقديره : من يبكيه ؟ فجاءت الإجابة : يبكيه ضارعٌ .

(٦) سورة البقرة، من الآية : ١٣٣ .

(٧) (أي) التي اعترض بها الكرمانيّ غير (أي) التي فسَّر بها المصنِّف (ما)؛ لأنّ الأولى =

أو للوصف؛ أي : أو للسُّؤال عن الوصف؛ **نحو : (ما زيدٌ؛ أكريم، أم شجاعٌ، أم عالمٌ)، ونحوها**؛ مثل : (أم فاضل أم عدل)[١].

ولتردُّدها بين الأَمْرين؛ أَيْ : الجنس والوَصْف **لَمَّا قالَ فِرْعونُ : ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾**[٢]؛ **أَيْ : أيّ جنسٍ**[٣] **من الأَجْسامِ لاعْتقادِ الْجُهّال**[٤]: **أنَّ كُلَّ موجودٍ قائمٍ بنَفْسه جِسْمٌ** ولا موجودَ مستقلاً بنَفْسه سوى أَجْناس الأَجْسام . **أَجَابَ مُوسَى بالوصف**[٥]؛ لأنَّه كانَ عالمًا بأنَّ السُّؤالَ عن حقيقته[٦] الخاصَّة الَّتي هي فوق العقول سُؤالٌ عمَّا لا سبيل إليه؛ لامتناعِ تعريفِ البسائطِ بالحدودِ تَنْبيهًا على النَّظرِ المؤدِّي إلى معرفته . **تعريضًا بتغليطه**[٧]، وتخطئته في السُّؤالِ عن الحقيقة؛

= ليتميّز أحد المتشاركَين؛ أما هذه فلتميّز أحد المتشاركين في الجنس .

(١) هكذا في الأصل . وفي أ، ب، : « عادل ».

(٢) سورة الشعراء؛ من الآية : ٢٣ .

(٣) هكذا ــ أيضًا ــ في ف . وفي ب : « جسم ».

(٤) في الأصل، أ، «الجهلاء». والمثبت من ب، ف، وهو الأَوْلَى لما سيرد ــ عمّا قليل ــ من إعادة لكلام المصنّف على لسان الشّارح وإيراد الكلمة بلفظ « الجهال » في جميع النُّسخ؛ فضلاً عن ورودها في الفوائد الغياثيّة كذلك .

(٥) إذ قال كما حكى الله سبحانه وتعالى عنه : ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ الشّعراء : ٢٤ .

(٦) في أ : « الحقيقة » .

(٧) في الأصل : «الى تغليظه » والمثبت من أ، ب، ف .

لأنَّه مِمَّا لا يُعْقل؛ وهذا قَريبٌ مِمَّا يُسَمَّى بأسلوبِ الحكيمِ[١].

فَلَمْ[٢] **يتفطَّنْ** فرعونُ **له** وعجَّب من حَولَه من جماعة الجهَلَة[٣]؛ فقال لهم: ألا تَسْمعون!؛ سألتُه عن حقيقته، وهو يذكر أوصافَه، ثمَّ لَمَّا وجده[٤] مُصِرًّا على الجواب؛ إذْ قالَ في المرَّة[٥] الثَّانية: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾[٦] استهزاءً بموسى وجَنَنه[٧]؛ **فقال:** ﴿**إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِى أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ**﴾[٨]. **فغلَّظ** بقوله: ﴿إِنْ كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٩] حين لم يرهم يَفْطُنون لما نبَّههم عليه[١٠] في الكرَّتين من فسادِ مسألتهم

---

(١) في ب: «بالأسلوب الحكيم».
وهو (الإيضاح: ٢/٩٤): «تلقّي المخاطب بغير ما يترقّب؛ بحمل كلامه على خلاف مراده؛ تنبيهًا على أنَّه الأَوْلَى بالقصد. أو السّائل بغير ما يتطلّب بتنْزيل سؤاله منْزلة غيره؛ تنبيهًا على أنَّه الأولى بحاله أو المهمّ له». ويبدوا أنّ أوّل من سمّاه الأسلوب الحكيم هو السَّكّاكيُّ. ينظر: المفتاح: (٣٢٧)، ومعجم البلاغة العربيّة؛ لبدوي طبانة: (٢٨٠).

(٢) هكذا ـ أيضًا ـ في ف. وفي ب: «لم».

(٣) في الأصل: «الجماعة». والمثبت من أ، ب. المفتاح.

(٤) أي: وجد موسى فرعونَ.

(٥) في ب: «الكرَّة» وهما بمعنى.

(٦) سورة الشعراء؛ من الآية: ٢٦.

(٧) أي: نسبه إلى الجنون؛ كما تدلّ عليه الآية بعدَه.

(٨) سورة الشعراء؛ من الآية: ٢٧.

(٩) سورة الشعراء؛ من الآية: ٢٨.

(١٠) في الأصل: «عنه». والمثبت من أ، ب.

[الحمقاء][(١)]، واستماع جوابه الحكيم، وقال : ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم تَعْقِلُونَ﴾[(٢)] .

هذا : [على][(٣)] ما هو في المفتاح، لكن يُمكنُ أن يُقالَ : فيه مقدّمةٌ زائدة لتمام الكلام؛ بأن يُقالَ : ولتردُّدها بين الأمرين؛ لمّا قال فرعون : ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[(٤)] سائلاً عن الحقيقة ــ أجابَ موسى بالوصف تعريضاً ... إلى آخره؛ فلا حاجةَ إلى قوله : (أيْ : [أيّ][(٥)] جنس من الأجسامِ لاعتقاد الجُهَّال أنَّ كُلَّ موجودٍ قائم بنفسه جسمٌ)؛ اللّهمَّ إلاّ أن يُقالَ : لَمَّا علم اعتقاد فرعون أنَّ لا موجود [مستقلاً][(٦)] بنفسه سوى أجناس الأجسام اعتقاد كلِّ جاهلٍ لا نظرَ له ــ علم أنَّ سُؤاله من أجناس الأجسامِ؛ فلهذا بَنَى عليه ما بني[(٧)].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب . وعليه لفظ المفتاح .

(٢) سورة الشعراء؛ من الآية : ٢٨ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من : أ، ب .

(٤) سورة الشّعراء؛ من الآية : ٢٣ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب . وتقدّم ضمن كلام المصنّف .

(٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٧) ذكر بعض العلماء توجيهات أخرى للاستفهام في الآية، أسوق منها ــ بإجمال ــ ما يلي :

١ ــ يحتمل أنَّ (ما) ههنا سؤالٌ عن الوصف المميز؛ لاعتقاد فرعون أنَّ ربَّ العالمين مشترك بينه وبين مَن دعاه موسى عليه السّلام إليه؛ لأنّه كان يدَّعي أنّه ربَّ العالمين . ذكره صاحبُ المفتاح ينظر : (٣١١) . =

[٤٧/ب] و(مَنْ) **لِذَوي العلم**؛ / أي : للسُّؤالِ عن الجنسِ من ذويه؛ **نحو** قولِ الله - تعالى - حكايةً عن فرعون : ﴿**فَمَن رَّبُّكُمَا**﴾[١]؛ أملكٌ هُو، أمْ جنّيٌّ، أمْ بشرٌ . **منكرًا** لأن[٢] يكون لهما ربٌّ سِواه؛ لادِّعائه الرُّبوبيّةَ لنفسه؛ **فقال** في الجواب: ﴿**رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ**﴾؛ أي : صورَته وشَكْلَه الّذي يُطابق كمالَه، ﴿**ثُمَّ هَدَى**﴾[٣]؛ كأنّه قال : لنا ربٌّ سِواك؛ وهُو الّذي إذا سلكتَ طريقَ العقلِ لزمك الاعترافُ بكونه ربّاً، وأن لا ربَّ سواه؛ وهو معنى قوله؛ **لأنّه يُوجبُ للعاقلِ الاعترافَ** .

و(أيّ) **لما يُميِّزُ أحدَ المتشاركَينِ في أمرٍ عامٍّ** لهما عن الآخر؛ سواء كان ذلك ذاتيـــًّا أو عرضيًّا، كقوله - تعالى - حكايةً عن سليمانَ : ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[٤] أيُّها الحاضرون في مجلسي المنقادون لأمري أيّكم؛ أي:

= ٢ ــ أنّ (ما) ههنا سؤالٌ عن الحقيقة المختصّة بربِّ العالمين؛ فلمَّا أجاب موسى - عليه السَّلام- بالوصف لإتمام الحقيقة تَفَيْهَقَ بما تفيهق . ذكره صاحبُ الكشّاف ينظر: (٣١٣/٣) .

٣ ــ أنّ الاستفهام ــ ههنا ــ ليس مخرجـــًا على ظاهره ليكون سؤالاً عن الجِنْس أَوْ الوَصْف أو الحَقيقة . بل الإنكار أَنْ يكون ربّ العالمين سواه لادّعائه الإلهية . ذكره صاحب الكشّاف أيضـــًا . ومال إليه. ينظر : (٣١٣/٣) .

(١) سورة طه؛ من الآية : ٤٩ .

(٢) في أ : « بأن ».

(٣) سورة طه؛ من الآية : ٥٠ .

(٤) سورة النَّمل؛ من الآية : ٣٨ .

الإنسيّ أَم الجنِّيّ يأتيني بعرشها .

و(**كَمْ**) **للعدد** [أي : للسُّؤال عنه؛ فإذا قلتَ : كَمْ درْهمـًا لك ؟، فكأنّك قلتَ : أعشرونَ أمْ ثلاثون][1] **قال** [**الله تعالى**][2] : ﴿ **كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ** ﴾[3].

و(**كيفَ**) **للحال**؛ أي : للسّؤالِ عنه إذا قيل : (كيفَ زيدٌ ؟)؛ فجوابُه : صحيحٌ أو[4] سَقيمٌ .

و(**أين**) **للمَكان**؛ أي : للسُّؤالِ عنه[5] إذا قيلَ : (أينَ زيدٌ ؟) فجوابُه : في الدَّارِ، أَوْ في المسجد .

و(**أنَّى**) تُستعملُ تارةً[6] **بمعنى** : (**كيفَ**)، قالَ اللهُ – تعالى –: ﴿ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾[7]؛ أيْ : كيفَ شئتُم وأُخرى بمعنى : (**من**

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ومثبت من أ، ب، المفتاح؛ على أنّ كلمة : «لك» وردت في أ : « مالك ».

(٢) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب . ومثبت من أ . دفعـًا للّبْس؛ كي لا يُظنَّ أنّ (قال) هي الواردة قبل جزء الآية المستشهد به .

(٣) سورة المؤمنون، من الآية : ١١٢ .

(٤) في الأصل، أ : « أم » . والصَّواب من : ب، المفتاح .

(٥) قوله : « للسّؤال عنه » ساقط من : أ، ب .

(٦) هكذا في الأصل، ب؛ ورد قوله : « تارةً تستعمل » ضمن كلام الشَّارح . وفي أ؛ ضمن كلام المصنّف، وليس في ف .

(٧) سورة البقرة؛ من الآية : ٢٢٣ .

أين)؟، قال الله - تعالى - : ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَذَا﴾[١] أيْ : منْ أينَ لكِ؟ .

و(**مَتى**) **للزَّمان**؛ أي: السُّؤال عنه[٢] إذا قيلَ : (متى جئتَ ؟) قيل: يومَ الجمعةِ، أو يومَ[٣] الخميسِ، أو شهرَ كذا، أو سنة كذا .

ولو اختَلجَ في وهمكَ أنَّ في بيان معاني بعضِ هذه الحروف كـ(متى) نوعَ تكرار - لِمَا مرَّ في باب الشَّرط[٤] - فادْفعه بأنَّ ما مضى باعتبارِ معناها الشَّرطيِّ، وهذا باعتبارِ معناها الاستفهاميِّ .

والحقُّ : أنَّ بيان الأمورِ الوَضْعيّة من حيثُ هي وضعيَّةٌ لا تَعلُّقَ لها أصلاً بالفنِّ؛ فينبغي أن لا تُذكر في هذا الموضعِ، ولا في غيره من الكتابِ، ولا شيء[٥] منه على المصنِّفِ؛ لأنّه يحذو حَذْو السَّكّاكيِّ .

وكذا (**أيّان**)؛ فإنّه - أيضـًا - للسّؤالِ عن الزَّمانِ؛ كـ(متى) .

قالَ عليٌّ[٦] بنُ عيسى **الرَّبعيُّ** : **وفيها**؛ أي : (أيّان) **تعظيمٌ**، ولا تُستعملُ إلاّ في مواضعِ التَّفْخيم[٧]؛ **نحو** قوله - تعالى - : ﴿**يَسْئَلُ**

---

(١) سورة آل عمران؛ من الآية : ٣٧ .

(٢) قوله : « السُّؤال عنه » ساقط من : أ، ب .

(٣) كلمة : «يوم» ساقطة من : أ .

(٤) راجع ص : (٤٥٧-٤٥٨) قسم التّحقيق .

(٥) في الأصل زيد : « في » ولا يستقيم به السِّياق .

(٦) سبقت ترجمته . ينظر ص (٤٦٧) قسم التّحقيق .

(٧) ينظر : قول عليّ بن عيسى في البرهان؛ للزّركشي : (٢٥١/٤)، مصابيح المعاني في حروف المعاني : (١٨٦) .

﴿أَيَّانَ يَوْمُ القِيَـامَة﴾[١]، ﴿يَسْئَلُونَ أَيَّانَ يَومُ الدِّينِ﴾[٢].

و(أيَّان) جاء بفتحِ الهمزةِ، / وبكسرِها[٣] . قال[٤] السَّكَّاكيُّ : وكسرُ[٥] [٤٨/أ] همزتها يمنعُ أن يكونَ أصلها (أَيُّ أَوانٍ)[٦]؛ كما قال بعضهم : حُذفت الهمزةُ من (أوان)، والياءُ الثّانيةُ من (أيّ)؛ فبعد قلبِ الواوِ اللاّزم[٧] ياءً أُدْغِمت[٨] الياءُ السّاكنةُ فيها[٩].

وقال في الكشّافِ – أُفيض[١٠] على مُصنِّفه سجال[١١] الألطافِ – في

---

(١) سورة القيامة، الآية : ٦ .

(٢) سورة الذّاريات، الآية : ١٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية في النّحو للاستراباذي : (١١٦/٢) .

(٤) في أ، ب :«وقال» .

(٥) في أ، ب : « كسر» بدون الواو .

(٦) ينظر : المفتاح : (٣٠٨) .

(٧) كلمة : « اللاّزم » ساقطة من : أ .

(٨) في ب : « أدغم » وهو تحريف بالنّقص .

(٩) ينظر : الصّاحبي لابن فارس: (٢٠١)، تأويل مشكل القرآن؛ لابن قتيبة: (٥٢٢)، مصابيح المعاني في حروف المعاني : (١٨٦) .

(١٠) في الأصل زيادة : « احتفى » بعد كلمة (أفيض) ولعلّها ترجمة لها، والسِّياق تامٌّ بدونها؛ ولذا وجدتها ساقطة من أ، ب .

(١١) السِّجال : جمع سجْلٍ . والسَّجْلُ : الدَّلو الضَّخمة المملـوءةُ مـاءً . ينظـر : اللّسان: (سجل) : ٣٢٥/١١ .

أَواخر سُورَة الأعراف[١]: « وقيلَ : اشْتقاقُه من أيّ فعلان منه؛ لأنَّ معناه: أَي وقت، وأَي فعلٍ؛ من أويتُ إليه؛ لأنَّ البعضَ آوٍ إلى الكلِّ مُتَساندٍ إليه»[٢]، وهو بعيد .

والأقربُ أَنْ يُقال[٣] : أصله؛ (أي آن)؛ لكن ما وجَدْنا عليه نقلاً، ونعما هو لَوْ ساعَده النَّقلُ .

وهذه [أَيْ][٤] الكلمات[٥] **قد يتولَّدُ منها** عند امتناع إِجْرائِها على معانيها الأصليّةِ **أمثالُ ما سبق**؛ من المعاني عند امتناع إجراء الأبواب الخمسة على أُصولها . **بالقرائن**؛ بمعونةِ قرائن الأحوالِ؛ **فيُقالُ** :

(**ما هذا؟**)، و(**مَن هذا؟**) **للتَّحقير** والاستخفافِ؛ لا للاستفهامِ لعلمِه بالمشارِ إليه، ولا يُنافي ما مَرّ[٦]؛ من إمكانِ كونِ الإشارةِ نفسِها للتَّحقير، واستفادته منها لعدمِ منعِ الجمعِ .

---

(١) (١٧٢/٢) .

(٢) في أ زيادة : « وفي سورة النّمل : أنه مفعال من آن يئين . قلت: » وهي في الكشّاف : (٣٨٣/٣) .

(٣) في أ : « يقول » .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من أ . وعلى مثله درج الشّارح .

(٥) أي : أدوات الاستفهام المختصّة بالتَّصوُّر؛ إذ قد سبق أنَّ (الهمزة) و(هل) تزالان عن معنييهما ويتولّد منهما معان أخرى .

(٦) ينظر ص (٣٤٥) قسم التّحقيق .

و(مَالي) **للتَّعجُّب**؛ **نحو** قوله - تعالى - [حكـــايةً عن سُليمانَ][(١)]: ﴿**مَالِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ**﴾[(٢)]؛ كأنَّه لَمَّا لم يره ظنَّ أنَّه حاضر ولا يَراه؛ فتعجّبَ وقال : مالي لا أراه .

و(أيُّ رَجُلٍ)، و(**أيُّما رَجُلٍ [هو !]**[(٣)]) **للتَّعجّب**؛ إذْ معناه : هو رَجُلٌ عظيمٍ من شأْنه أن يُتَعَجَّبَ منه؛ فيكونُ للتَّعجّب؛ لا أيَّ رجلٍ من الرِّجال ؟ فيكونُ استفهامـــاً .

و(**كَمْ دعوتُك!**) **للاسْتبطاء**؛ أي : كَثيرًا من المرَّاتِ دعوتُك فتأَخّرتَ، وهو شكايةٌ عن البطءِ، ونهيٌ عن تأخيرِ إيجادِ الفعلِ . وليسَ للاستفهام؛ إذْ ليسَ معناهُ : كمْ مرّة دعوتُك ؟ .

و(**كَمْ تَدْعوني !**) **للإنكارِ**؛ إذْ ليس معناه : كمْ مرّة تدعوني؟ ليكون للاستفهام؛ بلْ معناه : كثيرًا من المرَّاتِ تدعوني[(٤)] وتُكرِّرُ دُعائي بلا ضرورة وفائدة؛ فيكون للإنكارِ .

و(**كَمْ أَحْلُم!**) **للتَّهْديدِ**؛ إذْ ليس معناه: كمْ مرّة أحلم ؟؛ بل معناه : كثيرًا من المرّاتِ أحلمُ، ويزداد سخطي عليك؛ فيكون للتّهديد .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٢) سورة النَّمل؛ من الآية : ٢٠ . وفي أ : أُتمّت الآية؛ ضمن كلام المصنِّف .

(٣) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل، ب، ف . ومثبت من أ، المفتاح . ويدلّ عليه ما بعده : «هو »؛ في قوله : « هو رجل » .

(٤) قوله : « ليكون ... تدعوني » تكرّر في ب . ولعلّه من انتقال النّظر .

و(**كيف تؤذي أباك!**)؛ ليس للسّؤالِ عن الحالِ؛ وهو أنّك في أيّة حالة تُؤذيه؟؛ بلْ مَعْناه : كيف يجوزُ ذلك؛ فيكون بحسبِ الاعتقادِ[1] **للإنكارِ، والتّعجُّبِ، والتّوبيخِ** .

ومنه؛ أيْ: من البابِ الّذي (كَيْف) فيهِ للإنكارِ والتّعجّبِ والتّوبيخِ قولُه – تعالى-: ﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ** ﴾[2]؛ إذْ ليسَ معناه: السُّؤالَ عن الحالِ؛ بَلْ معناه: كيف يجوزُ ذلك، والحالُ أنّكم كنتم كذا وكذا! . وصدورُ الكُفْرِ عن العاقلِ العالمِ / مع أنّ علمَه بذلك مانعٌ قويٌّ منه ــ مظنّةُ التّعجُّب [والتّعجيب][3] والإنكارِ والتّوبيخِ. [٤٨/ب]

و(**أينَ مُغِيثُكَ**) **للإنكارِ والتّقْريع** حالَ تذليلِ المُخَاطبِ؛ إذ ليسَ معناه السّؤالَ عن مكانِ المغيث . والتّقريعُ لكونه[4] سُؤالاً في وقتِ الحاجةِ إلى الإغاثةِ عمّن كان يَدَّعي أنّهُ يُغيثُ، وهو **نحو** : ﴿ **أَيْنَ شُرَكَآءِىَ الَّذِيْنَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ** ﴾[5] فإنّه ليس استفهامًا عن مكانِ الشُّركاءِ؛ بلْ

---

(١) في أ، ب : « الاعتبارات ».

(٢) سورة البقرة، من الآية : ٢٨ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل . ومثبت من أ، ب . المفتاح .

(٤) كلمة : « لكونه » تكرَّرت في ب .

(٥) سورة القصص؛ من الآية : ٦٢ . ومن الآية : ٧٤ .

هو توبيخٌ للمخاطبين عن زعمهم لهُ شُركاء[١]؛ وكذا: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[٢]؛ فإنَّه ليس استفهامـــاً عن مكانِ الذَّاهبين[٣]؛ بل هو[٤] اسْتضلالٌ لهم فيما يسْلُكونَه[٥] في أَمْرِ الرَّسولِ، وكذا قَوْلُك لتاركِ الجادَّةِ : (أين تَذْهَبُ ؟) .

(١) في أ، ب وردت الجملة هكذا : « بل تَوْبيخـــاً وتقريعـــاً لهم » .

(٢) سورة التَّكوير؛ الآية : ٢٦ .

(٣) في أ ، ب : «الذّهاب » .

(٤) « هو » ساقط من أ، ب .

(٥) في الأصل : « يسكنونه»والصّواب من : أ، ب .

خـــاتـــمةٌ

لا يَخْفى عليكَ مقامُ (أأنت ضربتَ زَيدًا) بنيَّةِ التَّقديمِ، أَوْ بغيرها.

فإنَّك في مقامِ كنتَ سائلاً عن حالِ وقوعِ الضَّربِ، ونويتَ التَّقديمَ لا يجوزُ هذا التَّركيبُ؛ لأنَّ الاستفهامَ عن حالِ وقوعِ الضَّربِ يَسْتَلْزِمُ الشَّكَّ فيه، والتَّقديمُ يستَلزمُ اليقين به .

ولَوْ لَمْ تَكن سائلاً عن حالِ وقُوعِ الضَّربِ أو لم تَنْوِ التَّقديمَ جازَ .

ولا يَخْفى [مقام][1] **(أَزَيْدًا[2] ضربتَ)**؛ فإنَّه يُسْتعملُ في مقامٍ يُرادُ تقرير أنَّ زيدًا مضرُوب المخاطبِ، ولا يَجُوز استعماله في مقامٍ[3] يسألُ عن حالِ وقوعِ الضَّربِ؛ لمنافاته التَّقديم المُسْتلزِم لليَقين[4] .

ولا يخفى مقامُ **(أضربتَ زيدًا)** فإنّه يُسْتَعْمل في حالِ تقريرِ الفِعْل .

فلا يحملُ ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[5] على التَّقديم؛ لأنَّه يَسْتَلزمُ تعيُّنَ وقوعِ الفِعْل، والاستفهام عن نفسِ الفعل يَسْتلزمُ الشَّكَّ فيه .

ولا يُقال: [إنّ][6] الاستفهام[7] فيه ليس عن نَفْس الفعل؛ بلْ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من أ .

(٢) هكذا ــ أيضــًا ــ في ف . وفي ب : « إنّ زيدًا » وهو خطأٌ ظاهر .

(٣) عبارة : « يراد ... في مقام » ساقطة من ب . وظاهر أنّه من انتقال النَّظر .

(٤) في الأصل : « للتّعين » والصّواب من أ، ب .

(٥) سورة المائدة؛ من الآية : ١١٦ .

(٦) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من أ، ب .

(٧) عبارة : « عن نفس ... الاستفهام فيه » ساقطة من ب . وظاهر أنّه من انتقال النَّظر .

عن[١] أنَّ القائلَ هو أو غيره .

لأنَّا نقولُ : المقامُ يأباهُ؛ يُعلم من سياقِ الآية وسباقها[٢].

الثّالثُ[٣] : **الأمرُ** . **ولـــهُ اللاّمُ**؛ أي : ولهُ حرفٌ واحدٌ هو اللاّمُ الجازمةُ **في** قولك: (**لِيَفْعَلْ**) **وصيغٌ** مَخْصُوصةٌ؛ نحو: (اضْرب) و(اسْتخرج) **وأسماءٌ**؛ نحو: (نزالِ) و(صَه)؛ [و][٤] **قـــدْ تبيّنتْ** كُلُّها **في** [علم][٥] **النَّحوِ** . قال السَّكّاكيُّ[٦]: « وصيغٌ مخصوصةٌ سبقَ الكلامُ في ضبطِها في علمِ الصّرف، وعدّةُ أسماءٍ ذُكرت في علم النَّحو » . والمصنّفُ جرى على اصطلاح الْمُتقدِّمين في عدمِ تَمْييزِ علم الصَّرفِ عن النَّحوِ وإطْلاقه عليه - أَيْضـــاً .

والأمرُ اقتضاءُ الفعلِ بالقولِ المخصوصِ من ذي اللاّمِ والصّيغِ والأسماءِ **استعلاء** . وذِكْرُه هذا القَيْد[٧] من حيثُ متابعته السَّكّاكيّ؛ وإلاّ فعنده - كما هو مذهبُ أهلِ السُّنّةِ[٨]- لا دخْل للاستعلاءِ في

---

(١) في : أ، ب : « من » .

(٢) في أ : « ســـباق الآيـــة وسياقها » ومـــع التقـــديم والتـــأخـــير المعـــنى واحد.
وفي ب : « سياق الآية وسياقها »؛ ففي إحدى الكلمتين تصحيف .

(٣) أي : من أَنْواع الطّلب .

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب، ف .

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل . ومثبت من : أ، ب .

(٦) المفتاح : (٣١٨) .

(٧) أي : قول المصنِّف : « استعلاءً » .

(٨) مراده بأهل السّنّة والجماعة هنا : الأشاعرة ومَن وافقهم، فهم الّذين يَسِمُون الأمر =

مفهوم الأمر[١] .

[٤٩/أ] **وأمَّا الصِّيغُ فللاسْتعلاءِ**؛ أي : / موضُوعة لذلك حَقِيقة فيه، **عَلَى الأَظْهر لإطباقِ النُّحاة**؛ أي: لاتِّفاقِهم [على][٢] **أنّها صيغةُ الأمر، ومثـــالُه**؛ أيْ: وأنَّها مثالُ الأمرِ لا صيغة الإباحة - مَثَلاً، ومثالها، والاستعلاء داخلٌ في مفهومِ الأمرِ - كما قال - فعُلِمَ أنَّها للاستعلاء، وكون مثل (لِيَفْعل) حقيقة للاستعلاء لا يُعلمُ من عبارتِه .

= بأنَّه اقتضاءُ الفعل بالقول، انطلاقـًا من معتقدهم أنّ كلام الله ــ سبحانه وتعالى ــ قائمٌ بنفسه . يقول البابرتي في الرّدود والنّقود (٥٥) « رسالة دكتوراه بالجامعة » : «الأمر : اقتضاء فعل غير كف على جهة الاستعلاء؛ فهو أحد أقسام الكلام النّفسي » . والمصنِّف وإن ساير السَّكّاكيَّ في ذكـــره قيد الاســـتعلاء إلاّ أنّه عـــدل عن تعـــريفه؛ (المفتاح : ٣١٨) : « عبارة عن استعمالها؛ أي الصّيغ »؛ لما فيه من إنكار الكلام النّفسي .

هذا؛ وحاصل الخلاف في اعتبار الاستعلاء بخاصّة قولان :

الأوّل : لا يعتبر الاستعلاء . وعليه جمهور المالكيّة، وأكثر الشّافعيّة، وهو مذهب الأشاعرة .

الثّاني : يعتبر الاستعلاء، وهو مذهب أبي الحسين البصريّ من المعتزلة، وتابعه السَّكّاكيُّ، وعليه أكثر الماتريديّة . أمّا جمهور المعتزلة فيشترطون العلوّ لا الاستعلاء .

ينظر : المحصول : (١٩٨/١) والمعتمد : (١٤٩/١)، وفواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت : (٣٧٠/١)، وسلّم الوصول مع نهاية السّؤل : (٢٣٥/٢) .

(١) حيث قال في شرح المختصر : (ضمن عدَّة شروح) (٧٧/٢) : « إنّ اشتراط الاستعلاء مخالفٌ لما عليه الاستعمال؛ إذ قد أطلق الأمر حيث لا يتصوّر الاستعلاء؛ كما في قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف؛ من الآية ١١٠] .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من أ، ب .

وقَال في المفتاح[١]: «وإطباقُ أئمَّة اللُّغة على إضـــافتهم نحو[٢]: ([قُمْ][٣] وليَقُم) إلى الأمرِ بقولهم: صيغةُ الأمر، ومثالُ الأمر، ولامُ الأمر يُمدُّ[٤] ذلك »؛ أي : كونها حقيقة في الأمر، كما أنَّ من عبارة المفتاح - أيضـــاً - نظرًا إلى الدَّليلِ لا يُعلم حكمُ الأسماءِ كـــ(صَهْ) أنّها حقيقة للاستعلاءِ أمْ لا[٥].

والأَشْبهُ أَنَّ ذلك؛ أي : اقْتضاء الفعلِ بالقولِ استعلاءً **إيجابٌ** على المطلوب منه بالإتيانِ به؛ **فإن صدَرَ من أَعْلى**؛ أي : ممّن هُو أعلى مرتبة

---

(١) ص (٣١٨) بحذف يسير .

(٢) كلمة : « نحو » ساقطة من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ب . ومثبت من : أ . مصدر القول .

(٤) في الأصل : « عد » والصَّواب من : أ، ب . مصدر القول .

(٥) الّذي يظهر لي من عبارة السَّكّاكيِّ ـــ والله أعلم ـــ أنّها تشمل ـــ أيضـــاً ـــ حكم الأسماء في أنّها ـــ أيضـــاً ـــ للاستعلاء . وأصل الدّليل عند السَّكّاكيِّ هو تبادر الأمر عند استماع الصِّيغ؛ دون غيره من الدُّعاء والالتماس والنّدب وغير ذلك، و لم يستثن من ذلك الأسماء، وما ساقه بعد ذلك من إطباق أئمة اللّغة على إضافتهم نحو (قم، وليقم) إلى الأمر؛ مؤيّدٌ للدّليل . لا دليلٌ برأسه حتّى يفهم منه قصر الاستعلاء على الفعل دون غيره، والله أعلم .
على أنّ ما أيّد به السَّكّاكيُّ دليله لم يسلّم له؛ فقد اعترض عليه الخطيب القزوينيّ بقوله (الإيضاح : ٨٢/٣) : « وفيه نظر لا يخفى على المتأمّل ».
ولعلّ مراده بذلك ما صرّح به الصّعيديّ؛ إذْ قال (بغية الإيضاح : ٤٦/٢) : « لأن أئمّة اللّغة لا يريدون بالأمر في هذا طلب الفعل استعلاءً، وإنّما يريدون الأمر في نحو : قم وليقم، ولو لم يكن على جهة الاستعلاء، لأنّهم يقولون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع » .

من المأمور حقيقة، أفادَ الوُجوب؛ أي[١]: وجوب الفعل المطلوب، **وإلاَّ**[٢] **فلا** يُفيدُ الوُجوبَ؛بل لا يُفيدُ إلاَّ الطَّلبَ **وحينئذٍ**؛ أيْ[٣]:حين لَمْ يُفدْ إلاَّ الطَّلب **تولَّد بحسبِ القرائنِ ما يُلائمُ المقامَ؛ من دعاءٍ** إن استعملَ[٤] على سبيلِ التَّضَرّع؛ نحو: (اللّهمَّ اغفر)، **أو سُؤالٍ** إن استعملَ على سبيل التَّلطّف؛ كقولِ كُلِّ أحدٍ لمن يُساويــه في المرتبة : (اسقني مَاءً)، **أو إذنٍ** إن استُعمل في مقامِ الإباحة؛ نحو : (جالِس الحسن[٥] أو ابن سيرين[٦])؛ لمن يَسْتأذن في ذلك، **أو تَهْديدٍ** إن استعملَ في مقامِ تَسَخُّط المأمورِ به، وعدم رِضَى الآمرِ بما أمر به نحو : ﴿اعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾[٧]، **أو تمنٍّ** إن

---

(١) « أي » ساقطة من أ، ب .

(٢) أي : إنْ لم يصدر من أعلى .

(٣) « أي » ساقطة من أ، ب .

(٤) في الأصل : « يُستعمل » والصّواب من أ، ب، المفتاح . ويدلّ عليه ما بعدَه من أمثلة مشابهة .

(٥) هو / أبو سعيد؛ الحسن بن يسار البصريُّ، أحدُ التّابعين، وأحدُ العلماء الفقهاء النُّسّاك . ولد في المدينة سنة ٢١هـ، وتوفّي بالبصرة سنة ١١٠هـ .
ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد : (١٥٦/٧)، وفيّات الأعيان : (٥٦/٢ - ٥٩)، تذكرة الحفّاظ : (٦٦/١)، سير أعلام النُّبلاء : (٥٦٣/٤) .

(٦) هو / أبو بكر؛ محمّد بن سيرين البصريّ الأنصاريّ بالولاء، أحد التّابعين، وعالِم من علماء الدِّين. اشتهر بالورع وتعبير الرُّؤيا. ولد في البصرة سنة ٣٣، وتوفّي سنة ١١٠هـ .
ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد: (١٩٣/٧)، وفيّات الأعيان : (٣٥/٤ - ٣٦)، سير أعلام النُّبلاء : (٦٠٦/٤) .

(٧) سورة فصّلت؛ من الآية : ٤٠ .

استعملَ في مقام يقتضي ذلك، نحو :
(ألاَ أيُّها اللّيلُ الطّويلُ ألا انْجلي)[١] .

أو إكرامٍ؛ نحو : ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَـٰمٍ ءَامِنِينَ﴾[٢]، **أو إهـــانة**؛ نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ﴾[٣]. وهذه الثّلاثةُ[٤] لَمْ يذكرها السَّكّاكيُّ، وقد يُولّدُ غيرُ ذلك إلى ستَّة عشَرَ وجْهـــًا؛ كما هو مذكورٌ في متون دفاترِ الأُصولِ[٥].

---

(١) صدر بيت من الطّويل، وتمامه :
..... بِصُبْحٍ وما الإصباحُ مِنْكَ بأَمْثَلِ
وقائلُه : امرؤ القيس بن حجر . قاله ضمن معلّقته الْمَشْهورة : (قفا نبك ...) .
والبيت في ديوانه : (١٨)، وشرح المعلّقات السّبع للزّوزني : (٥٩) .
واستشهد به في هذا الموضع، أو في غيره في الإيضاح : (٨٦/٣) والتّبيان : (٥٧٧) .
وهو في معاهد التّنصيص : (٢٦٤/١) .

(٢) سورة الحجر؛ الآية : ٤٦ .

(٣) سورة الدّخان؛ من الآية : ٤٩ .

(٤) أي : الثّلاثة الأخيرة :«التّمنّي، الإكرام، الإهانة » .

(٥) ينظر على سبيل المثال :روضة النّاظر وجنّة المناظر : (٥٩٧/٢ ــ ٥٩٨)، المحصول في علم أصول الفقه : (٥٧/٢)، الإحكام في أصول الأحكام : (١٣٢/٢ ــ ١٣٣)، شرح الكوكب المنير في أصول الفقه للفتوحي : (١٧/٣) . وكذا شرح مختصر ابن الحاجب للإيجيّ نفسه (ضمن عدّة شروح) : (٧٨/٢)؛ حيث أورد قول ابن الحاجب (أنّه يرد لخمسة عشر معنى)، ثم ذكر منها ما يلي :
النّدب؛ نحو قوله تعالى : ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِم خَيْراً﴾ [سورة النّور؛ من الآية ٣٣] .
=

الرّابعُ[١]: **النَّهيُ**[٢]. **وحرفه (لا) الجازمةُ**؛ نحو: (لا تَفْعلْ)؛ **وهو كالأَمرِ في أحكامه**؛ كما في[٣] كونِ أصلِ استعمالِ صيغته للاستعلاءِ، وفي إفادةِ الوجوبِ وعدمِها، وفي توليدِه بحسبِ القرائن ما يُناسبُ المقامَ؛ كالدُّعاءِ[٤]- مثلاً - في قول الْمُبتهلِ إلى الله: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا﴾[٥]، وغير ذلك ممّا عَرفته[٦] في الأمرِ[٧].

= الإرشاد؛ كقوله تعالى : ﴿وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيْدَيْنِ ...﴾ [سورة البقرة؛ من الآية: ٢٨٢] .

الامتنان؛ كقوله تعالى : ﴿كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ﴾ [سورة الأنعام؛ من الآية: ١٤٢] .

التّسخير؛ كقوله تعالى : ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِيْنَ﴾ [سورة البقرة؛ من الآية : ٦٥] .

التّعجيز؛ كقوله تعالى : ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [سورة البقرة؛ من الآية : ٢٣] .

الاحتقار؛ كقوله تعالى : ﴿أَلْقُواْ مَا أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ [سورة الشّعراء؛ من الآية : ٤٣] .

(١) أي : من أنواع الطّلب .

(٢) وهو عند المصنِّف ـــ كما اتّضح من تعريف الأمر ـــ اقْتضاءُ عدم الفعل بالقول استعلاءً . ينظر : شرحه لمختصر منتهى السّؤل : (٢/٩٤ ـــ ٩٥) .

(٣) هكذا في الأصل : « كما في » . وفي أ، ب : « كفى » .

(٤) كلمة : « كالدُّعاءِ » ساقطة من أ .

(٥) سورة البقرة؛ من الآية : ٢٨٦ .

(٦) في أ : « عرفه » .

(٧) جملة : « وغير ذلك ... الأمر » ساقطة من ب .